

كُتَابَات

فِي

قضية المرأة الأيزيدية

مجموعة من الكتاب الأيزيديين

اعداد بحزاني نت



الفهرست:

تسلسل	المادة	الصفحة
1	زهير كاظم عبود : المرأة الأيزيدية	3
2	صبيي خدر حجو : مكانة المرأة .. في المجتمع الأيزيدي	12
3	سندس سالم النجار : اضواء على المرأة عبر العصور	22
4	بحزاني نت : حملة تضامن مع النساء	28
5	ديندار شيخخاني : حملة إعلامية لمكافحة ظاهرة غلاء المهور عند الأيزيدية	28
6	جلال جميل : ظاهرة الهجرة وعلاقتها بالمهر في المجتمع الأيزيدي	29
7	دعوة الامبر لتبنيان رأي بصدد مشروع قانون الاحوال الشخصية	30
8	دعوة الجالية الأيزيدية / المانيا لتبنيان رأي بصدد مشروع القانون	30
9	سعيد صالح : مسودة مشروع قانون الأحوال الشخصية للأيزيدية	31
10	حسو دورمي : فلتنسقط الامبراطورية المهر ستانبة	43
11	خضر دولمي : شاربا تناقش قضية المهر وحصه المرأة من الميراث	44

45	شفان شيخ علو : لا تدعوا حق المرأة يضيع ... في رغبات الرجال المتسلطين!	12
49	هوشنك بروكا : هل الأيزيدية دينُ اسمه رجل ؟!	13
52	صائب خدر نايف : المرأة الأيزيدية بين الإرث و الأارث.	14
53	صبيي خدر حجو : الرجل الشرقي .. وعقدة الخوف (الباطنية) من المرأة ومن التحضر!	15
55	سمكو درويش حراقي : كيف تسمى المرأة بشرية حياة الرجل بدون حقوق ؟	16
58	حسن قوال رشيد : الأيزيدية ... وحق المرأة في الارث	17
58	سندس سالم النجار : نداء الى المرأة الأيزيدية والى جميع الأحرار في العالم !!	18
61	د. ميرزا دنايي : نحتاج الى قانون ولن نقبل تشريع اية (مادة) تظلم المرأة	19
62	وعد حمد مطو : خلقت المرأة لتكون ضحية ؟!	20
63	امين فرحان جيجو : مجربات صياغة قانون الاحوال الشخصية الأيزيدي	21
65	بهزاد غانم نزام : كلمة لا بد منها	22
66	هدية الخالدي : المرأة: تلك الانسانية الخلاقة وضواري العصر!	23
68	حسن قوال رشيد : مجمع مهد هي نقطة البداية	24
69	هوشنك بروكا : نصف الله المعطل، إيزيدياً .	25
75	اكرم ابو كوسرت : حملتنا (9) اشهر ونقف في طريق حقوقها وأسفاه !!!	26
76	خضر دولي : لا يحق للمرأة الأيزيدية ان تكون لها حصة من الميراث !!	27
77	ناظم ختاري : التخلف يتوسع ويتحدى .. والأفكار التقدمية تنكمش	28
80	حبي حسو حسين :مجتمع لا يستحق الحياة	29
81	سمكو درويش :عزرائيل يبكي لاجل امرأة	30
82	ابراهيم سمو : المجلس الروحاني لجهة القانون	31
83	د. خليل جندي : الأيزيديون الى الوراثة دور!! 81	32
86	اللواء حسين مرعان : الأيزيديين إلى الأمام ... سرّ 85	33
88	أبو حربي الختاري : حقوق المرأة الأيزيدية 86	34
90	كريم شرو : وكأن مشاكلنا لن يبقى منها إلا موضوع ميراث المرأة	35
91	خضر دولي : اللجنة القانونية لن تمرر مسودة قانون	36
93	ديندار شيخاني : يجب مراعاة مبادئ حقوق الإنسان في قانون الأحوال الشخصية	37
94	عالبة بايزيد اسماعيل بك : ملاحظات على مسودة مشروع نظام الأحوال الشخصية	38
96	سندس سالم النجار : العنوسة كارثة اجتماعية تقود المجتمعات الى الهاوية !!	39

المرأة الأيزيدية

زهير كاظم عبود

بسبب غياب الكتابات المنصفة عن الديانة الأيزيدية والمجتمع الأيزيدي وتعرض تاريخهم للتشويه والدس، وبسبب القصور في الكتابات التي تنقل وصف المجتمع الأيزيدي بشكل متجرد ومنصف، تحدد مجال الكتابة عن الديانة وأسسها وكتبها المقدسة والطبقات الدينية وما يتعلق بها والأعراف والتقاليد والنكبات والكوارث التي تعرضوا لها، و بقي البحث في دور المرأة الأيزيدية غائبا عن التحري والبحث والتحليل والتشخيص والكتابة التاريخية وقصور في تحديد وابرار دورها المهم ضمن تداعيات تاريخ هذا المجتمع المليء بالأحداث وظلمت المرأة الأيزيدية في هذا المجال فلم يتم الألتفات إليها، ولاتم أبراز نشاطاتها الثقافية والسياسية والاجتماعية، ولم يتعرف المتابع والقارئ على أسماء نساء بارزات منهن عدا (ميان خاتون).

وبمناسبة التطرق لميان خاتون كمعلم من معالم النساء في التاريخ الأيزيدي ، فإن في صفحات التاريخ الأيزيدي ثمة أشارات عديدة تستحق الدراسة والالتفات ، فالأيزيدية مجتمع بشري يحتوي ما تحويه المجتمعات المتشابهة معه في ظروفه الاجتماعية والمكانية والزمانية ، وفي التزامه بالقيم والأعراف والتقاليد ، فهو جزء من المجتمع الكوردي ، ويتعايش بتماس مع المجتمع العربي ، وهو أشبه بالمثل المظموور تحته الكثير من الأسرار والحكايات ، وعليه نقشت الأحداث التاريخية التي تزامنت عوامل عديدة على بقائها مضمورة ، ومع إن للمرأة الدور الفاعل والمهم في الحياة الاجتماعية الأيزيدية ، إلا أن دورها الاجتماعي والديني بقي تحت السلطة الذكورية أسوة بقيم وأعراف المجتمع الذي كانت تحكمه الأعراف القبيلة وسطوة الرجال بشكل حديدي ضمن تلك الفترة ، وعند الحديث عن شخصية مثل شخصية الأميرة ميان خاتون ، فإن هذه الإشارة لاتشكل المكانة الايجابية أو الانفتاح الاجتماعي لدى المجتمع الأيزيدي تجاه قضايا المرأة في ذلك الزمن ، حيث تم تحديد دور المرأة في إدارة شؤون البيت ورعاية الأطفال والمساعدة في الزراعة والرعي ، وتفرغ الرجال للعمل والإنتاج والدفاع عن أنفسهم وعوائلهم وديانتهم من الهجمات والمجازر التي لحقت بهم ، والتي كثيرا ما طالت المرأة نفسها ، ولم يبرز دورا سياسيا أو دينيا لافتا للمرأة الأيزيدية ضمن تلك الظروف الحرجة التي مر بها المجتمع الأيزيدي ، كما أن ما يتوفر لعائلة الأمارة لايتوفر لبقية عوائل المجتمع الأيزيدي ، وبالتالي فإن الفرصة التي توفرت في ظهور (ميان خاتون) ودورها المهم في تلك الظروف ، تدلل بالتأكيد على قوة الشخصية لتلك المرأة الحديدية التي نفذت وتقدمت الصفوف ، بالإضافة الى تمكنها من قيادة المجتمع الأيزيدي وفرضت تماسكه ، مع تمسكها بإمارة الأيزيدية لصالح ولدها الأمير سعيد ، ومن بعده موقفها حيث فرضت نفسها وصية على الأمير الصغير تحسين حتى يبلغ سن الرشد ، وبالتالي صارت محل الأمير الفعلي الذي تدين له جميع العشائر الأيزيدية بالولاء والطاعة ، بالإضافة الى مواقف حكيمة أخرى تدلل على سعة عقلية تلك المرأة التي سجلت اسمها ضمن صفحات التاريخ الأيزيدي ، وحرصت بالتالي أن تبقى الأمارة في بيتها حتى صارت الى حفيدها الأمير الحالي تحسين بن سعيد بك .

وبالرغم من أن ميان خاتون لم تدخل المدرسة ولا تعلمت في المدارس ، إلا أنها اكتسبت تلك الخبرة والدراية من داخل بيتها ، وكان لها الاعتبار الكبير في بيت أهلها وفي بيت زوجها .

كما ساهم في تبوء هذه المرأة تلك المكانة ، الإجماع بالقبول الذي لقيته من العشائر الأيزيدية ، حيث كانت تلك العشائر بحاجة لأمير أو قائد ، يوحدتها ويقودها ويقرر لها ما يحميها ويوفر لها سبل الأمان من عاديات الزمن وغدر الجيران وخناجر الظلام ، التي كانت تريد بهم الشر في ذلك الزمن ، فكان قبول المجتمع وزعماء العشائر بقيادة ميان خاتون من تلك الأسباب إضافة الى أسباب أخرى .

وكان لميان خاتون الدور الكبير في أفتاح ونسه ابنة شقيقها إسماعيل للزواج من ولدها الأمير سعيد ، درءا للخلاف بين عائلة الإمارة ، وحيث أن الأميرة ونسه كانت تريد بإصرار أكمل تعليمها العالي ، فقد أفتعتها ميان خاتون أن تتخلى عن دراستها الجامعية والزواج من الأمير سعيد بك وهو ما حصل .

والخاتون لقب مشتق من كلمة تركية ، ويعني المرأة الشريفة الجليلة ، ويستعمل لتعظيم بعض النساء عند المخاطبة ، وتم استعمال وإطلاق اللقب على زوجات الخلفاء والأمراء ، ويذكر أن الساسة العراقيين في العهد الملكي أطلقوا لقب الخاتون على المسز بيل . .

ويصف الكاتب صديق الدمولوجي ميان خاتون في الصفحة 20 من كتابه (اليزيدية) بتلك الداهية الحنكاء الفطنة التي استمالت بعض من أفراد الأسرة الى جانبها ، واستعانت بهم على ترشيح حفيدها تحسين بعد موت أبيه .

تميزت المرأة الأيزيدية في زمن ميان خاتون بلباس جميل وأنيق كما يصفها احد الرحالة ، حيث كانت تظهر عبارة عن شعور مجدولة في خصلات عديدة تتدلى على الظهر مزينة بالزهور ، والجباه مغطاة بالقطع الذهبية والفضية ، وسلاسل عقود كبيرة مصنوعة من خرزات الزجاج والقطع النقدية المعدنية والأحجار المحفورة المعلقة في الأعناق ، وكانت المرأة الأيزيدية ترتدي لباسا خاصا في البيت والعمل يحددها ويميزها عن غيرها من نساء المنطقة ، حيث يستطيع المرء أن يشخص المرأة الأيزيدية عن غيرها من النساء ، و كانت النساء الأيزيديات يغطين رؤوسهن ، وقد التزمن بغطاء الرأس بالرغم من تغير الزمن ، غير إنهن لا يخفين أنفسهن عن الرجال ولا يثبرقن ببراقع تحجب الوجوه ، كما إنهن يشاركن الرجال في الرقص في الساحات العامة والمناسبات الدينية والخاصة ، ولهن الحضور الفاعل في ساحات العمل الزراعي .

إن النساء لم تكن تشارك الرجال في الاجتماعات ولا تحضر مجالسهم الاجتماعية ، وهذا الأمر لا يقتصر على الأيزيدية في تلك الفترة ، حيث كان المجتمع العراقي عموما والكردي خصوصا ، تقيده الأعراف والقيم بما يظلم حقوق المرأة ويقيدها وينتقص من قيمتها ويحدد واجباتها ، ويعتبر ظهورها ومجالستها الرجال من العيوب الاجتماعية وتحديا للعرف والتقاليد العشائرية .

ومع أن مجتمع الأيزيدية دخل الى ساحة التعليم والسعي نحو المعرفة العلمية بشكل وجل وحذر في الأربعينات من القرن المنصرم ، إذ كانت العوائل تخشى خرق الأعراف والتقاليد التي تمنع الناس من التعليم والالتحاق بالمدارس ، مع أن هذا العرف الذي أطبق على خناق الأيزيدية وأضر بمستقبلهم كثيرا ، كان اجتماعيا وليس دينيا ، غير أن انقلابا في نهاية الخمسينات حدث داخل المجتمع الأيزيدي ، حيث حدثت حركة أصلحية دفعت بالمجتمع الأيزيدي أن يترك بعض القيم والتقاليد البالية لتدخل الأفواج من أبناء الأيزيدية الى المدارس ، فتطورت نظرة المجتمع الأيزيدي عموما ، وعلى أثر ذلك دخلت الفتاة الأيزيدية الى المدارس وواصلت تعليمها وساهمت في تنوير المجتمع الأيزيدي ، كما ساهمت في تعويض الحرمان من التعليم ، حيث تبوأ المراكز العلمية وحصلت على الشهادات الجامعية ، وواصل الجيل الجديد رجالا ونساء تعليمه ومواكبته للتعليم ، ولم تنزل المرأة الأيزيدية تجاهد في سبيل إن تكون لها المكانة التي تليق بها ، ليس ضمن المجتمع الأيزيدي فحسب بل ضمن المجتمع العراقي عموما ، فصارت منهن الأكاديميات والحقوقيات والمهنيات والكاتبات والمدافعات عن حقوق الإنسان والفاعلات في الأحزاب والمنظمات المهنية والمراكز الثقافية .

وإذ نتطرق الى شخصية ميان خاتون فأننا نشير الى تلك الشخصية التي مرت في التاريخ الأيزيدي وتركت أثرا مهما في ظروف صعبة كان فيها المجتمع الأيزيدي يعاني من قضايا عديدة ، بالإضافة الى الإشارة على قدرة النساء على القيادة والزعامة ، وذلك ما يضعف التقولات التي تريد النيل من قدرات المرأة عموما والأيزيدية خصوصا في عدم تمكن المرأة أن تلج العديد من محاور الحياة .

ولدت ميان خاتون في العام 1874 ، في بيت من بيوت الأمراء في قرية باعذرى من أعمال قضاء الشيخان ، فهي ابنة الأمير عبيد بك ، وقد تزوجت الأمير علي بك وهي في سن الثامنة عشر من عمرها ، وتميزت ليس فقط بالجمال والرشاقة ، إنما اتصفت برجاحة العقل والفكر الصائب ، وصاحبت زوجها (الأمير علي) عند نفيه من قبل الحكومة العثمانية الى سيواس ، حيث مكثا ثلاث سنوات وعادا في العام 1898 ، ولم تتخل عنه بالرغم من كل المصائب والمصاعب التي صادفتها معه ، وبالرغم من كل السلبيات التي رافقت حياتها الزوجية ، إلا أنها بقيت وفيه له طيلة حياته ، وبذلت له كل ما تستطيع من اجل الوفاء لذكراه بعد وفاته ، واشتهرت بقوة قراراتها وحزمها ورجاحة عقلها ، إلا أنها لم تكن تخلو من هنات وسلبيات ، ومن صفاتها السلبية كما يذكر صديق الدموجي في كتابه (اليزيدية الصادر في العام 1949) ، من أنها كانت تتصف بالعنجهية والتكبر والغرور ، وكثرة التساؤم وعدم الثقة بأحد ، وهي بخيلة شديدة الإمساك وفيها مكر وخداع (ص 33) .

وعند مقتل زوجها (الأمير علي) في قرية (خدر الياس) القريبة من دير مار بهنام ، كانت ليلتها ترتدي ثوبا أحمر ، كرمز للمرأة الأيزيدية التي تطالب بثأر القتل ، وتريد الانتقام من القاتل ، ولم تتم تلك الليلة حتى ضمنت الانتقام من القاتل والبحث عنه .

وبعد مرور أربعين يوما على مقتل علي بك توفرت المعلومات التي تشير الى قيام المتهمين (فتاح وعلي أبناء جولو الحماني) من قرية باعذرى وهما من قبيلة البسميرية ، هما اللذان كانا قد ارتكبا الجريمة بقصد القضاء على عائلة جولو ، وقد تم قتلهم من قبل جولو بك وثلاثة من رجاله ، بل تم القضاء على عائلتهم بالكامل انتقاما من عملهم وارتكابهم جريمة قتل الأمير علي .

وفي صباح اليوم التالي على الاقتصاص من القتل ارتدت ميان خاتون ثوبا أسود ، كما تلبسه الأرامل عادة تعبيرا عن الحزن ولمدة سنة واحدة ، وتعبيرا عن رضاها وتحقيق أمنيته في قتل قاتل زوجها وتلبية الثأر الذي كان يستعر في نفسها .

ويصفها مراسل خاص للتايمز اللندنية مثلما يذكر (جون . س . كيست) في كتابه الحياة بين الكرد الصفحة 403 : ((بأنها امرأة مبنهجة وسيمة ، وافرة الصحة ، تنتصب واقفة في الفناء العلوي الذي أسود من الدخان في القسم الخاص بالنساء ، هناك الى جانب النار المشتعلة كانت تستقبل زوارها .))

ويبدو أن الكاتب زار الأميرة ميان خاتون في بيتها ، حيث مواعد الطبخ ، والنيران التي توقد من اجل أعداد الطعام للضيوف والزوار ، وكانت ميان خاتون تؤدي دورا مضاعفا في هذا الجانب ، فقد كانت تلبى موجبات الأمانة عند زيارة الأعراب ، بالإضافة الى ضبطها وإصدارها لأوامر في أمور الاستقبال والتعامل من خلال الأهمية لتلك الوفود التي تروم زيارة لالاش أو زيارة قبر الشيخ عدي ، أو حتى التعرف على بعض أسرار الديانة الأيزيدية ، التي كانت تتسم بانغلاق حديدي ما سبب تلك الديانة التعرض للتشويه والدس في تلك الفترة .

بينما يذكر (فيلد) في كتابه عن الأزديّة وشمال الجزيرة (ص 10-11) : ((بأن لها مظهر صارم ، وكانت طويلة القامة ترتدي خمارا يشبه النوع الذي ترتديه الراهبات ، وجهها لوحده كان مكشوبا ، بينما كان رأسها مغطى بقماش أبيض دار حول وجهها وهو يسقط في ثني طويل منسدل على أكتافها وظهرها ، ثوبها الأزرق الغامق تشبث بالأرض ، من عيون باردة مخترقة أسقطت علينا نظرتها الثاقبة مشوبا بالشكوك ، وجهت إلينا عددا من الأسئلة عن العالم الخارجي ، مما أبقانا نتبادل أطراف الحديث لبعض الوقت بينما كانت ونسه والأمير جالسين بكسل وهما يراقبان المشهد .))

وغالبا ما كانت ترتدي ثيابها البيضاء وتلف رأسها بتلك القطعة من القماش الأبيض التي تنسدل من تحت عمامتها السوداء ، لتلف حول وجهها ، وأحيانا تغطي فيها بتلك القطعة التي تنسدل على ظهرها وتغطي صدرها حيث كانت تفضل تلك الملابس ، وترتدي جاكيت طويل كالمعطف في أيام الشتاء القارص ، ولم تكن تتكلم غير الكردية .

وكانت تتمتع كثيراً في وجه المتحدث معها ، وغالباً ما كانت تستمع الى محدثها حتى يكمل كلامه ، كما عرفت بأنها لاتصدر حكماً أو قراراً ما لم تستمع للطرف الآخر .

ويذكر الديمولوجي الذي أدركها حال حياتها ، حيث كانت في مقتبل عمرها ، فيقول أنها كانت تأخذ وتعطي وتحسن وتحرم (تمنع) وتحلل وتحرم (من الحرام والحلال) ، ويقول إن كل ما فيها قد أدركه الهرم إلا عقلها .

وفي تموز 1944 حين توفي الأمير سعيد وفاة طبيعية في مدينة الموصل ، كانت تحضر الاجتماعات التي عقدت لاختيار خلفاء له ، وكان مرشحها ولده وحفيدها الأمير تحسين البالغ من العمر الثالثة عشر ، وكانت والدته من طبقة الشيوخ ، إلا انه جذب انتباه جدته الى شخصيته وذكاءه وفطنته ، فتمكنت من إقناع المجتمعين بأن يكون هو الأمير ، وان تقوم بمهام الوصية عليه الى إن يبلغ سن الرشد ، وكان لشخصيتها دوراً مهماً إذ تفرض هيبتها واحترامها على أبناء قومها وعلى عائلة الأمراء ، ولم يكن يجرأ احد على معارضتها أو مخالفة رأيها .

وغالباً ماكانت العشائر الأيزيدية تلجأ اليها في خلافاتها ، وكانت تستمع لجميع الأطراف وتصدر توصياتها التي لامجال لمناقشتها ، حيث كانت تنسم بالصرامة في هذا الجانب ، واهتمت اهتماماً ملحوظاً في الأماكن المقدسة ، حيث ضبطت الأموال التي ترد اليها ، ولذا فقد كانت الإيرادات التي ترد الى الأمير كبيرة جداً وتختلف عن العديد من السنوات التي جمعت فيها القرابين والنذور وعمليات تأجير السنجق ، حيث كانت أكثر من السابق .

وارتبطت بعلاقة وثيقة مع المسزغروتورد بيل ومع العديد من السياسيين البريطانيين والعراقيين ، غير إن لها الفضل الكبير في تجنيب الأيزيديين من مهالك كبيرة في تلك الفترة التي تفككت بها الدولة العثمانية ، بالنظر لاحتلال سوريا من قبل الفرنسيين ، واحتلال العراق من قبل الانكليز ، وانبثاق دولة تركيا الحديثة ، حيث أوصت بضبط النفس والاعتزان في المواقف ، وعدم الميل الى احد الأطراف ومعاداة الطرف الآخر ، وبذلك ضمننت حياد موقف الأيزيدية تجاه الأحداث ، كما ضمننت تقدير القوات البريطانية وقيادتها في هذا الجانب ، وكان لها منزلة وقيمة لدى البلاط الملكي إلا إن هذه المنزلة والقيمة لم تكن تنسحب على الشعب الأيزيدي الذي كان يعاني من الفقر والجهل والإهمال والظلم من السلطات الحاكمة ، حيث يحرص المسؤولين على إقامة العلاقات مع الأمراء وزعماء العشائر على حساب جماهير الأيزيدية الفقراء والمعدمين .

وخلال سنوات الصدع الذي أصاب الإمارة كانت ميان خاتون أحد الأسباب التي أدت الى رأب هذا الصدع وتثبيت وضع الإمارة ، وكما رتب في تلك الظروف زيارة الحاكم البريطاني (ليجمن) الى لالش ، وهو الزائر الأجنبي الأول منذ سنوات طويلة الذي يزور المكان المقدس مثلما ورد في تقرير الليدي دراور في كتابها (عبر دجلة والفرات - ص 184) .

وتميزت سنوات وصاية ميان خاتون بالازدهار وعدم وقوع أحداث مهمة ، وتوفيت في 31 كانون الأول من العام 1957 ، وكانت قد بلغت من العمر 83 عاماً ، حيث دفنت في مقبرة عائلة الإمارة في باعذرى ، ولم يزل أسم ميان خاتون يقترن بقدرة المرأة الأيزيدية ودورها المهم في المجتمع .

ولم تشر المصادر القديمة والحديثة الى ماينصف المرأة الأيزيدية ويدرس حالتها مثل الرجل الأيزيدي، بالرغم من المجتمع الذكوري الذي يعيشه الأيزيديون قديماً والذي بدأ يتململ ويتحرك حديثاً باتجاه التطور وأنصاف المرأة، وبالرغم من مظاهر التحرر والأختلاط الذي تعيشه المرأة الأيزيدية أحسن من غيرها من بقية الأقوام التي تحيط بها نوعاً ما، فإن ثمة مظاهر وأعراف وقيم وتقاليدهم لم تزل تتحكم بها وتسيطر على حياتها وتجافي أنصافها وتغيب حقها وسط مجتمع متلبس بالظلم. ويشير الكاتب صديق الديمولوجي صاحب كتاب (اليزيدية 1949 - ص 287) أن الصحة والجمال عند المرأة الأيزيدية في منطقة الشيخان منعدمين بالمرّة، بالنظر لأصابة أكثرهن بالصفرة ومرض الطحال

وتأثير الملاريا عليهم والذي يذهب بجمالهن وطراوتهن كثرة اشتغالهن بالاعمال الشاقة التي لم يكن قد خلقن لها، ولاننسى ان لجودة الغذاء وحسن المعيشة لهما دخل كبير في صحة المرأة وجمالها، والمرأة الأيزيدية محرومة من كليهما لسوء حظها، واغلب النساء قصيرات القامة ضعيفات هزيلات ولهن عيون واسعة ساحرة، ويوجد من بينهن من جمعن صفات الحسن والجمال بكل معانيها من قد رشيق، وخصر نحيف، ووجه صبيح، وعيون كحلاء، وتديين بارزين، أما النساء السنجاريات فقد أضفن الى كمال صحتهن فرط الجمال والبهاء، والمرأة السنجارية لاتفقد الإنتاج الجنسي الا في سن الخمسين.

أما الكاتب سعيد الديوه جي فلم يخصص دور من ادوار كتابه (اليزيدية -1973) الى المرأة الأيزيدية، وهكذا نحى منحاهم جميع من كتب عن المجتمع والديانة الأيزيدية، فلم نجد مايفصل عن حياة ودور المرأة الأيزيدية في الأبحاث والكتب التي اطلعنا عليها.

وهكذا أختصر الكاتب صديق الدمولوجي بحثه القيم والكبير عن الأيزيديات بهذا الوصف عن الملامح والجمال، ولم يخصص من بحثه فصلاً واحداً عن واقع المرأة الأيزيدية ودورها الديني والسياسي والاجتماعي، كما لم يتحدث عن امرأة غير ميان خاتون ممن أثرت في تاريخ الأيزيدية

يورد السيد منير بعلبكي في موسوعة المورد – المجلد العاشر – الصفحة 183 عن الأيزيدية ((

انهم فرقة مجهل المؤرخون أوليتهم وأصل ديانتهم وأنهم يحرصون على العيش في عزلة شبه تامة عن الجماعات التي تحيط بهم))، وفي هذا الأمر تعيب لحقيقتهم فان التاريخ لم ينكر حقيقتهم وأصل ديانتهم إنما كان السبب الأساس في التغيب المتعمد لأصول هذه الديانة وأسساها التي نقلت مشوهة بقصد الأساءة اليها والى المؤمنين بها والى معتنقي هذه الديانة، كما أن الأيزيدية لا يحرصون على العيش بعزلة عن جيرانهم الذين اختلطوا بهم وسكنوا مدن تجتمع فيها الديانات الإسلامية والمسيحية والأيزيدية دون أية اشكاليات في الحياة، ويمكن أن نعتبر مدينة بحزاني وبعشيقه وسنجان من أهم المدن التي تختلط فيها الناس من الأديان الثلاثة ويمكن ان نتلمس عدم الدقة في التعريف بالأيزيدية كمثال على عدم الأنصاف، والمتصفح للكتابات العديدة التي لم تتصفهم سيجدها كثيرة لكنها تفتقر للمصداقية والنقل الواقعي.

وقد يتعزز البعض على الغموض والسرية في العقيدة وعدم وجود مراجع دينية يمكن الاستناد اليها في ترجمة تاريخهم وأسرارهم، الا أن هذا الأمر لايعني أنهم بقوا محافظين على هذه السرية والغموض، فقد انفتحو على الدنيا وطرحو أسرار عقيدتهم في الهواء الطلق مفندين المزاعم والمرويات غير الحقيقية عنهم.

وبالرغم من الكتابات التي كتبت عن الأيزيدية وكثرت في العصر الحديث سواء كانت بأقلام الأيزيدية انفسهم أو من غيرهم، الا ان معالجة جادة لواقع المرأة الأيزيدية لم تظهر من احد الباحثين لحد الان ، فقد جاءت جميع المعالجات التي تتحدث عن ديانتهم وتاريخهم فيما يخص الرجال والمرور مر الكرام على النساء، وقد لفتت أنتباهي الكاتبة السعودية السيدة وجيهة الحويدر الى هذه الجهة برسالة أرسلتها لي عن طريق موقع أيلاف الإلكتروني ثم اعقبتها برسالة رقيقة تتم عن ثقافتها وأندفاعها للبحث والتقصي لمعرفة حقيقة واقع المرأة الأنسان في أي مكان وفي كل زمان، مما دفعني للبحث المتواضع والتقصي عن حال وأحوال المرأة في المجتمع الأيزيدي، بالرغم من المعلومات البسيطة والمتواضعة التي أوردتها، وبالرغم من عدم توفر المصادر وينابيع المعرفة حول الموضوع في مهجري السويدي في الوقت الحاضر، وعلى أمل أن اجد متسعاً آخر من الوقت للتوسع في الموضوع مستقبلاً اذا مامنحنا الله العمر والقدرة لذلك.

ان حقائق كثيرة تم تغيبها ضمن المجتمع الأيزيدي من خلال معاناتهم الأنسانية ومايلاقونه من كراهية ومحاربة العقول والضمان المريضة ضدهم واتهامهم شتى الاتهامات غير الحقيقية، إضافة الى مالمقيه الأيزيديون من ظلم وغبن لحقوقهم الدينية والاجتماعية في العراق طيلة الفترة منذ الحكم الوطني وحتى سقوط سلطة صدام البائد في نيسان 2003، غير أن الأيزيديون مارسوا جزء من حقوقهم وطموحهم الأنساني ضمن منطقة كردستان العراق التي تحررت من سطوة صدام والتي لم تكن ضمن سيطرة سلطته منذ ولحد اليوم 1991، حيث كان الأيزيدية في المنطقة المحررة أكثر حرية وأعتراضاً بالحقوق من غيرهم ممن كان يرزح تحت سلطة الدكتاتورية.

وتحملت المرأة الأيزيدية من الصعاب والمحن التي واجهها المجتمع والديانة الأيزيدية مايفوق الوصف، لتعرضها للقتل والسبي والتشرد ولجئها الى المغارات والكهوف في الجبال لحماية نفسها

وأطفالها، والأضطراب للعيش بأساليب شبه بدائية وتحت ظل ظروف مناخية قاسية في مناطق شمال العراق، وتعرضت للنفي في المخيمات بعيدة عن مناطق سكنها في زمن البائد صدام وأرغامها على الحياة في معسكرات اعتقال تحدد حياتها وقدرتها على العطاء، بالإضافة الى محاولات السلطة الشوفينية في أرغامها على تغيير هويتها وقوميتها وأبدالها قسراً الى القومية العربية دون وجود أي دليل أو سند أو قرينة يدعم أنتسابها الى العرب.

كما تعرضت النسوة الأيزيديات الى ظلم فاحش في تمرير بعض الفتاوى الدينية بأسم الدين تبيح أموالهن وشرفهن وقتلهن وأعتبارهن من غنائم حرب الكفار، وواجهت النساء الأيزيديات هذه الفتاوى المدعمة بالسلاح والرجال مواجهة باسلة في التصدي والدفاع عن النفس والشرف حيث قضت الكثيرات منهن تحت هذه المزاعم التي لايدعمها دين ولا تبيحها شريعة ولا تقرها الأديان السماوية مادام الإنسان يوحد في عبادته الله الواحد الأحد الذي يسميه الأيزيدية (خدا) وتؤمن باليوم الآخر. وشكلت المرأة الأيزيدية عنصراً مهماً في بناء المجتمع الأيزيدي والمساهمة بدور فعال في بناء وتماسك هذا المجتمع ومساندة الرجال، بالرغم من الغبن الفاحش الذي لحقها ضمن قساوة المجتمعات التي تعيشها في القرى والمدن التي يعيش بها اتباع الديانة الأيزيدية الى جانب أتباع الديانات الأخرى. وأذا تابعتنا الطبقات الدينية (الروحانية) لدى الأيزيدية المتمثلة بالامير و البابا شيخ وهو اعلى المراتب الروحية ويكون من سلالة الشيخ فخر الدين و البيش أمام وهو من سلالة الشيخ حسن والبير (الشيخ المسن) والكوجك وهم اشبه بالنسك والملتزمين بالعبادة الى ابعد حدودها البشرية والقوال المتميزين بطلاقة اللسان والتاثير في النفوس في الانشاد والعزف والفقر ثم المجبور وهو سادن الضريح المقدس، فلم نقرأ أو نعلم أن يكون من الجائز أن تكون ضمن هذه المراتب والدرجات من النساء مع وجود عدد من النساء يدعن (فقرا) يقمن بخدمة ضريح الشيخ عدي بن مسافر وينذرن حياتهن له ولا يتزوجن. غير ان من بين النساء من تتفرغ لخدمة معبد الشيخ عدي بن مسافر مع البابا جاويش، وهذه النسوة يحرم عليهن الزواج او الزينة، وهن يقمن بخدمة المعبد والبابا جاويش وأدارة شؤون الطبخ والتنظيف وتحضير الماء والمساهمة في جني الزيتون وخرنه وخرن الزيت وطبخ الحنطة واستخراج مشتقاتها وغيرها من الأعمال التي تعارفت عليها النساء في المنطقة، وكما يقمن بعمل فتائل المصابيح الزيتية التي تضيء المعبد المقدس ويشرفن على أشعاله وأطفائه، ويمكن اعتبار النسوة المتفرغات لهذا العمل من الزاهدات والمتصوفات ممن تركن خدمة الدنيا وهن أشبه مايكون للراهبات في الأديرة المسيحية. والمتمعن في أسماء أعضاء ورئيس المجالس الروحانية للديانة الأيزيدية لن يجد أسم امرأة واحدة بينهم على مر الزمن، بالإضافة الى مهمة القوالين في الأنشاد في الأحزان والأفراح وتحمل مسؤولية التنقيف الديني فأن هذا العمل المحصور في مجموعة القوالين من الرجال فقط دون النساء، مما يدل على أن حصر السلطة والمراكز الدينية بقيت حكراً على الرجال.

علماً أن اعراف المجتمع الأيزيدي أباحت للرجل الأيزيدي أن يتزوج بأربع نساء مع ان الشريعة اعتبرت الزواج باكثر من واحدة مكروها، ويستعمل الأيزيدية الطلاق ويحق للرجل أن يستعيد علاقته الزوجية بالمرأة اذا وافقت الزوجة .

ومن التقاليد والاعراف التي املتتها الظروف على الأيزيدية أن يتخذ كل أيزيدي له أختاً أو أختاً من رجال الدين يدعى الأخت الأبدية أو الأخ الأبدي، وعلى الأخت الأبدية أن تفتح رقبة القميص الذي يربد الأيزيدي أن يلبسه، إذ يلبس الأيزيدي أو الأيزيدية الثوب بفتحة مدورة مما يوجب توسيعها من قبل الأخت الأبدية قبل أن يلبسها، وقد بدأت الأجيال الجديدة لالتنترم بهذا التقليد الأيزيدي في التمسك من كون الرقبة مدورة فلبست مايشابه الناس لايميزهم عنه شيء آخر، ولايجوز قطعاً الزواج من الأخت الأبدية. وأوجب العرف والتقاليد أن تكون الأخت الأبدية حاضرة عند تغسيل من اختارها عند وفاته وتقوم بقراءة الأدعية والصلوات عليه أثناء عملية الغسل.

وتعتمد المرأة الأيزيدية على الألوان الزاهية في المناسبات الدينية والأفراح حالها كحال بقية الشعب الكردي المحب للألوان الزاهية، بينما ترتدي الملابس البيضاء وتعتمد بعمامة بيضاء كرمز لملايس أهل الجنة في الأيام العادية، وتمتاز ملابس المرأة الأيزيدية بالبساطة والتواضع وبالإضافة الى تميزها الظاهر في عمليات الزراعة والحصاد وأدارة شؤون البيت وجني المحصول وعمليات الخزن ومايتبعها من أمور تخص مؤونة البيت الأيزيدي، بالإضافة الى رعاية الحيوانات وتربية الدجاج وصناعة الزيتون والخمور والمخللات، فإن المرأة الأيزيدية حاضرة في الأحتفالات والمناسبات الدينية، فهي محبة للرقص بشكل جماعي مع الرجال، والرقص بالإضافة الى كونه عادة محببة للنفس الأيزيدية النازعة نحو الفرح والمحبة والخير، فأنها مناسبة للتعبير عن نسبية تحرر المجتمع الأيزيدي في الأختلاط وتمكين الناس من الألتقاء ببعضها والتعارف فيما بينها، وتكون من المناسبات التي يتمكن فيها الشباب والشابات من التلاقي والتعارف والتقارب والأختيار. ويوجد طبقات من الأيزيدية من تحصر الزواج فيما بينها ودون ان تسمح لها بالزواج من طبقة اخرى وهي البيرانية والشمسانية والقاتانية والادانية والمريد وهذه المجاميع الاجتماعية – الدينية تشكل في الحقيقة بالإضافة الى مجموعة الميردين عشيرة من العشائر الأيزيدية (انظر الدكتور خليل جندي - نحو معرفة حقيقة الديانة الأيزيدية - السويد 98)

ويذكر الباحث الدكتور خليل جندي عن أسماء النساء الأيزيديات كونها يغلب عليها أسماء الظواهر الطبيعية مثل (كولي) وتعني الورد و(نركز) وتعني النرجس و(هينار) وتعني الرمان، وكذلك أسماء فصول السنة مثل به هار وكولان اي ايار وشه مسو وتعني الشمس.

وللطبيعة تأثير واضح لدى الأيزيدية عموماً والمرأة منهم بوجه خاص فتتفاعل المرأة الأيزيدية في التحضير للأعياد الدينية المتعلقة بالطبيعة، كما في أعياد الربيع (سه رصال) فنقوم بسلق البيض وتلويته وتوزيعه على الأطفال، ووضع ورد شقائق النعمان فوق أبواب البيوت، كما تضع كمشة من الأعشاب البرية المثبتة في كتلة من الطين مع الورد، وتكون قد استعدت لهذا العيد بعمل المعجنات والطبخ وأستقبال الضيوف، بالإضافة الى تميزها بعمل نوع من انواع الخبز (صه وك) وهو عبارة عن قرص من الخبز التخين المطلي بالزبد او الدهن يتم توزيعه على الناس في المقابر قرباناً لأرواح الموتى.

وأسوة بما يسري على الرجال فقد شمل المرأة في الزمن القديم من تحريم القراءة والكتابة ومنع التعليم، غير أن في هذا الزمان أقبلت المرأة الأيزيدية على التعليم وتبوات منهن المراكز العلمية والثقافية المرموقة بعد ان حصلن على الشهادات في المجالات التخصصية، وأن كان هناك تقصير في عدم أبراز الجانب الأبداعي للمرأة الأيزيدية وحصر وأحتكار الأمر على الرجال من قبل الأيزيدية أنفسهم الذي ارى انهم لم يتخلصوا من موروثهم الأجتماعي القديم والألتزام بالتقاليد والأعراف القديمة.

ومما يجدر ذكره أن من بين حسنات الديانة الأيزيدية تحريم التفكير بأي عمل مشين تجاه النساء الأيزيديات أو غير الأيزيديات من باقي الأديان والملل، ولهذا فقد عاشت العشائر المسلمة والمسيحية بينهم دون أن يسجل التاريخ أن الأيزيدية أساءوا الى النساء في تلك المناطق، لابل يأمن غير الأيزيدي على نساءه بحضور وحراسة الأيزيدي في الكثير من الأحيان، وبالتأكيد يثائر المجتمع الأيزيدي بما يحكمه من اعراف وتقاليد في نبذ المرأة التي تشذ عن طريقهم ويلجأون الى قتلها غسلاً للعار إذا ما وجدوا انها خرجت عن طريق الشرف الذي يتمسكون به أسوة ببقية العشائر والقبائل العربية والكردية والتركمانية والأشورية والكلدانية في العراق، وتملي أعراف الكرافة على الأيزيدي (وهي من اعراف الأخوة بين الأيزيدي وبين المسلم أو بين الأيزيدية انفسهم) أن يعتبر الرجال والنساء من عائلة كريفه محرمة عليه لحد الدرجة الخامسة، ويملي الواجب الأجتماعي عليه الدفاع عن شرف عائلة الكريف حتى لو كانت هذه العائلة من غير الأيزيدية.

وتحكم الأيزيدية عادات وتقاليد وأعراف تحكم أمور الزواج والخطبة، البعض منها مكتسب من خلال الأعراف والتقاليد التي تؤمن بها المنطقة التي يكونون جزء منها، بالنظر للتمازج الأجتماعي بين الناس ضمن منطقة واحدة.

فلم تزل المجتمعات الأيزيدية لحد الان تتمسك بقضية الثأر بالرغم من عزوف المجتمع المدني عنها،

كما تنتشر بعض العادات والأعراف البالية التي لم تزل منتشرة بين أوساط القرى الفقيرة والمتخلفة من أماكن سكن الأيزيدية.

ومن المسائل الصارمة التي يتمسك بها الأيزيدية مع المرأة أن يتم تحريم زواج الأيزيدي من المرأة غير الأيزيدية، كما يتم تحريم زواج المرأة الأيزيدية من غير الأيزيدي، وأذا حدث هذا الأمر فإن الأيزيدي أو الأيزيدية يخرجوا من الملة ولاعودة لهم الى الديانة الأيزيدية حتى لو أنفصم الزواج وأنفرد عقد العلاقة بين الرجل والمرأة.

كما يتم تحريم زواج المرأة الأيزيدية من طبقة العوام مع الطبقات الروحية التي ذكرناها، بل يصل الأمر الى تحريم زواج المرأة الأيزيدية ضمن صفوف الطبقات الروحية نفسها، وفي هذا الأمر تحديد لحرية المرأة وأمكانية تزواجها دون قيود أو شروط السبب الذي جعل العديد من النساء الأيزيديات دون زواج ويفوتهن قطار العمر ويبقن عانسات بسبب قساوة التعليمات الدينية.

فالديانة الأيزيدية ديانة غير تبشيرية وهي من الديانات الطاردة والمنغلقة من ناحية قبول المؤمنين بها، فلايمكن أن يكون أيزيدي الا من ولد على هذا الدين من ابوين أيزيديين. وكذلك لايمكن قبول أنتماء من يريد أن يترك ديانتته ويصير أيزيدياً، ونفس الشيء ينطبق على من لادين له لأن من شروط الأيزيدية ان يكون الأيزيدي من ابوين أيزيديين.

كما أن الأمر الذي بقي دون حل ويعاني منه الشباب والشابات الأيزيدية وخاصة من هاجر منهم بسبب الأوضاع السياسية أو الاقتصادية في العراق الى دول أوربا أو بسبب المتابعة الدراسية، كونهم يبقون دون زواج بالرغم من استمرار حياتهم وعملهم ودراساتهم في أوربا بعيدين عن اهلهم ووطنهم مع صعوبة توفر زوجة أيزيدية في أوربا، على أن لايعيب عن بالنا عدم تقبل الديانة الأيزيدية لدخول أي شخص من الأديان الأخرى الى الديانة الأيزيدية ولأي سبب كان.

ومن الأمور التي يتحدد بها الأيزيدي شرعاً تحريم الزواج بأخت الزوجة بعد وفاة الزوجة أو طلاقها وكذلك زوجة الأخ بعد موته، كما في زوجة ابن العم بعد وفاته .

ومن الأعراف التي بقي الأيزيدية يمارسونها ويحرصون على التمسك بها، عمليات خطف الفتيات قبل الزواج، فقد اعتبر الخطف عادة عشائرية تدل على الشجاعة والفروسية، وبالنظر لممارستها من قبل الأيزيدية فقد عانت المرأة من المصاعب والقسوة والنتائج الوخيمة التي لاتحفظ للمرأة مكانتها وقيمتها الاجتماعية وتعرضها للأضطهاد والأساءة، وبالنظر لتعارض الأمر مع القوانين الجزائية المعمول بها في العراق، ولمعرفة الأيزيدية من الأجيال الجديدة الحالية بضرورة نيل العادات والأعراف والتقاليد التي تكون نتائجه سيئة فقد عزف عنها أكثر الأيزيدية أن لم يتم تركها بشكل تام في جميع مناطق الأيزيدية. وللمرأة الأيزيدية دور مهم في إدارة شؤون البيت الأيزيدي، وفي تعليم الأولاد على أتباع ديانتهم وتمسكهم بعقيدهم وممارسة طقوسهم وأعيادهم ومناسباتهم الدينية، هذا بالإضافة الى مساهمتها في عملية الإنتاج الصناعي والزراعي رغم المعاناة التي عانتها الديانة الأيزيدية ورغم مالفته من اضطهاد وحروب فتاكة وعدم استقرار الا أن المرأة الأيزيدية بقيت متمسكة بدينها متحملة كل النتائج والصعاب في سبيل تربية وتعليم أولادها ومساعدة زوجها في بناء الأسرة الأيزيدية والتي على الأغلب ماتكون فقيرة كادحة.

وتختلط الحكايات والقصص التي ترويهها الأمهات والجندات للأولاد بين علاقة الانسان بالطبيعة وبين

تمجيد أسماء المقاتلين الذين قضوا دفاعاً عن حياتهم وديانتهم أو دفاعاً عن الجماعة، خلال الحروب والهجمات الحربية التي تعرضت لها الأيزيدية في العصر الحديث، بالإضافة الى الأساطير الدينية التي تجعلهم يتمسكون بالأولياء والرموز المستعارة في حياتهم التراثية والشعبية.

كما لقصص الحب والاخلاص في العلاقات الانسانية والغرام نصيب بارز تتفنن فيه المرأة كراوية من رواة هذه الاساطير، وتشكل هذه القصص جزء من تراث الأيزيدية بما يتداخل فيها من الأساطير الشعبية والقصص التي تحفظها النساء لتلقيها على مسامح الأطفال بشكل محبب، مما يتوجب على المرأة منهم تدوينه ومعالجته وفق منظور تراثي أنساني وجعله في متناول العامة.

وحالة المرأة وأن كانت قد اكتسبت مكانتها من خلال حضورها وتضحياتها الجسام الى جانب الرجل، فإن حالتها تحتاج الى مراجعة لما يصيبها من غبن فاحش في مهرها وحقوقها الشرعية، حيث لا ترث الفتاة عن والدها او شقيقها يكون للرجل الولي الحق في التصرف بالمهر، كما أن ليس للمرأة التي يتوفى عنها زوجها أي حق في الميراث اذا تركت دار الزوجية وتحفظ بالميراث اذا بقيت الأرملة في دار الزوجة.

ودخلت المرأة الأيزيدية معترك العمل السياسي وحملت السلاح دفاعاً عن مبادئها وأفكارها، وعارضت النهج الدكتاتوري لسلطة صدام وأسست أعداد من النساء الأيزيديات في القتال ضد القوات الصدامية النظامية، أو قضن تحت التعذيب في سجون ومعتقلات السلطة البائدة، أو ممن تم تنفيذ حكم الأعدام بهن لأنتمائهن الى حركات سياسية وطنية تعارض النظام البائد.

ويمكن أن يشكل الحزن عند النساء الأيزيديات سمة من سمات حياتها، بالرغم من كونها تشكل نسبة لا تتوازي مع محبتها وعشقها للفرح والأعياد والأنطلاق في المناسبات والأعياد الدينية، بالنظر لشعورها بالحرمان من الفرحة طيلة حياتها القاسية والصعبة، ولهذا فأنها تقيم المناسبات حزناً على المتوفين من اهلها وتقام مجالس العزاء في بيتها حيث تقيم مجلس العزاء للنساء منفصلاً عن مجلس عزاء الرجال، وتلتزم المرأة الأيزيدية بترك الزينة والثياب الملونة والكحل والعطر مدة أربعين يوماً بعد وفاة القريب تبعاً لدرجة قرابته.

وتشارك المرأة الرجل في زيارة قبور الأولياء المنتشرة في القرى الأيزيدية كمزار محمد رشان في بعشيفة وملك ميران وقبر الشيخ عدي بن مسافر في وادي لالش المقدس وغيرها من القبور والرموز الدينية وتلتزم بالنظافة عند اجراء تلك الزيارات، وفي تقديم النذور والقرابين في هذه المزارات لوجه الله تعالى. وأذ تختلف الديانة الأيزيدية في تحديد حق المرأة في الميراث عن بقية الأديان، الا انها تغبن الحق الذي قررته بقية الشرائع والأديان والملل، ولربما يكون الأمر مأخوذاً من خلال أمتداد أعراف الزمن القديم إذ كانت سيطرة الرجال وسطوتهم تفرض أن تكون حتى حقوق المرأة بأيديهم، ولهذا لم يجاز الأيزيدية بقية الأديان في المواريث بالنسبة للنساء، وبالرغم من تطبيق نصوص الأحوال الشخصية عليهم فيما يخص المواريث الا أن شريعتهم تخالف ماتقرره أحكام المواريث في الإسلام.

بينما يعتبر الدين الاسلامي ان الزوجة ترث بالفرض حيث ان لها الثمن مع وجود الولد والربع مع عدم وجوده ولايرد عليها ابدًا. كما ان الام ترث السدس مع الولد والتلث مع عدم وجوده اذا لم يكن لها حاجب وربما يرد عليها زائداً على الفرض كما اذا زادت الفريضة على السهام.

وقد لجأ اغلب الأيزيدية في الوقت الحاضر الى تسجيل عقود زواجهم في محاكم الأحوال الشخصية في العراق حيث أن المادة الثانية – الفقرة (أ) تجعل من محكمة الأحوال الشخصية الخاصة بالمسلمين هي المحكمة المختصة بقضاياهم، وفي هذا الأمر ليس وجهة نظر وإنما يشكل اجحاف كامل لحقوقهم الشرعية والانسانية، مما يوجب أن تكون لهم محاكم

خاصة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيتهم الدينية وتعليماتهم الروحانية وقيودهم ومحرماتهم طالما يضمن الدستور العراقي المرتقب لحقوقهم كمواطنين أسوة ببقية المواطنين، وهذه المهمة التي سيتم الألتفات إليها عند بدء التشريع استناداً للدستور في العراق الجديد، ويقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ((كلكم بنو آدم وأدم خلق من تراب)) . ومن الأعراف التي يتمسك بها الأيزيدية لحد الان عدم إجراء مراسيم الزفاف في ليلة الأربعاء بالأضافة الى عدم جواز إجراء الزواج في شهر نيسان الذي يعتبر مقدساً، كما من غير المستحب أن يتقرب الأيزيدي من زوجته في ليلة الأربعاء طيلة أيام السنة.

ولم يذكر التاريخ الأيزيدي عن شخصية نسوية مثل ما سجلت صفحات التاريخ عن (ميان خاتون) عملت على ترسيخ دعائم سلطته وأمارته للمجتمع الأيزيدي . كما فصلنا سابقاً ولم يزل القانون العراقي يغبن حق المرأة الأيزيدية حيث لا يوجد قانون للأحوال الشخصية ينظم علاقتها بالرجل الأيزيدي أو علاقتها الأسرية وينظم حقوقها، لأن الأيزيدية اليوم يحكمهم قانون الأحوال الشخصية الخاص بالمسلمين والذي لا يتطابق مع ديانتهم ولا مع تراثهم الديني ولا مع واقعهم، مما يتطلب أن يتم أقرار قانون للأحوال الشخصية يخص الأيزيدية يتم تطبيقه في العراق كجزء من حقوقهم القومية والشرعية. التي أقرها الدستور أخيراً

مكانة المرأة .. في المجتمع الأيزيدي

صبحي خدر حجو

ملاحظة : نشرت في مجلة (روز) الصادرة في المانيا عام 1997 ، الاعداد (الـ 3 لشهر ايلول ، والـ 4 لشهر اكتوبر) ، وتحت اسم (ستار خدر) وقد اجريثُ عليها بعض التنقيحات ، منذ عقد من الزمن ، اتاحت الظروف والامكانيات الذاتية لمثقفي الايزيدية لدراسة أوضاعهم ، والكتابة في موضوع الايزيدية ، من حيث التاريخ ، الجذور ، الطقوس ، الفلكلور ، والجانب الفلسفي منها ... الخ ، وهذه الدراسة هي صائبة وضرورية جداً. وإذا كان هذا التوجه يعالج وجهاً واحداً من المسألة (الماضي) ، فيمكن استكمال الصورة عندما نهتم بالجانب الثاني ايضاً ، وهو المعاصر (الماضي والحاضر) كيف كانت صورة الايزيدية من جميع الجوانب ؟ ، او التعرض لجانب او مجال معين او شريحة من الايزيدية ؟ وما هي تأثيرات ذلك الماضي بكل ما يحمله من اعتقادات وافكار ، عليهم في الوقت الحاضر ؟ .

وهنا يمكن ان نبحث في وضع شريحة هامة من شرائح المجتمع ، (المرأة) والتي تشكل نصف المجتمع الانساني . ماذا كان وضع المرأة الايزيدية في الماضي ، وما هي مكانتها حالياً ؟ . يمكن القول ان بعض الصعوبات تواجه المرء عند تناوله موضوعاً ما زال يتسم بالرهافة والحساسية لدى مجتمعنا ، فضلاً عن انه لم يسبق - حسب علمي - ان كتب في هذا الموضوع بشكل واسع ، سوى بعض الاشارات السريعة المختصرة التي وردت ضمن ما كتب عن الايزيدية ، وهذه الاشارات لا تساعدنا إلا قليلاً في مسعانا .

وهنا ارى ضرورة التنويه الى ان الكشف عن بعض الممارسات السلبية التي سادت في فترة من تاريخ مجتمعنا لن تشكل " نقيصة " خاصة اذا كانت هذه الممارسات لا تقتصر علينا فقط ، وانما كانت تمارس في كل المجتمعات الاخرى بهذه الدرجة او تلك ، كذلك اذا كانت بهدف تسليط الضوء عليها لأجل المساهمة في معالجتها . اذا اردنا التعرف بشكل جيد على وضع ومكانة المرأة الايزيدية ، يلزم اولاً ان نتعرف على الخلفية التاريخية لهذ المكانة . واعتقد ان ما يشكل النظرة الى المرأة ومن ثم مكانتها في المجتمع هي عوامل واسباب كثيرة ولكن يوجد من بينها ثلاثة عوامل اساسية تتمثل في:

اولاً : المرحلة التاريخية (العادات والتقاليد والاخلاق المستمدة منها)

ثانياً : نظرة وموقف الدين (الاحكام والتشريعات الدينية .)

ثالثاً : التشريع والقانون المدني .

ومن المفيد القول ان تأثيرات هذه العوامل غير منفصلة عن بعضها البعض ، وهي متشابكة احياناً ، وبشكل متفاوت من مرحلة الى اخرى ، ومن مجتمع الى آخر . واذا كان العامل الديني يلعب دوره وتأثيره الاول والمهيمن في مجتمع ما ، فانه لا يكون كذلك في مجتمع آخر ، او ان تأثير الموقف والتشريع الديني في المجتمعات الاسلامية مثلاً تختلف درجة تأثيرها

عما في المجتمعات الأوروبية والغربية بشكل عام . ويمكن لتشريع ديني مسيحي محدد مثلاً (تحريم الزواج بأكثر من واحدة) ان يمتد تأثيره الى وقتنا الراهن في المجتمعات الغربية المسيحية . ويمكن ايضا ان تتعايش تشريعات دينية بصدد المرأة ، وتمارس مفعولها الي جانب تشريعات مدنية حديثة في نفس المرحلة وفي مجتمعات معينة كما هو الحال في بعض البلدان الغربية والعربية ايضاً . وفق هذه الاسس يمكن تقييم مكانة المرأة في مجتمع الايزيدية قديماً وحديثاً . ولتسهيل الصورة يمكن ان نبحث كل عامل على حدة وبيعض التفاصيل .

اولاً: المرحلة التاريخية (العادات والتقاليد والاعراف والاخلاق ... الخ المستمدة منها)

المرحلة التاريخية برأيي هي الاساس والسبب الرئيسي في رسم مجمل المواقف من المرأة والتي يمتد تأثيرها وتطبيقاتها الى المرحلة الراهنة . حتى انها اثرت و تؤثر بشكل عام في بناء وتكوّن موقف الدين نفسه ، ليس ازاء المرأة فحسب وانما تجاه العديد من الظواهر الاجتماعية الاخرى للبشرية . وما دام هذا العامل هو الاساس فلا بأس من التركيز عليه ببعض الشروحات .

يقسم علماء الاجتماع والتاريخ ، تاريخ البشرية منذ ان وجد الانسان وحتى وقتنا الحاضر الى مراحل تاريخية عديدة . وتتناول كل مرحلة ربما عصراً من العصور او عدة عصور مجتمعة ، حسب اسباب وعوامل لسنا بصدد بحثها الان . ولكن ما يهمنا منها ان كل مرحلة من هذه المراحل تطبع المجتمع البشري بطابعها وسماتها . مثلاً ان مرحلة الوحشية والبربرية التي مرت بها البشرية ، كانت لها سمات معينة آنذاك ، وكانت هذه السمات تعكس درجة تطور الانسان من حيث (الاقتصاد ، الوعي ، والنواحي الاجتماعية) ومستوى العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين الافراد والجماعات البشرية ونوعيتها والاخلاق والعادات الناتجة عنها والسائدة فيها . كذلك الحال في مرحلة المشاعية ، حيث كانت لها سمات ومظاهر اجتماعية تختلف عن التي سبقتها ... وهكذا الحال بالنسبة الى مختلف المراحل التاريخية . تجدر الاشارة اي انه لا توجد حدود فاصلة مطلقة بين هذه المراحل ، اذ تتداخل الحدود في الكثير من الاحيان ، وتبقى بعض سمات المرحلة السابقة للعديد من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية مستمرة ومتعايشة في المرحلة التي بعدها ، وحتى المرحلة نفسها يكون اختلاف فيما بين بداياتها عن منتصفها او نهاياتها ... وان كنا حالياً في مرحلة الرأسمالية ، ولكن ما زالت مستمرة بقايا من مرحلة الاقطاع او حتى المشاعية البدائية او ما قبلها في بعض الاصقاع من العالم ... وتورد الباحثة (جيل ناش) ان مجتمع ناكوفيس في جزر سليمان ما زال مجتمعاً امومياً وفيه ينتقل الرجال عند الزواج الى بيت الزوجة التي تعيش سوية مع شقيقاتها وامها وجدتها ، لذا تتألف القرية من جماعات نسوية تسيطر على الارض وترزعا وتمارس السلطة السياسية على مستوى الجماعة (1) .

وما نريد ان نوضح عنه هو ان فكرة الاديان او ظاهراتها بما فيها دين الانسان الاول (عبادة الظواهر الطبيعية ، الكواكب ، الاجرام السماوية ، الاصنام ، والرموز ... الخ) . حتى الاديان الكتابية جميعها ظهرت وتكونت في مراحل تاريخية معينة . لناخذ بعض الامثلة من العصور السحيقة والتي لها علاقة بموضوعنا . يؤكد الباحث والكاتب (فراس السواح) من ان التجمع الانساني الاول لم يؤسس بقيادة الرجل المحارب الصياد ، بل تبلور تلقائياً حول الأم ، وكانت اول وحدة انسانية متكافئة هي العائلة الامومية ، خلية المجتمع الامومي الاكبر . وعندما كانت السلطة آنذاك في تلك العصور لصالح المرأة ، حيث انها كانت (الأم ، الالهة الوحيدة) . ويضيف: لقد لعبت المكانة الاجتماعية للمرأة في تلك العصور ، والصورة المرسومة لها في ضمير الجماعة ، لعبت دوراً كبيراً في رسم التصور الديني والغيبي الاول وفي ولادة الاسطورة (2) . وكلما حدث تغير او تطور في المرحلة نفسها (اقتصادية ، تطور وسائل الانتاج ، اكتشافات اولية) ، كلما ترك تأثيره على الظواهر الاجتماعية ايضا ، ويسير بها للأمام ويغير ما يطرح نفسه كضرورة لا غنى عنها ... وهكذا فقد ادت التطورات الجارية في الحياة آنذاك ، الى تغيير في مسار الظواهر الاجتماعية أيضاً بحيث ادى الى انتقال السلطة من المرأة للرجل ، ولكن لم يحدث ذلك دفعة واحدة ، وانما من خلال مرور المجتمع الامومي عبر تاريخه الطويل بمراحل متعددة انتهت بالانقلاب الكبير الذي قام به الرجل مستلماً دفة القيادة من المرأة ، ومؤسساً المجتمع الذكوري البطريركي (3) . وهكذا عندما تزعت مكانة المرأة ، نلاحظ ان الانظمة الدينية (النيوليتية) تنزعزع مع بزوغ عصر الكتابة ، وظهور المدن الكبيرة ذات التنظيمات المدنية والسياسية الاقتصادية المعقدة والتي عكست واقعها على الحياة الجديدة (*) ويضيف فراس السواح : مع انتقال السلطة في المجتمع نهائياً الى الرجل ، وتكوين دولة المدينة القوية ذات النظام المركزي والهرم السلطوي والطبقي التسلسلي الصارم ، الذي قام على انقاض النظام الزراعي البسيط ، يظهر الالهة الذكور ، ويتشكل مجمع الالهة الاكبر ، ذلك المجتمع الذي يعكس تشعب الاختصاصات وتقسيم العمل في المجتمع الجديد وتمركز السلطة بيد الملك . هذا التحول في مكانة الام الكبرى ، لم يتم الا على النطاق الرسمي ، بينما بقيت مكانتها القديمة على حالها في ضمير الناس عامة ولفترات طويلة جداً (4) .

غير ان هذا التحول في السلطة قد استتبع اجراء سلسلة من التغييرات الاجتماعية السلبية لمكانة المرأة ولصالح الرجل ، حيث افلح الرجل اخيراً في القضاء على " حق الأم " واحلال " حق الاب " وظهرت العائلة الاحادية التي تقوم على سيادة الرجل مع الرغبة الصريحة في ولادة اولاد تكون ابوتهم ثابتة لا جدال فيها ، من اجل تملكهم وتوريثهم . فكان اسقاط حق الام هزيمة تاريخية عالمية للجنس النسائي ، ابتداءً معه تاريخ استدلال المرأة واستعبادها عند اعتاب التاريخ المكتوب (5) . الأ ان الجنس النسائي لم يهزم دون مقاومة في ذلك الصدام التاريخي مع الرجل والذي حصل في زمن ما .

نفهم مما ورد ، ان الافكار مهما كانت عادية او قريبة من الالهوية تنطبع بطابع المرحلة وتتأثر بها . وعندما ظهرت الديانة اليهودية ، كان قد حقق الرجل انتصاره على المرأة من زمن طويل (عند اعتاب التاريخ المكتوب) اي قبل اليهودية باكثر من ثلاثة آلاف عام . وترسخت الظواهر الاجتماعية منذ ذلك التاريخ لصالح الرجل، مما ادى الى ان تتعكس تلك المكانة المتميزة للرجل على حساب المرأة في الادب الديني للاديان " السماوية " اليهودية ، المسيحية والاسلام " ، وجاءت التفسيرات الدينية والتشريعات اللاحقة لترسخ بدورها هذا التمايز لصالح الرجل.

وتبدأ القضية منذ تفسير الاديان لعملية التكوين وخلق الانسان ، الرجل على صورة الله ، والمرأة من ضلع آدم (6) . وفي الاسلام ايضا يؤكد هذا التفسير (7) . ولتبرير ما كان يجري من تمييز تجاه المرأة فقد حملتها الاديان " السماوية " وزر الخطيئة الاولى عندما ورطت حواء آدم بكل ثمرة التفاح - او الحنطة - تلك الشجرة المحرمة ، والتسبب في انزاله من قبل الله الى الارض وشقائه فيها .. الخ (8).

وهناك الكثير من الاشارات الاخرى الواردة في الكتب المقدسة لتلك الاديان وفي الاحاديث النبوية ، مثال على ذلك : الرجال قوامون على النساء (9) والمرأة ناقصة عقل ودين (10) ... الخ.

وقد تأثر الادب الديني الايزيدي الى حد ما بهذه الرؤية ، عندما يعطي تفسيراً لكيفية تكوين الخليفة كما سيرد فيما بعد ، وهنا يمكن التأكيد من ان الدين لا يتأثر بسمات المرحلة فقط ، وانما هو نفسه يؤثر فيها ويطبوعها بطابعه الى حد ما ، وتمتد تأثيراته الى المراحل التي تأتي بعدها، والامثلة بهذا الصدد كثيرة لا تحصى ، لكننا نورد منها ما يخدم غرضنا . مثلاً كانت قد بقيت بعض من ظاهرة الزواج من الدرجة الثانية والثالثة ، الخالات ، العمات ... الخ ، حتى تخوم الفترة التي ظهرت فيها الديانة اليهودية ، حيث حرمت تعاليمها الزواج من تلك الحالات ، وبعدها بفترة تاريخية وبظهور المسيحية فقد تم تحريم الزواج ليس من الدرجة الثانية فحسب وانما من الدرجة الثالثة والرابعة (ابنة العم ، وابنته الخال ... الخ) (11) .

وفي فترة تاريخية اخرى ، بعد اكثر من خمسمائة عام من المسيحية ، وعند ظهور الاسلام ، اكد هو ايضا على ما هو محرم في هذا المجال ، اي الزواج من القريبات (12) وقضى على عادة (ظاهرة) وأد البنات ، التي كانت منتشرة في الجزيرة العربية ، وتلك الظاهرة كانت لها اسبابها الاقتصادية والاجتماعية في تلك الفترة .. ولنفس الاسباب حلل الاسلام الزواج بزوجة الاخ المتوفي او المقتول في ساحات المعارك . وكان هذا حلاً لظاهرة اجتماعية معينة انذاك ، لكنها استمرت لوقتنا الحاضر .. خلاصة القول ، ان الكثير من الظواهر الاجتماعية التي تعرضت لها الاديان واعتمدها او الغت البعض منها، انما هي ظواهر مستمدة من الواقع الاجتماعي والذي يتحدد بسمة مرحلة تاريخية معينة او بجزء منها . وحسب تأكيد علماء التاريخ والاجتماع فان اولى الديانات السماوية قد نشأت في نهاية مرحلة العبيد وبداية مرحلة الاقطاع ، او في فترة التداخل بين المرحلتين . فقد تأثرت هذه الاديان كما قلنا بسمات تلك المرحلة .. لقد تجذرت وسيطرت المفاهيم القبلية العشائرية بشكل طامح في هذه المرحلة ولأسباب عديدة ، خاصة عندما امتازت تلك المرحلة منذ بداياتها وحتى وقت قريب ، بازدياد النزاعات والغزوات والحروب على الارض والماء والمراعي والممتلكات والزعامة ، كذلك تميزت بكثرة الاكتشافات ، وفي جميع هذه الاشياء قد تميز الرجل واقتربت باسمه ، ولأن كل المواصفات الايجابية (الشجاعة ، المروءة ، النبوغ ، الذكاء ، الحكمة ... الخ) كانت تقترب بالرجال وان الانبياء والمحاربين والابطال وقادة المقاتلين والجيش .. كانوا دائماً من الرجال ! ، لهذا كان ينظر بعين الاعجاب والاحترام حد التقديس لدور الرجل ومكانته . حازت هذه النظرة لنفسها على المكانة الهامة ليس على المستوى النظري والوجداني فحسب وانما انعكست على الواقع العملي ايضاً ، على شكل طغيان كاسح لعلاقات الاجتماعية . وكانت المرأة مهما علماً شأنها في تلك الفترات التاريخية تبقى في الظل ومنسية على الدوام ، باستثناء حالات نادرة وفي فترات تاريخية متباعدة.

لهذا كان لسيادة المفهوم العشائري والقبلي وطغيانه تأثير كبير على الكثير من المجتمعات الانسانية ، وطبع بطابعه مختلف جوانب الحياة لهذه المجتمعات . ويمكن القول ان المرأة قد لاقت في اغلب المجتمعات في هذه المرحلة بالذات ، او في بعض فترات ، اسوء معاملة قياساً بالمراحل التي سبقتها ، لانها كانت تنظر الى المرأة بمقاييس مجحفة وكان البعض في فترات زمنية مختلفة يمتد البعض منها لوقتنا الحاضر ينظر اليها بمنظار الدونية . وبأقل من فصيلة الحيوانات!

وعلى ندرة التشريع الايزيدي المدون ، كما رأينا ، يبرز سؤال عن ماهية الاسس التي قام عليها هذا التشريع ؟ ... هل هي اسس دينية بحتة ؟ ام انها مستمدة من سمات واخلاق المرحلة التي شرع فيها ؟ ام انها تأثرت كلياً بنظرة الاديان الاخرى ، او مستمدة منها ؟

ثانياً : المعتقد الايزيدي وموقفه من المرأة.

ان ما لدينا بهذا الخصوص هو قليل ، وهو يستند في اساسه الى ما توارثه الايزيديين من قصائد وادب ديني حفظاً (علم الصدر) . ولا نعلم فيما اذا كانت هنالك قصائد او تشريعات او احكام او تصورات اخرى عن الموضوع هذا ، ضاعت في خضم حملات الابادة والتكفير والمطاردة التي تعرض لها الايزيديون في مختلف الفترات التاريخية . واذا استندنا الى ما هو موجود ومتوفر لدينا ، يمكن تقسيم هذه المرحلة الى قسمين:

أ- مرحلة ما قبل الشيخ عدي بن مسافر..

اذا اسلمنا بالاستنتاجات الاخيرة التي توصل اليها بعض الكتاب والباحثين ك جورج حبيب ود. خليل جندي ، في كون ان معتقد الايزيديين يمتد في التاريخ الى بدايات التاريخ المدون ، فيلزم ان نتبع بشكل مختصر النصوص التي تتعلق او تذكر المرأة في تلك المراحل ، وما لدينا بخصوص تلك المراحل هو نادر ، وما بقي منه عالقاً ليومنا الحاضر ، وما انعكس منه على بقايا الايزيدية ، ما هو الا على شكل نتف او ملامح غير واضحة الصورة ، وعلى شكل اشارات لا يفهم مغزاها الا

لمن يتعمق في دراستها ويربطها بمراحلها التاريخية السابقة وبسياقها العام.

والمعروف لدينا من خلال كتب التاريخ ، بان المرأة كانت في المراحل الاولى للبشرية هي المسيطرة على مقاليد (السلطة - العائلة) ولفترات زمنية طويلة ، ولأنها بنظر الانسان الاول كانت تمثل الخير والعطاء والتجدد ، فقد جسدها الانسان وخلد تصوراته الايجابية عنها انذاك في الآلاف من التماثيل والمنحوتات واللقي ، والاشعار والقصائد .. (13). وقد بقيت تلك المكانة بشكل من الاشكال عند طبقة (الابيار) الدينية عند الايزيدية . وحسبما يذهب اليه د. خليل جندي ، فان طبقة الابيار كانوا يعتبرون الاساس الاول لتشكيلة الايزيديين ، وهم في نفس الوقت يمثلون (ورثة) المكانة القيادية والاجتماعية للمرأة قديماً - (14) . وبما ان الام كانت في بداية تشكيلة المجتمعات البشرية الاولى هي المسؤولة عن العائلة وعن تربية الابناء والبنات ، فقد استمرت هذه المهمة متجسدة في عائلة الابيار ، والتي هي تواصل لدور الام الاولى (قيادتها) ، حيث يفهم ذلك من الدور الذي يقوم به الابيار والذي بقي هامشه ومفعوله ساريا حتى يومنا هذا بكونهم (الابيار) مربو الطبقات الدينية الاخرى عند الايزيدية (15) .

كما يمكن ان نعرف ايضا المكانة المعنوية للمرأة قديماً لدى الايزيدية ، عندما يقال أنه (لا شيخ ولا مربي للمرأة) ، وهو كما يؤكد د. خليل ان ذلك هو ليس للحظ من مكانتها في الحقيقة - كما يفسرها البعض حالياً - ولكنه يعبر عن مكانتها التاريخية سابقاً اذ كانت هي (الرئيسة ، الشيخة والمربية) في آن واحد (16) . كما توجد اشارات اخرى ايضا للإستدلال على المكانة الجيدة للمرأة قديماً عندما يرد في دعاء المساء:

يا سوارى روز هلاتي وروز نأفايي ... يا فارس شروق الشمس وغروبها

هون بده نه خاترا دوتي ودايي اجعلها بحق الام وابنتها ... (17).

كذلك يمكن تلمس مكانتها الكبيرة السابقة لدى الايزيدية في ممارسة ما زالت مستمرة الى يومنا هذا ، عندما يعقد نكاح شاب وفتاة ، على الشيخ الذي يعقد النكاح ان يوجه السؤال الى الفتاة اولاً ويستفسر عن اسم امها قبل اسم ابها (*1) .

وهناك اشارات هامة اخرى تشير اعطاء الايزيدية مكانة كبيرة للمرأة في غابر الازمان ، اذ جعلوها (المرأة) آلهة الطوفان والفيضانات وسموها بيرافات ، وكذلك خاتونا فخرا ، آلهة وسيدة الولادة والعطاء ، حيث ما زالت الاغلبية الساحقة من الايزيدية تنظر بعين الاحترام والتقدير لهاتين الالهتين ، رغم حقائق العصر وتقدم العلوم (18). وهذا يشكل مغزى كبيراً عندما تكون المرأة هي آلهة أهم شينين يتحلمان بمصير البشر آنذاك : الفيضان والطوفان الذي كان على الدوام يهدد مصير الانسان ، وكذلك الولادة التي هي المسؤولة عن الحفاظ على نسل البشر وديمومته. وهناك اخريات لهن مكانة كبيرة لدى الايزيدية منهن ست حبيبة ، ست خبيجة ، ست زينب ، ستيا ايس و... الخ.

وكما ذكرنا ، فان هذه الاشارات القليلة المتبقية ربما من الخزين الهائل المفقود او المطمور تحت انقاض الماضي تعطي دلالات هامة على المكانة الكبيرة التي كانت المرأة تشغلها لدى الايزيدية في غابر الازمان . ولكن رب سائل يسأل : ماذا بقي من تأثير تلك المكانة في وقتنا الحاضر ؟ .. او بصيغة اخرى ، كيف انعكست تلك المكانة (القديمة) على المرأة الايزيدية في وقتنا الراهن ؟ اعتقد ان تأثير ذلك ما زال مستمراً لدى الابيار من الناحية العملية ، ولكن عموماً لا ينظر الايزيدية حالياً بنفس المنظار القديم الى الموضوع ، او انهم فقدوا " السبب " الذي يربط قضية المرأة (الام - المربية) بقضية الابيار ، اي اصبحت قضية طبقة الابيار مجردة ومقطوعة عن اسباب سلطتها القديمة ، وينظر اليها حالياً بمنظار ديني مجرد.

الأ أن من المؤكد ان النظرة الى الأم - المرأة عموماً ما زالت مثالية من الناحية المعنوية ، واعتقد ان لتأثير النظرة القديمة أثرها في ذلك ، بدلالة ما سبق من امثلة .. ولكن ذلك لم يعد يشكل او يرسم موقف الفرد الايزيدي من المرأة حالياً ، اذ ان النظر والموقف ازاء المرأة - الآلهة الصالحة شيء ، والى المرأة المجردة حالياً شيء آخر . ان ما يكون ويشكل موقف الفرد الايزيدي اساساً من المرأة في وقتنا الراهن يستند الى عوامل عديدة اخرى سنأتي على ذكرها.

ويمكن التنويه الى ان هنالك فترة زمنية طويلة ما بين الزمن الغابر والموغل في القدم وبين المرحلة الثانية اي فترة (الشيخ عدي بن مسافر) ، لا تتوفر لدينا المعلومات المطلوبة لمعرفة موقف الايزيدية من المرأة في تلك الفترة وكيف تطور بشكل تدريجي الى عصرنا الحاضر

لكن اغلب الظن ، ان الموقف من المرأة بشكل اساسي كان قد اتسم بطابع العادات والتقاليد السائدة آنذاك ، وخفت تأثيرات المواقف الاولى بشكل تدريجي الى ان بقيت على شكل ملامح واشارات خافتة.

ب - مرحلة ما بعد الشيخ عدي بن مسافر.

بما اننا لا نملك دلائل ومصادر ثابتة عن الموضوع الذي نحن بصده ، لذا فاننا قسمناه الى مرحلتين (قبل الشيخ عدي وبعده) حصراً ومن باب الافتراض . واعتقد ان الديانة الايزيدية في المرحلة الثانية أطرت ورسمت حدودها الداخلية والخارجية عن طريق ما يوصف ب (الحد والسد) الذي يشكل ما يشبه الدستور الذي يتضمن القوانين والاحكام الذي يقوم عليها المجتمع الايزيدي الحديث . وهذه القوانين والاحكام ترسم وتعين مكانة كل طبقة دينية ، والحدود بينها وبين الطبقات الاخرى والعلاقات المتبادلة ... الخ . وهي بنفس الوقت تشكل " ضمناً " التشريعات والاحكام التي على الايزيدية ان تتبعها . والى جانب (الحد والسد) توجد القصائد والادعية والاقوال التي تشكل الجانب الديني

والفلسفي ، وعلاقة الفرد الايزيدي بالأله او الآلهة ... الخ . وما يهمنا هنا هو ما يتعلق بموضوعنا أنف الذكر : ماذا كان موقف المعتقد الايزيدي تجاه المرأة خلال هذه الفترة ؟ لنبحث في ثنايا الادعية والاقوال والقصائد والاحاديث والادب الديني لتتعرف على هذا الموقف .

من المفيد هنا التذكير ان الايزيديون ليس لديهم كتاب خاص للاحكام الشرعية ينظم قضايا الزواج والاسرة وحقوق الافراد ، وعلاقة الرجل بالمرأة وقضايا الطلاق وحضانة الاطفال ... الخ . لكي يستند المرء اليه في تحليلاته . لهذا نضطر الى اللجوء لمصدرين : الاول : الادب الديني ، والثاني : ما كتبه بعض الكتاب عن الايزيدية ، مستمدين بعض كتاباتهم من كتابي مصحف ره ش والجلوة ، اللذين يشكك الكثير من الايزيدية بصحة ما نشر عنهما ، ويعتقدون بأنهما ليسا الكتابيين الاصيلين اللذين فقدوا في فترات سابقة .

اذا نظرنا الى اغلب الأدعية والقصائد الدينية ، نلاحظ ان هناك مساواة بين المرأة والرجل ، اذ غالباً ما تخاطب تلك الادعية والاقوال الفرد الايزيدي (رجلاً كان ام امرأة) بـ (ئه ي به ني ناده مو) - او ايها الانسان ، او انتم بنو البشر) في طلبها لتأدية الادعية والقيام بالمهمات الدينية ، وهنا لا يوضع فرقاً بين الاثنين عند تأدية الواجبات الدينية . الا انه من جانب آخر نلاحظ ان هنالك موقف مختلف إزاء حقوق كل منهما ، فالكفة في الاحكام في نهاية المطاف ، تميل لصالح الرجل بشكل كلي . اذ يورد السيد عبد الرزاق الحسني في كتابه " اما البنات ليس لهن وراثه في بيت ابين " (19) . وفي موضوع الزواج ، يقول للايزيدي ان ينكح ما طاب له من النساء مثني وثلاث ورباع ... الخ (20) . ويعود الكاتب في مجال آخر ليؤكد بطريقة اخرى " ان البنات تنقطع عن ابها عندما تتزوج فلا ترثه ، لان الزواج في نظرهم بيع ، فان رفضت الفتاة الايزيدية الزواج او احبت ان تبقى عانساً ، وجب عليها ان تخدم ابها ، واذا مات زوجها ترجع اليه (لوالدها) ويزوجها ثانية ، وهكذا .. دون ان ترث زوجها المتوفي " (21) . وفي مجال الطلاق يقول : " ليس الطلاق بمحظور في مذهب هذا الفريق من الناس (يقصد الايزيدية ، ص . خ) . ويجب ان يحضر الطلاق الشيخ والكريف واخ الآخرة " 22 . " لنطالع على بعض الاحكام الاخرى المتعلقة ايضاً بشؤون الاسرة ، الزواج ، الارث ، والتي بحثها الدكتور سامي سعيد الاحمد وضمنها كتابه (اليزيدية ، احوالهم ومعتقداتهم) ، وهو يستند ايضاً الى ما كتبه له الصديق اليزيدي - كما يسميه س . خ . - مدعياً نقله عن كتاب الجلوة ومن ضمن قرارات اجتماع احد المحافل جاء :

فقرة 5 / لا فرق بين النساء والرجال بالارث ، وان لم يكن هناك وريث ، فيرجع المال المنقول وغير المنقول الى صندوق المحفل لتلك البيعة .

فقرة 6 / يكون المهر ثمانية مثاقيل ذهب ، منها ثلاثة للأب وثلاثة للأم ، وواحد للصندوق العام ، وواحد لمركز المقاطعة .
فقرة 7 / لا امتياز بين جميع المؤمنات والمؤمنين الا بالتقوى والعمل الصالح ، ويجب احترام الوالدين وكبار السن . (23)
يتبين من هذه الفقرات ، الوضوح التام في المساواة بين المرأة والرجل ، وعدم التفريق بينهما في المكانة والحقوق ، لا بل ان اسم المرأة يأتي قبل الرجل . وتكمن الاهمية القصوى في الفقرة التاسعة من نفس قرارات المحفل ، حيث يرد فيها :
" .. ليست التقاليد والمراسيم ديناً ، بل تتبدل وتتعدل حسب الظروف لصالح الامة ، وعلى كل ايزيدي ان يتخذ الرشد والانصاف والحق والعدل والرحمة والشهامة ديناً ومذهباً له " (24) .

واهمية هذه الفقرة تكمن في المعرفة الواسعة والادراك الكبير لوضعها في كيف ان العديد من العادات والتقاليد " الزمنية " تتحول بحكم عوامل معينة او بتأثير بعض رجال الدين او الافراد البسطاء ، وتلبس بثوب الدين ، وتتحول الى ما يشبه المقدسات ، يصبح من الصعوبة تغيير تلك العادات والتقاليد . بينما هي في واقع الامر ليست اكثر من عادة ظهرت في زمن ويجب ان تزول في زمن آخر لتحل محلها عادة اخرى . ولهذا نلاحظ كثير من العادات والاعراف الزمنية او ذات اصل قبلي عشائري ، قد ترسخت حتى وقتنا الحاضر . وأضفي عليها صفة دينية تقديسية ، لا يمكن المساس بها .

لكن د . سامي الاحمد يشكك في الكثير مما ورد في كراسة الصديق الايزيدي ! ، وعلى كل حال يذكر فيها انه قد حدث بين الشيخ عدي والشيخ حسن اتفاق على امور عديدة ، اذ ما يشبه وضع احكام للملة من خلال اجتماع آخر للمحفل . ومما ورد في ذلك المحفل من قرارات وبما يتعلق بموضوعنا فقد اشارت الفقرة 3 بما يلي : (لا ارث للنساء ، ومن مات دونما وريث من الذكور ، فيرجع ماله الى صندوق المحفل والخاص الذي يكون بعهدة الامير . ولكن القرارات تؤكد توزيع المهر على الوالدين فقرة 4 (25) . ويعود د . سامي الى قضية الوراثة حيث ورد في فقرة 9 من كتاب (الجلوة) ما نصه " ان البنات ليس لهن وراثه في بيت ابين ، انما تباع كالحقل ، وان ابنت عن الزواج ، فيجب ان توفي ابها بالخدمة وتعب يديها حتى يعقها " (26) .

كما يتجلى هذا الموقف نفسه في مقطع (سه به قه) من قول (شه قه سه ري) ، والمحسوب على الادب الديني (27) . وكان المقطع يبرر حرمان المرأة من الميراث ولمكانة الاجتماعية ، اذ يعتبرها حالة مؤقتة في العائلة وليست جزءاً اساسياً منها : (كيز نه واره ، بابه ليسك نه به هاره ، قيرات نه داره) ! بمعنى البنات ليست بيتاً " داراً " بالمعنى المجازي - اي ان الابنة ليست اساساً او ملكاً ، و " البابليسك = نبات يزهر في وقت مبكر من الربيع " ليس مؤشراً على قدوم الربيع ، و " القيرات = شجيرة صغيرة " ليست شجرة بمعنى انها لا تحتسب علنا لشجار . وبمجرد ان تأتي هذه الفقرة وما تلاها ، فإن ذلك يعني ان البنات (المرأة) هي ليست اساس وانما من المسائل المؤقتة والخادعة !

اذا دققنا النظر وحللنا الفقرات السابقة ، نلاحظ وجود موقفين من المرأة ، الاول : ايجابي من حيث لا فرق بين الرجل والمرأة في الميراث وتوزيع المهر ، وكذلك جواز الطلاق الفقرات (6 ، 5 ، 7) المار ذكرها . والثاني : السلبي من المرأة وفي غير صالحها ، حيث يورد د . سامي ايضاً فقرة نقلا عن (كتاب اليزيدي) تقول : على اليزيدي ان يتزوج واحدة الى

اربعة على ان يعدل ، وان لم يعدل فواحدة ، وعليه ان يعاملهن بالمحبة والامانة ... الخ ... وكذلك الفقرات المار ذكرها تؤكد على حرمان المرأة من الميراث . ويمكن ان نسأل : لماذا هذا الاختلاف الظاهر في رأي وقرارات المحفلين ، ولأي من الرأيين كانت الغلبة ؟ . اعتقد ستتوضح الصورة ، اذا ما اخذنا بالاعتبار الفقرات التي وردت في كتاب (الصديق اليزيدي) ، اذ تقول الفقرة حسب الاتفاق الذي تم بين الشيخ عدي والشيخ سن ، فانه قد تم الاتفاق على الموقف من المرأة والميراث ، اذ تجسد في فقرة 3 وهو حرمانها من الميراث ، والظاهر انه قد جرى في وقتها صراع ومساومة حول هذه الامور، بحيث راعى الشيخ عدي اصحاب الرأي الآخر ، وابقى على بعض الحقوق التي كانت تنص عليها الاعراف الاجتماعية السابقة ، مثلا الابقاء علنا لفقرة الخاصة بتوزيع المهر على الوالين . وهنا يحق لنا الاعتقاد بان الموقف الاول والايجابي من المرأة هو الذي كان سائداً بين الازيدية قبل الشيخ ادي(عدي) . والموقف الثاني (حرمان المرأة من الميراث والاسماح بتعدد الزوجات) . جاء في وقت لاحق ومتأخر نسبياً. ولا يفوتنا الانتباه بهذا الصدد الى ان الموقف من تعدد الزوجات بشكل خاص هو مطابق لموقف الاسلام ! وحتى النص هو قريب جداً مما ورد في القرآن (28) . ويتكرر التمييز لصالح الرجل في قول آخر من الادب الديني قول (سه ره مه ركي) المقطع 11 اذ يقول : (... ته ب وه له ده كي نير نه م شاهي كرين) اي (رزقتنا - اهديتنا بولد ذكر) " 29 "

وعلى غرار الديانات الكتابية الثلاث ، تأثرت وان بشكل(متأخر) الديانة الازيدية ايضا في قصة الخليفة بتغليب الافضلية لأدم الذكر : ... وبعد الجدل بين آدم وحواء حول احقية ايهما في انجاب النسل قررا الاستمناة في جرتين منفردتين ، وبعد تسعة اشهر تمخضت جرة آدم عن (شيت وحرورية) ومنهما تناسلت الامة الازيدية . اما جرة حواء فتمخضت عن ديدان فقط ! "30". ويورد المحامي عباس العزاوي في كتابه " الازيدية واصل عقيدتهم " هذه الحادثة بطريقة مغايرة بعض الشيء ، ولكن النتيجة هي واحدة.

ويبرز سؤال : لماذا حدث هذا التغيير نحو انقاص حقوق المرأة لدى الازيدية ؟ ... هل كان ذلك مجاراةً ومراعاةً للاسلام الذي كان آنذاك يحيط بها من كل الجهات ، ام انه كان محاولةً لادخال بعض النصوص الاسلامية على التعاليم الازيدية ؟ او انه كان متأثراً بعبادات وتقاليد واخلاق المرحلة التاريخية السائدة آنذاك والتي كانت تمثل ذروة مرحلة الاقطاع بـ (بأخلاقه وتقاليد وفلسفته) .؟؟

وهنا نستطيع ان نبين مدى تأثير التعاليم الدينية على التوجهات والمواقف التي وردت ، بالنسبة للازيدية بحيث انها مازالت تشكل الموقف الحالي للازيدية تجاه المرأة ، اذ ما هو مطبق في الواقع العملي في كل التجمعات الازيدية يكون مطابقاً لتلك النصوص .

برأيي ان الحالات الايجابية التي وردت والمتمثلة بمساواة المرأة مع الرجل ، ما هي الأ امتداد للمراحل الماضية السحيقة . بقيت تأثيراتها وممارساتها الى الفترة التي سيطر فيها الاسلام على منطقة تواجده الازيدية . اما الجانب المعدل فيها فيما بعد ، والذي شرع فيه (الحد والسد) الذي يعتبر القانون والدستور الشفهي للازيدية ، والموقف الجديد تجاه المرأة ، ما هو الأ بتأثير مفاهيم وعادات وتقاليد واخلاق مرحلة الاقطاع ، التي افرزت عادات وتقاليد وظواهر اجتماعية تتفق وتعبّر عن جوهر فلسفة و مفاهيم العشائرية والقبلية التي كانت تتميز بسيادة الرجل على كل شيء !، وهذه السيادة للرجل ، كانت قد انعكست منذ زمن طويل على المجتمع المحيط بالازيدية (المسلمون) وكان موقف الاسلام وضغوطاته ايضا له دور كبير في ان ينحو قادة الازيدية الروحيون انذاك نحو هذا الاتجاه وهذه الظاهرة تماشياً مع الوضع القائم ،أوتأثراً بها.

بالنظر لوجود وتعايش الازيدية في بلدان متعددة ، فقد خضعوا لتطبيق التشريعات المدنية المختلفة لهذه البلدان (العراق ، سوريا ، تركيا ، جورجيا ، ارمينيا ، واخيرا المانيا). ولذلك ، كان هنالك تفاوت بهذه الدرجة او تلك ، بين تشريعات هذه البلدان ، وانعكس ذلك على احوال الازيدية بدرجات متفاوتة أيضاً. مثلا ، في ارمينيا وجورجيا وأذربيجان ، كانت التشريعات المدنية لهذه البلدان واحدة ، وكانت متقدمة قياساً للبلدان الاخرى . فقد كانت تنظر بعين المساواة للمرأة والرجل في مختلف مجالات الحياة . وقد انعكس ذلك ايجابيا على المرأة الازيدية في تلك البلدان ، حيث استفادت من الزامية التعليم لمرحلتى الابتدائية والمتوسطة وحيانا الثانوية ، والبعض منهن تقدمن في مضمار التعليم والدراسة اشواطاً بعيدة ، وحصلن على شهادات عالية وفي اوقات مبكرة قياساً للنساء الازيديات في البلدان الاخرى . كما انها (المرأة) استفادت بشكل جيد من زوال ظاهرة تعدد الزوجات . اذ ان القانون السوفياتي السابق ، كان يحرم ويمنع تعدد الزوجات بالاضافة الى الاستفادة من المساواة في الحصول علالميراث ، وايضا في مسائل اخرى لا تقل اهمية، كفرص العمل والدراسة واجازات الامومة والرعاية الصحية ، ومنع الاعتداء الجسدي ومقاضاة الرجل قانونيا في حالة وقوعه على المرأة ، والمساواة في حق الطلاق وحق الام في حضانة الاطفال بعد وقوع الافتراق ، وحقها في التملك (ملكية الاشياء).

وبالرغم من انعكاس هذه القوانين ايجابيا على المرأة الازيدية ، كما قلنا ، ولكن كان هنالك اختلاف كبير في درجة تطبيقها، وبالتالي الاستفادة منها ، ما بين الذين يسكنون المدينة والريف ، فالذين يسكنون ايرفان وتبليسي والمدن الكبيرة الاخرى كانت استفادتهم اكثر من الذين يسكنون الريف ، ولم تؤدي هذه القوانين الى تطور وضع المرأة الاجتماعي بنفس الوتيرة . اذ بقيت المرأة في ريف هذه البلدان تعاني من معاملة الدرجة الثانية ، اي تعامل وفق النظرة والاسلوب العشائريين ، وتتعرض الى اشكال كثيرة من الاضطهاد البيئي ، وواجباتها اكثر بكثير من حقوقها.

اما في تركيا فقد كان يطبق القانون المدني ولم يكن الازيديون ليراجعوا الدوائر الحكومية، الأ عندما يضطروا الى ذلك ، حيث كانت تعاملهم الحكومة التركية وتسجلهم لدى دوائرها على انهم فرقة من الاسلام وعلى (المذهب الخامس) ، ولم

يرسخ الايزيدية لهذه التسمية او القبول بالاسلام ، فقد سُجّلوا في السجلات والمعاملات الحكومية على انهم (اي الايزيدية دينيسيسية اي بدون دين !!) ، وعدا حالات الاضطراب للخضوع للمعاملات الرسمية ، فقد كان الايزيدية يطبقون فيما بينهم وفي قراهم والتي كانت بعيدة في اغلب الاحوال عن المراكز الحضرية والمدنية ، يطبقون القوانين والعرف العشائري في علاقات الزواج والاسرة والموقف من المرأة.... الخ.

وفي سوريا ايضا كان الامر شبيها كما في تركيا في بداية الامر ، حيث كانت الاغلبية الساحقة من الايزيدية تتجنب قدر الامكان التعامل مع الدوائر الحكومية ؛ اذ كانت تلك الدوائر تعامل الايزيدية على انهم مسلمون وتسجلهم في سجلاتها على هذا الاساس حتى الفترات الاخيرة . وحدث تغيير في وضعهم منذ بداية السبعينات من هذا القرن (الماضي) * . حيث حدث بعض الانفتاح عليهم وسمح لهم بتسجيلهم كونهم ايزيدية . وبسبب تنامي حاجتهم للتعامل مع دوائر الدولة بسبب الوظائف او المعاملات التجارية والمدارس و..... الخ.

ورغم الجوانب الايجابية للقوانين المدنية في سوريا غير انها ايضا مبنية على اساس الشريعة الاسلامية ، مع ذلك يلاحظ ازدياد نسبة الايزيدية الذين يتعاملون مع هذه القوانين خاصة الساكنين منهم في المدن . وبخلاف ذلك فانهم يطبقون قوانين العرف العشائري فيما بينهم في الريف خاصة.

اما في العراق ، وعلى اعتبار ان الاكثرية الساحقة من الايزيدية يعيشون في هذا البلد فانهم ولا اعتبارات كثيرة، منها بعدهم عن مراكز المدن ، وانتشارهم في القرى والارياف ، والخشية التاريخية الطويلة الامد من الانظمة المركزية والشكوك الدائمة بنواياها ، وما تعرضوا له من اضطهادات ومظالم كثيرة ، اضافة الى ضعف الوعي الاجتماعي وانتشار الامية ، الى جانب عوامل اخرى ، كانت تجعل الايزيدية لا يحبون التعامل مع الاجهزة الحكومية وان اضطروا لهذا التعامل فيحذر شديد . ولم يكونوا يرتأوا ان تكون لدى السلطات المركزية اية معلومات او سجلات عنهم الا في حالة اضطرابهم الى ذلك (1) . لهذه الاسباب لم يكونوا ليهتموا بوجود قوانين مدنية للاحوال الشخصية ، فضلا عن انهم كانوا يتحفظون لعلمهم ايضا من ان تلك القوانين موضوعة استنادا للشريعة الاسلامية . اضافة الى القصور الذي كان يسود اساليب الحكومات المتعاقبة لارشاد الناس بالروية والاساليب التربوية وانعدام استخدام طرق الاقناع والافهام والتوعية الصحيحة باهمية وضرورة الاستفادة من تلك القوانين لحل مشاكلهم الاجتماعية.

لذلك نلاحظ ان الايزيدية وبشكل عام كانوا يعتمدون على انفسهم وعلى ما هو متعارف عليه (العرف العشائري) في تسيير وحل مشاكلهم . وبطبيعة الحال كانت تنتاب هذه الحلول النواقص والثغرات وتترك وراءها مشاكل حادة في اغلب الاحوال . ويمكن القول ان الوضع اختلف منذ اواسط الستينات من هذا القرن (الماضي) * . اذ حدثت تطورات هامة كمية ونوعية في وضع الناس التعليمي والثقافي والاختلاط ، والحاجة المتزايدة للتعامل مع دوائر الدولة ... الخ . من العوامل التي ساعدت على زيادة التوجه للاستفادة من تلك القوانين ، ولكن ليس في جميع الحالات ، وعلى الاغلب يتم اللجوء اليها عندما يقرر الرجل ذلك . ولكن وفي كل الاحوال ، ورغم وجود ثغرات في تلك القوانين الا انها كانت خطوة متقدمة للمجتمع ومنهم الايزيدية ، واثّر بشكل ايجابي الى حد ما على وضع العلاقات الاجتماعية . اذ في حالات غير قليلة وعند نشوء خلافات بين العوائل او العائلة الواحدة يتم اللجوء الى القانون المدني . رغم ذلك ما زال الامر محصوراً ولم يتحول الى ظاهرة شاملة . ويمكن القول ان مجرد المعرفة بوجود هذا القانون وتوفر امكانية اللجوء اليه ، يعطي قوة وزخما للذين يشعرون بالغبن ، وفي نفس الوقت يحسن المواقف ويجعل امكانية التراضي وابداء قدر من التساهل موجودا لدى الكثيرين ، بينما كان للناس في السابق خيار واحد فقط ويتمثل بالعرف العشائري والذي كان لصالح الرجل كليا.

• في الأمثلة الشعبية

يمكن اضافة عامل آخر (الامثلة الشعبية) التي تستخدم كمقياس احيانا او تقيم الاشياء بها . وهذا العامل هو بالاساس نتاج العاملين الاولين (الدين والعرف العشائري) . غير انها (الامثلة الشعبية) لعبت دورا مساعدا هاما في ترسيخ النظرة المتدنية للمرأة في نظر المجتمع ، بما فيهم النساء انفسهن . وفي اغلب الاحيان تلعب الامثلة الشعبية دورا خطيرا للغاية في هذا المجال ، نظرا لثقة الناس بمصداقيتها ، وعلى انها تعكس بنظرهم تجربة وخبرة اجيال بكاملها . وتأتي الامثلة لتساعد ايضا على اضافة المسوغات (النظرية الدينية) والقانونية (التجربة وخبرة الحياة) للشئ لتعطي الحق للمجتمع لكي يتعامل بتلك الصورة مع قضية المرأة.

وهنالك الكثير من الامثلة بالطبع لدى الاكراد عموما وبشكل خاص لدى الايزيدية عن المرأة . ومعظم تلك الامثلة في غير صالحها ، لا بل العديد منها تهدف للحط من شأنها والاساءة اليها . ونورد بعضاً من هذه الامثلة على سبيل المثال وليس الحصر ، مع الاعتذار لكل النساء ، ونستميحهن العذر في ذكر هذه الامثلة ، وغايتنا هي في فضح مقاصد هذه الامثلة وادانتها ، والدفاع عن المرأة وبكل ما يتصل بحقوقها وايضا كانت.

* فالقول الوارد في (سه بقت ، شه قه سه ري) : القائل (كيز نه واره Kij ne ware .. الخ) الذي سبق وان اشرنا اليه ، فهو اضافة لكونه قول او رأي ديني ، فانه يستخدم كمثّل شعبي ايضا.

كذلك القول المنسب لملك فخر الدين حول المرأة (اعرف كل المعلومات عن الطبيعة والناس ولكن لا اعرف شيئا عن مذهب المرأة) (*) وهذا القول ان صحت نسبته الى ملك فخر الدين فهو يحمل في ثناياه تصورا (اتهاما) للمرأة ، كونها متقلبة وغير ثابتة على شيء!

وعند التطرق الى مواصفات المرأة او انواعها، يضرب المثل الشعبي التالي : ان المرأة ثلاثة انواع:

النوع الاول : من نوع (ته رزي كه را = Tarze kera ... الحمار) ، اي انها تشبه ب (الحمار) في مواصفاتها في العمل والكذب صمت يشبه صمته وغباؤه دون ان تعترض او تبالى او تفكر بشيء!!
النوع الثاني : من نوع (فينه يك = Fineyik البوزي) اي بمعنى تمتاز بكثرة النباح ولكن دون ان تؤذي ، وهو تشبيه للمرأة الثرثرة والمؤولة.

النوع الثالث: من نوع الانسان السوي العاقل الذي يؤدي واجباته بشكل جيد ويفكر ايضا . المرأة التي يمثل هذه الاوصاف يمكن ان تسمى امرأة بحق وحقيق (حسب المثل الشعبي طبعاً) .

لذلك يوجد قول شعبي وشائع هو الآخر في وصف المرأة او تصنيفها ايضاً: (زن ويت هه بين ، نو زنوك ، نو زان) ، وتعني في الترجمة للعربية اي توجد امرأة حقيقية تملك المواصفات المطلوبة ، وزنوك = تصغير للمرأة بالكورية ، اي امرأة ما بين بين (دون المستوى) ، و(زان - Jan) بمعنى امرأة هي المرض والهيم بعينه ، ويقال هذا الوصف احياناً بطريقة اخرى وهو يعطي نفس المعنى (هه مو زن نه زنن ، هنده ك زنن ، هنده ك زانن ، هنده ك محبوبيت به ر دلانن ، هنده ك غه نيميت كلورانن .

ومثل آخر : ربما يعتقد البعض بأنه يقصد المديح للمرأة : (شير شيرة ، جي زنه جي ميره) ، غير اني اميلالى تفسيره بشكل آخر : ان الاسد هو أسد ، اذا كان انثى او ذكراً . والمقصود انثى الاسد(اللبوءة) فالمديح هنا هو للاسد اصلاً المعروف بقوته وجبروته!

هناك مثل شعبي آخر : يقال في حالات اختيار المرأة بقصد الزواج وتكون على شكل (نصيحة) : (زنا نه بزيره ال ديلاني ، نو كه را نه كرا ال به هاري) ، ما معناه ، لا تختار امرأة لك من الدبكة ، ولا تشتري الحمار في شهر نيسان !! ، وهنا يتساءل المرء ، هل استكمل الشطر الثاني بموضوع (الحمار) للضرورة الشعرية ام انه متعمد في وضع المرأة في خانة واحدة مع الحيوان الصبور؟؟.

ويتداول الناس مثلاً آخر ، ويأتي بمثابة وصية مهمة وحكيمة : زنا بينه ز مالا ، دا خوارزي ده ركه فن وه ك خالا Jina). (bine ji mala , da xwarzi derkevin wek xala .. ، معنى هذا المثل يوصي بان يختار المرء المرأة من بيت معروف بالاستقامة والوصف الجيدة ... الخ لكي يأتي الابناء والبنات على احوالهم من حيث الاتصاف بتلك المواصفات ، وطبعاً لا يعني هنا المواصفات الفسيولوجية بل المقصود هو الشرف والكرامة ، ودون ان يكون عليهم شائبة !! ، وهنا تؤخذ المرأة فقط كمقياس لهذه المواصفات ، اي المطلوب ان تتوفر فيها ، اما الرجل فلم يعار اهمية كبيرة لمواصفاته ، حتى وان كان تدون هذه المواصفات الايجابية (يكون ماشي الحال) فهو مزكى في كل الاحوال !! ويرتبط بهذا المثل - او هو انعكاس له ، القول الشعبي : ان ثلثي الاولاد يأتون على الخوال ، وهو يعكس نفس المفهوم والمعنى.

وهناك قول شعبي آخر ، كان شائعاً وما زال حتى وقتنا الحاضر ، يقال عند التقدم لخطوبة فتاة ، وحين يتم الاتفاق ، او في حالة ان يرحب والتد الفتاة باهل الفتى يقول : (مين كره بيلاف اد لنكي وه كر (Min kire pilav di linge we kir = ، ومعناها بالعربية : جعلتها (الفتاة) حذاءً في قدمك !! اي تعني حصول موافقته ومباركته للخطوبة ، وهي تعني في نفس الوقت او تدل على القيمة المتدنية للفتاة في العرف العشائري ، فقيمتها لا تساوي سوى الحذاء وانا اكرمكم اياه .!

وكان في الزمن السابق يستخدم ابسط وصف واسهله عن المرأة كمثل دارج مع كل احترامنا لها - المثل التالي (زن بيلافه) . وما زال هذا الوصف مأخوذ به حالياً ولكن بشكل اقل من السابق . وتحضرني بهذه المناسبة حادثة واقعية ، جرت في بداية السبعينات (من القرن الماضي) * في احدى قرى بن كند (دوغات) التابعة لقضاء تليك في العراق . ولا بأس من ايرادها بشكل مختصر لانها تعكس مغزى الصراع بين مفهومين عن المرأة ؛ مفهوم قديم (زن بيلافه !) ومفهوم حديث ان المرأة انسانة بكل معنى الكلمة .اذ في تلك القرية وبسبب المشاكل العويصة لمياه الشرب التي كان اهالي القرية يعانون منها ، قدم شبابها عرائض للمسؤولين تحمل توافيق الاهالي رجالا ونساءً . وفي المساء احتد مختار القرية في مجلسه الذي ضم القرويين ومعلمي الشباب على اخذ توافيق النساء وارسالها للحكومة ! وحدث نقاش مشتق بين مدافع عن المرأة ومهاجم لها ، وتهد احتدام النقاش اسكت المختار المتكلمين بقوله : ما ها الذي تولونه ، وما هي المرأة ؟ انها ليست سوى (.. بيلاف = حذاء ..) ، وانبرى احد الجالسين وكان افقر فقراء القرية ، وقال اسالك اياها المختار وارجو ان لا تغضب من كلامي وقصدي هو شريف ، كيف تسمح لنفسك وانت المختار والعشائري ومفتول الشوارب ان تولد من ال " البيلاف " وكيف تسمح لنفسك ان تنام مع ال " البيلاف " وضج الجميع بالضحك وذهب ذلك مثلاً في القرى المجاورة.

كما ان المرأة في المجتمعات العشائرية لا تشكل (حه ي فأ) اي لا تؤخذ بالحسبان عند الاخذ بالتأثر . وحتى اذا صادف ان قتلت اثناء القتال بين عشيرتين او عائلتين ، فغالبا لا يحتسب دمها ، لانها ليست بمستوى الرجل ولا تقوم مقامه ! وهناك مغزى آخر لعادة قديمة كانت تمارس حتى وقت قريب وهي ان الرجل فقط كان له الحق في تسمية المولود الجديد . وقد تغير هذا الامر حالياً في المناطق الحضرية الايزيدية.

بعد ان تبين لنا ، الاسباب التي تقف وراء تكوين الموقف الحقيقي للمجتمع من المرأة ، يمكن الان ان ننظر الى حالة المرأة الايزيدية بشكل عام وكيف كانت قبل عقود من الزمن وحتى الان.

كما وضحنا فيما سبق ، فان القانون الذي كان يلجأ اليه الايزيديون وما زالوا في قضايا الاسرة والزواج ، هو القانون المستند للمفهوم العشائري . ولاحظنا ايضاً ان الاحكام الشرعية الدينية نفسها كانت مبنية هي ايضاً على هذا المفهوم . وبهذا

يجب ان لا نستغرب من مدى قوة تمكن هذه المفاهيم من الايزيدية وتحكمها بمواقفهم لفترات تاريخية طويلة تمتد الى وقتنا الراهن ، خاصة عندما نعلم ان الايزيدية يعيشون بين أقوام اخرى عديدة ، ولا يمكنهم ان يكونوا منعزلين عن تلك الاقوام . ولا بد ان يتأثروا ويأخذوا بالكثير من العادات والتقاليد السائدة في تلك المجتمعات ، خاصة عندما يشكّل الايزيدية اقلية بين تلك الاقوام.

ورغم ان جميع الايزيدية يطبقون قانون (العرف العشائري) في مناطقهم الا انه كان هنالك اختلاف احيانا في تطبيق العادات والتقاليد بين منطقة واخرى لسببين رئيسيين:

الاول : لوجود فواصل جغرافية كبيرة بين البلدان التي يعيش فيها الايزيدية ، وحتى في البلد الواحد ايضا توجد فواصل جغرافية مسكونة باقوام اخرى . مثلاً سنكال عن الشخان ، والشخان عن ايزيدية دهوك وزاخو ، بعشيقية وبحزاني عن بقية المناطق ، وايزيدية الجزيرة (سوريا) عن منطقة عفرين ، تبليسي (جورجيا) عن ريف ارمينيا ، ويران شهر (تركيا) عن مدياد وديار بكر ... الخ.

الثاني : هو البعد والقرب من المناطق الحضرية والمدنية ، فالذين كانوا يسكنون في المدن او بقربها وبحكم الاختلاط والتجارة والعمل ... الخ كانوا يختلفون الى حد ما ، او بالاحرى كانوا متقدمين عن اولئك الذين يسكنون في القرى النائية . اضافة الى ان القرب من المدن قد وفر فرصا افضل واسرع للاستفادة من المدارس وللجنسين ؛ مثلاً : تبليسي في جورجيا ، ويريفان في ارمينيا ، حلب في سوريا ، بحزاني وبعشيقية والشخان في العراق.

وقد شكلت المناطق الريفية والقرى النائية عن مواقع الحضارة مثالا خالصا للتطبيق الحي للجانب السلبي من العرف العشائري في التعامل مع قضية المرأة . وكانت النظرة لها على العموم انذاك متدنية الى ابعد الحدود في تلك الاصقاع النائية عن الحضارة . وكانت اغلب حالات تشكيل الاسر الجديدة (الزواج) تتم على اسس خاطئة ، وكان شائعا جدا عدم معرفة الفتى والفتاة لبعضهما ، او حتى في احيان غير قليلة يشاهدان بعضهما ليلة الزفاف فقط !! . ناهيك عن اخذ رأي الجانبين . وكان يعتبر امرا معيبا - وما زال في العرف العشائري ان يؤخذ رأي وموافقة الفتاة بشكل خاص ! . فقد كان يتم الاستناد الى رأي وموافقة الوالدين او من ينوب عنهما . اضافة لذلك كانت ظاهرة تزويج الفتيات الصغيرات شائعة ايضا الى جانب ضعف الالتزام بعقد القران بشكل رسمي عند الشيوخ ، او عدم التزام الشيوخ انفسهم بالتحري ومقابلة الفتى والفتاة ومعرفة رايهم بشكل مباشر.

وقد روى لي احد الاصدقاء (*2) حادثة طريفة ، كمثال على الطريقة الخاطئة في الزواج . والحادثة جرت في بداية ترحيل الايزيدية من قراهم الى مجتمعات قسرية في سنكال ، حيث تزوج احد الشبان بهذه الطريقة (بدون ان يتعرفا على بعضهما) ، وبعد ايام من زواجه ذهب للالتحاق بالخدمة العسكرية ، وعند عودته مجازا ، وصل للمجمع الذي تسكن فيه عائلته ، وبسبب ضخامة المجمع وحدثة السكن فيه ، فانه لم يكن يعرف داره ، مما اضطره ان يقصد اول تجمع يصله وكان التجمع مكونا من بعض النسوة، وسأل احدي النساء عن سكن العشيرة الفلانية او سكن اهالي قريته !! . وقالت له اتبعني ، فتبعها وعند الوصول الى الدار فقط تبين له ان التي قادته للبيت لم تكن سوى زوجته بعينها ! .. وكانت شائعة ايضا ظاهرة اخرى هي وقوف الاقرباء في طريق زواج قريباتهم (التحبير) في العرف العشائري ، وكان لهذه الظاهرة سند في العرف العشائري . ومن خلال ذلك كان يتم تزويج الفتيات دون رضاهن ، ورغم ارادتهن.

وفي كل مناطق الايزيدية كان هناك رد فعل مقابل من الشبان والشابات على الطرق والاساليب الخاطئة ، وعلى غلاء المهور . وكانت لهم حلوم الخاصة ، فقد كانوا يلجأون الى عادة الخطف في حالة وجود عوائق جدية تقف في طريقهم . وكانت تجري هذه الحالات على الاغلب في المناسبات والاعياد . وكان الناس يتفهمون هذه القضية ويقفون موقفا ايجابيا منها الا في حالات قليلة . وكانت هذه الظاهرة تشكل متنفسا جيدا للشبان والشابات.

الا ان تلك الطرق الخاطئة وحالات الارغام والتحبير والزواج المبكر وعدم الالتزام بالحد الأدنى مما يتطلبه ترصين الوضع الاجتماعي ادى الى ظهور مشاكل اجتماعية كثيرة ونزاعات و خلافات كان يمكن في حالة تطورها ان تؤدي الى خلخلة الوضع الاجتماعي برمته . مما حدى بالامير سعيد علي بك لا صدار امر الى شيوخ الملة بحسب سلطته التشريعية في عام 1929 م ، مآله : ان البنات التي يعقد نكاحها يجب ان لا يقل عمرها عن الـ 15 عاما ، كما انه شدد على ضرورة حصول التراضي والقبول فيما بين الشاب والشابة اولا ثم عقد نكاحها ضاربا عرض الحائط ولو (نظرياً) التقاليد التي توجب على الفتاة ان تخضع لارادة ابيها في تزويجها بمن يشاء.

ونظراً للاهمية البالغة لذلك القرار ولانه كان يتصف بجرأة كبيرة في ذلك الوقت ، ولانه حسب علمنا اول قرار رسمي يصدر عن الامارة ويتعلق بالشؤون الايزيدية بشكل علني ، ارتائنا ايراده بالنص : (1)

اولاً : عندما يعقد النكاح ، يجب ان يكون بحضور شاهدين عن الوكيل للبنات التي يعقد النكاح عليها.

ثانياً : يجب ان يحصل التراضي والقبول فيما بين الشاب والبنات اولا ، ثم يعقد نكاحهما.

ثالثاً : ان البنات التي يعقد نكاحها يجب ان لا يقل عمرها عن خمسة عشر سنة.

رابعاً : من الان فصاعدا نرجو الفات نظركم الى ما عرضناه آنفا ولي وطيد الامل بانكم ستقومون به حرفيا . وعند عقد نكاح اي بنت كانت او شاب بدون رضائهما سوف تجري المعاملة القانونية بحق هؤلاء ، ويكونون عرضة للعقاب والسلام.

وربما تم الالتزام بهذا القرار فترة قليلة من الزمن ، ولكن جرى تجاوزه ونسيانه فيما بعد ، بدلالة ان ممارسة الظواهر السلبية بقي مستمرا والبعض منها الى وقت قريب . حيث صدرت قرارات اخرى بصدد هذه الظواهر كما سنرى . ومما يلفت النظر هو وجود حالة استثناء بارزة وقديمة عند عشائر الخوركان في منطقة شنكال ، وهي تستحق اجراء دراسة خاصة بها . ففي بحر ذلك التخلف وطغيان الافكار العشائرية وانعدام الصلات والعلاقات باي شكل بين شباب وشابات الايزيدية ، فقد كانت عشائر الخوركان خاصة السموقي منها يشكلون استثناءً بارزا عن ذلك ؛ اذ كانت العلاقات الاجتماعية بين ابناء وبنات هذه العشائر متميزة بالانفتاح وعلى درجة كبيرة من التقدم قياسا لذلك الزمن . بحيث كانت تضاهي علاقات هذه الايام . ولكن لم تكن هذه الظاهرة الفريدة لتمر من دون ان تخلف مشاكل او احراجات او بعض المتاعب لابناء هذه العشائر . فقد تكوّن تصور سلبي عنها لدى بقية العشائر في شنكال وحتى مناطق الشيخان ودهوك ايضا . واعطيت صفات اخرى " سلبية " لهذا الانفتاح . وكانت تلك العلاقات مدار تندر وتصنيف للعشائر الاخرى ، حتى انه كان من الصعب ، بل يعتبر امرا معيبا ان يتزوج ابناء العشائر الاخرى من بنات الخوركان خاصة السموقي ، او ان يعطى لهم نساء . ولكن من جهة اخرى كان شباب وشابات تلك العشائر المتعصبة يتمنون في قرارة انفسهم لو كانت عشائرهم ايضا بهذه الصورة على غرار الخوركان!

الان وبعد عقود من الزمن يعترف الكثير من كبار السن من تلك العشائر بان الخوركان كانوا على حق ، ويضيفون : كان يفترض منذ ذلك الحين ان تتبع بقية العشائر نهج الخوركان ، لانه في واقع الامر ونتيجة ذلك الانفتاح في العلاقات ، كانت المشاكل الاجتماعية لابناء الخوركان قليلة جداً قياسا بالعشائر الاخرى.

وكان الامر كذلك وان بدرجة اقل عند العشائر الرحالة الـ (كوجر) الذين يعتمدون في معيشتهم اساسا على رعي الماشية ، كعشائر الهورية والدنايي . اذ انهم ايضا كانوا يتميزون بنوع من الانفتاح ، وهذا شأن كل مجتمع رعي منذ قديم الزمان . وكما ان ظاهرة تزويج الفتاة بمهر كانت منذ القدم وحتى يومنا هذا تشكل احد الاسباب في حدوث زيجات غير مرغوب فيها وعلى قاعدة غير صحيحة ، كأن يزوج شخص ابنته الى من يدفع مهرا اعلى واعلى . وقد رافقت هذه الظاهرة - الايزيدية منذ القدم وحتى الان ، اذ كانت في البداية على شكل مواد عينية (مواشي ، خيول ، غلال ... الخ) . واحيانا أيام عمل (سنة ، سنتين او اكثر) وبمرور الزمن تطورت الى اكياس نقود مع هدايا واسلحة وخبول اصيلة ... الخ . وبشكل خاص في تركيا وسوريا وشنكال . وكان الكيس يحتوي على 20 قطعة مجبديية ، واذا صادف ان خطف احد الشبان فتاة وكان ابن عمها قد وقف في طريقها ، يضاعف المهر مرات عديدة ويفرض 20 كيسا مثلاً.

ويستثنى من ظاهرة دفع المهر ، ايزيدية ارمينيا وجورجيا ، حيث زالت هذه الظاهرة عندهم منذ زمن بعيد . ويؤكد صديق لي من جورجيا عند سؤاله فيما اذا كان بتأثير القوانين السوفياتية فيجب بالنفي ، ويضيف ان الناس توصلت بالتجربة الى قناعة بعدم ضرورته (المهر) وكونه عبئا غير مناسب . رغم انهم ما زالوا يتفقون عليه في يوم الخطوبة وعلى مقدار (المبلغ) وبعد الاتفاق يعلن مسؤول عائلة الفتاة التنازل عن المهر إكراما لاهل الخطيب.

ولأن المهر يتسبب في قيام عمليات زواج غير متكافئة وحرمان زواج كان سيقوم على التراضي والمحبة ، ولأسباب تتعلق بالطمع والجشع كان البعض من آباء الفتيات يغالون في طلباتهم وفي طلب المزيد من المهر ، وتتحول الحالة الى ظاهرة ذات تأثير سيئ على المجتمع ، فقد كان يتولد استياء واحيانا يصبح عاما بين الايزيدية ، مما كان يستدعي في الفترات الاخيرة تدخل المجلس الروحاني الاعلى . كما حدث عام 1968 ، حيث حدد المهر لكل مناطق الايزيدية في العرق . وقد جرى الالتزام به فترة من الزمن ، ولكن سرعان ما تم تجاوزه ، مما استدعى ان يصدر المجلس الروحاني قرارا آخر اشد صرامة (نظريا) على الاقل في ربيع 1996 ، بحيث يقطع ويحرم كل من يحاول الالتفاف عليه او تجاوزه!

وبشكل المهر دائما عبئا على كاهل الناس . ففي شنكال ونتيجة الفقر وسوء الاحوال المادية والمعاشية للاغلبية الساحقة من الناس ، كان يتم تأجيل دفع المهر لحين ان يزوج المطلوب ابنته ، وبواسطة مهر ابنته يدفع مهره القديم. !!

رغم معرفة الاغلبية الساحقة من الايزيديين مضار هذه الظاهرة وتحديثهم في المجالس بسلبياتها وتبشيعها وادانتها ووصفها بانه تجارة غير مشروعة ولا انسانية .. الخ ، إلا انهم ما انفكوا متمسكين بها لا بل ان اغلبية الايزيدية الساكنين في المانيا يبالغون كثيرا في طلب المهور بمبالغ خيالية تتجاوز احيانا المائة الف مارك (حاليا خمسون الف يورو) لا بل اكثر !! . واذا ما صادف ان خطف احد الشبان فتاة ستكون مناسبة سعيدة لوالد الفتاة لأن يطلب ما يشاء من المبالغ وهذا ما يحدث في الواقع .. ويتندر البعض من منتقدي هذه الظاهرة ويدعون ان آباء بعض الفتيات يتمنون - لا بل يدفعون بناتهم للخطف كي يستطيعوا ان يطالبوا بالمبلغ الذي يرغبونه !! وتعرض في المناسبات احيانا مسرحيات شعبية ساخرة تتعرض بالسخرية والتهمك لهذه الظاهرة واصحابها . والاستمرار على هذا النهج يتسبب في حدوث مشاكل اجتماعية كبيرة بين العوائل . ويشكل احد اهم الاسباب لتسرب العديد من الايزيدية الى خارج الملة وترك دينهم ، وكذلك يدفع بالعديد من الشباب الى صرف التفكير بالزواج من فتاة ايزيدية.

وكان على المرأة الايزيدية ان تطبق كافة الواجبات الملقاة على عاتقها، اضافة الى قيامها بكل الشؤون اليومية للعائلة (غسل ، تنظيف ، تهيئة الطعام ، تربية الاولاد ، توفير المياه ، السهر على راحة الرجال والضيوف والحراسة احيانا ،

الاهتمام بالمواشي وتعليقها في البيت ... الخ وكان عليها ان تساهم مع الرجل في الاعمال الاخرى ايضا ؛ البناء و الزراعة ، الحصاد ، جمع المحاصيل ، التحطيب ، العمل في البساتين ورعي المواشي وحلبها .. الخ. وكمثال على صعوبة مهامها ، حيث ما زالت في ريف ارمينيا مثلا حتى الوقت الراهن تمارس " واجب " القيام بغسل اقدام رجال العائلة . وعندما سألت احد الشبان من ايزيدية ارمينيا (*) عن صحة ذلك ؟ اجاب : وهل في ذلك امر غريب ؟ ألا يدل ذلك على الاحترام الكبير ؟! وسألته عن موقف المرأة المثقفة من ذلك ؟ اجاب : حتى لو كانت المرأة بروفيسورة فهي غير مستثناة من هذا، مازال الحديث للصديق ، عليها عندما تعود الى البيت ان تنزع لباس " البروفيسورية " وتمارس كافة واجباتها كأية امرأة في البيت فليس هناك ما يميزها عن غيرها !! وبشكل عام لم يكن في ذلك الزمن تعطي للمرأة اية قيمة ، ولم يكن من الممكن الاعتماد عليها في القرارات الحاسمة المتعلقة بالعائلة ولم يكن يسمع لها رأي الا ما ندر . وكان التعامل والنظر اليها يصل احيانا حد اعتبارها كخادمة لا غير او كعنصر عاطل او زائد عن الحاجة ! ولأن العدوات العشائرية كانت قائمة آنذاك فقد كان الصلح بين تلك العشائر اوالعوائل ، في الكثيرمن الاحيان يتم على حساب المرأة ، وذلك بتزويج الفتيات بالتبادل . وان كان ذلك التصرف يتم علىاساس انه دليل على حسن النوايا ولأجل إجلال السلام والوئام والثقة بين هذه العشائر او العوائل ، لكن في كل هذه الحالات لم يكن يؤخذ رأي المرأة بالرجل الذي تزوّج له. وكان يلحق بالمرأة ظلم آخر اشد قسوة بسبب النظرة العشائرية المتخلفة والمتعصبة لقضايا الشرف والاخلاق . فقد كانت الكثير من النساء والفتيات في العقود الماضية ضحايا بريئة جرياً على العادة السيئة " غسل العار " العشائرية ، والتي كان الكثير منها يستند على الشكوك والنقولات اكثر مما كانت تستند بالحقائق والادلة والبراهين الصحيحة المقنعة ، وفي العديد منها لم يبذل جهد كاف اصلا للتأكد من صحتها . وفي ذلك ينطبق المثل الشعبي التالي : هزار بـ. Hezara bi tuhmana cone zehmana تهمانا ، جونه زه همانه وفي جميع حالات الزواج لدى ايزيدية كل المناطق لم يكن هناك مايقدم او يحسب لضمان حياة ومعيشة المرأة بعد الزواج سوى تقديم حلي ذهبية بسيطة ، وكانت هذه الحلي بتصرف الرجل في أغلب الاحوال، يتصرف بها متى مقالات تخص الموضوع

اضواء على المرأة عبر العصور، - في حلقات

سندس سالم النجار

13 / 12 / 2006

لو اوغلنا في تاريخ البشرية القديم ، اي قبل ظهور الاديان وقيل نشوء الاسرة الابوية لوجدنا تلك القيمة الانسانية الكبيرة التي كانت تتمتع بها انثى الانسان . ففي اقدم عصور التأريخ كان الانسلن طبيعيا اي انه كان يتصرف في حياته بصورة تلقائية وفق رغباته ومشاعره وتفكيره . كان الانسان ذكرا ام انثى وحدة واحدة (معناه لم يكن هناك انفصال بين جسم الانسان وعقله ونفسه) وان الاديان لم تكن قد ظهرت بعد وفصلت بين الحلال والحرام .. في تلك العهود البدائية الطبيعية التي لم تكن تؤثر فيها بعد علوم وفلسفات البيولوجيا والفسولوجيا اي لم يكن او يحدث انفصام بين عقل الانسان ونفسه . اي كان الذكر والانثى على طبيعتهما ..

وكان المجتمع الانساني البدائي المكون من الذكور والاناث قد ادرك ان الانثى بالطبيعة هي اصل الحياة بسبب قدرتها على ولادة الحياة الجديدة فاعتبروها اكثر قدرة من الذكر وبالتالي اعلى قيمة ومن هنا سادت الفكرة في تلك العهود ان الالهة انثى وانها الهة الاخصاب والولادة والخضرة والوفرة والخير وكل شيء مفيد .

استمرت هذه العهود الاف السنين لا احد يعرف كم الف سنة بالضبط لان علم التأريخ لم يكن قد ظهر بعد . ونشوء علم التأريخ بالنسبة لنشوء اول الحياة الانسانية يعتبر شيئا حديثا . ولكن معظم علماء التاريخ في العالم يجمعون على انه في المجتمعات الانسانية البدائية كانت للانثى قيمة انسانية واجتماعية وفلسفية اكثر من الذكر . وحتى ان الاله القديم كان (انثى) وانه قبل نشوء الاسرة الابوية كان المجتمع البدائي (امويا) وكانت الام هي الاصل وهي العصب وهي التي ينسب اليها اطفالها .

وفي التاريخ نجد عهود اخرى غير العهود البدائية الاولى حيث ارتفعت مكانة المرأة ارتفاعا عاليا وهذه العهود كانت في زمن القدماء المصريين حيث ان المساوات سادت بين الرجل والمرأة . ولكن تشويه العلاقة بين الجنسين وسيادة جنس على الجنس الآخر لم تكن الا نتيجة التشويه الانساني الذي طرأ على الحضارة القديمة بسبب (الاطماع الاقتصادية) التي اصبحت تتزايد مع تزايد وسائل استغلال الانسان للانسان .

فتأريخ مصر القديم كان حافلا بالآلهات اللاتي يقدمن اليهن القرابين وتقام لهن اعيادا رائعة ومنهن الهة العدل والحب والجمال والسماء والموسيقى --- الخ ..

(وحتى ان الطفل الغير شرعي كان ينسب الى امه وليس ابيه) .وبرزت في هذه الفترة شخصيات فذة من النساء مثل الملكة المصرية حتشبسوت حيث انها اشتهرت بذكائها وتفوقها وقدرتها على القيادة والحكم وظهرت تماثيلها على شكل (ابي الهول لها رأس انسان وجسد اسد رمزا للعقل والقوة) واثبتت جدارتها وكفاءتها كحاكمة اكثر من ملوك كثيرين .. ويسوقنا التاريخ بعد هذا العهد المجيد للمرأة الى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والفلسفية التي قلبت علاقة الرجل والمرأة رأسا على عقب . فيعد ان كانت المرأة الهة الاخصاب والخير والخضرة - الخ اصبحت حليفة ابلوس اي رمزه المجسد على الارض ، وبعد ان كانت ملكة داخل البيت وخارجه اصبحت خادمة خارج البيت وجارية داخله ويشهد التاريخ على ان الاسباب التي دعت الى كل هذا هي اسباب اقتصادية فتلك الظروف جعلت الرجل يتعلم الطمع وملكية الارض وملكية العبيد والاطفال وبالتالي ملكية المرأة .
اذن انخفضت مكانة المرأة مع بدء ملكية الارض وعصر الاسرة السابعة حتى الاسرة العاشرة حيث استمر وضعها منخفضا في عصر الدولة الوسطى وعصر الهكسوس حيث استردت المرأة مكانتها من جديد ...

المرأة في العصر الحديث

عندما يقول احدنا (المرأة الحديثة او المرأة العصرية) يتبادر للذهن حالا انها تلك المرأة المهمة بتناوب المواضع واحداث الازياء والملتهية بملابسها وهندامها وشعرها ليل نهار اي المرأة العاشقة لنفسها اي (المرأة النرجسية) ، والنرجسية حقيقة الصقت بالمرأة زورا وقد اشيع ان المرأة النرجسية بسبب اهتمامها الشديد بصقل هندامها اطلق عليها هذا المصطلح .
لكن الذي يتعمق قليلا الى ابعد من السطح الخارجي للمرأة يدرك ان العكس هو الصحيح وان حب النفس عند المرأة نادر جدا ، وهذا ليس الا محاولة للتعويض عما يمتلكه الذكر وتفقدته هي الى الابد ، هكذا قال فرويد ، اي ان التضحية بالنفس وليس حب النفس هي صفة المرأة ، وهي ايضا صفة غير طبيعية في المرأة فالمجتمع هو الذي يفرض على المرأة ان تضحي بنفسها من اجل زوجها ، فلا بأس من ذلك ولكنها تضحي بطموحها الفكري ومستقبلها الثقافي الخلاق من اجل ان تغذي طموح زوجها فيتفوق هو في العلم والفن والادب وتظل هي راكدة داخل المطبخ .

تقول مادلين شابسال : ان الكتابة عملية فردية عالية المستوى وترتبط ارتباطا وثيقا بالظروف الاجتماعية اي انها تعتمد على درجة حرية الفرد في المجتمع والمرأة حرمت من هذه الحرية قرونا وخاصة في القرن التاسع عشر فالشئ الذي حرم على النساء بشدة وعلى البنات هو (حرية الكلام) لان المجتمع كان يشك ان حرية الكلام ستقود الى حرية التفكير ومن ثم الى حرية العمل ومن ثم الى الابداع واخيرا الى حرية الفعل ، وهذا قاد الى ان يصبح عقبات التفكير وای ان يفقدن اهتمامهن بالنواحي الفكرية والحياتية كافة ولم يشعرن باي نقص ويتصورن ان عقم المرأة هو فقط عجزها عن ولادة الاطفال الى ان اصبحت المرأة تحب هذه القيود وتعزز بها وتتفاخر وليس السبب الفروق التشريحية بينها وبين الرجل بل بسبب القهر الاجتماعي الطويل المتأصل بها وخوفها الدفين من اي حركة او حرية .

وقد يترتب على هذا العقم الفكري سلبيات عديدة منها على سبيل المثال (العلاقة بين الام وابنتها) علاقة مريضة بنيت على القهر والخوف وهذا القهر والخوف يفسر العلاقة بين الجنسين اي ان اشد انواع الكراهية تنبت بين المقهور والمقهور كأن يكره العبد زميله العبد وهذا شئ غير طبيعي وينافسه متوهما على انه عدوه الحقيقي بدلا من ان يتأزر معه ضد العدو الحقيقي الذي هو السيد ، وهذا بالضبط ما يحدث بين النساء - فالأم مثلا تحب ابنها الذكر اكثر مما تحب ابنتها النثى لانها تتصور بانه يعوضها عن الاحباط الذي حدث في حياتها كانهي اي ان ابنتها ايضا تنتمي الى ذلك الجنس الادنى . وسبب كره البنت لامها لا لانها سلبت منها العضو الذكري ولكنها تكرهها لانها تحاول ان تشدها الى دنيا النساء المحدودة والقيحة التي تفوح منها رائحة المطبخ بدلا من رائحة النسيم والمطر ، والانغلاق عن الحياة الفكرية والثقافية في المجتمع الكبير، وتكره البنت اباها ايضا عندما يفرض عليها مثل هذه القيود ولكنه يترك مهمة تقييد البنت عادة للأم ، فهو يلعب في هذه الحالة مهمة مدير السجن فهو يصدر القرار بالحبس او الاعدام ولكن ليس بيديه هو فيترك هذه المهمة للأم التي تمثل دور الجلاد وكم يبالي الجلاد او السجن في قسوته لا لانه بطبيعته قاسيا بل لارضاء مديره لئيمقل له او الحصول على مكافأة !!

ان هذه الدوافع جميعها هي التي تشكل المثل الاعلى في حياة الانسان واهدافه من حياته والقيم التي يقبس بها نفسه والرغبة في بلوغ القيمة التي رسمها لنفسه بكل امكانياته ، ان كل هذه القيم والمثل تنرسب في اعماق الانسان عن طريق التربية منذ الطفولة والمناخ العام الذي يتربى فيه وتتمثل فيه هذه القيم .

ان كل هذه المثل والقيم التي تتمثلها المرأة منذ طفولتها حتى مماتها في الاسرة والمدرسة والشارع والصحافة والافلام والكتب كلها تدفع بها لا الى طريق العمل وانما لاصطياد رجل والزواج باي شكل والافاتنا القطار .

من النادر ان ترسم المرأة لنفسها قيمة فكرية عالية في المجتمع لماذا؟ لكي لا تنتهم بالذكورة على اساس ان هذا الطموح الفكري صفة الرجال لذا كثيرا من النساء يخفين ذكاءهن لكي لا يتهمن (بانعدام الانوثة لديهن) وهذا كله ناتج من المناخ العام الذي تتعرض اليه المرأة منذ ولادتها . والمرأة في عصرنا الحديث ان تعلمت وخرجت الى العمل في اي مهنة تشعر بالقيود من حولها وبالكراهية ايضا والويل لها لو اظهرت تفوقا او ذكاء او نبوغا ، فان الذكورة اقل صفة يمكن ان توصف بها اي يقال عنها انها (مسترجلة) !!!

ولو حظيت بظروف تؤكد لها قيمة عملها وقيمة التفوق فيه فهي كثيرا ما تقع فريسة التشكك والاحساس بالذنب على انها ليست في المكان الصحيح الذي خلقت لاجله وهو المطبخ .

وليس غريبا ان تصاب معظم النساء بالاكتئاب ، لان السعادة او الصحة النفسية كما عرفها (فرويد) وغيره من علماء النفس هي ان يعمل النسان ويستخدم كل امكانياته وطاقاته الفكرية وان يرتبط بحقيقة الحياة .
ان العمل المهني في المجتمع هو الذي يحفظ شخصية الانسان وسلامته الداخلية ، ولربما ينقد بعض الرجال هذه المعادلة على ان المرأة كيف يتسنى لها ان تعمل ولديها عشرة اطفال !! وانا اقول يا سيدي دعهم اثنين او ثلاثة بالكثير لكي يتسنى لها ان تحقق نفسها ايضا .
ولكن فرويد اخيرا توصل على معلوماته عن المرأة قليلة جدا وكتب يقول (اذا اردت ان تعرف المزيد عن الانوثة حاول ان تعرف ذلك من تجاربك في الحياة او اقرأ المزيد من الشعراء اونظر حتى يستطيع العلم ان يزودك بمعلومات اكثر عمقا واكثر منطقية .

الحلقة الثالثة / المرأة في عهد النظام القبوري

مما تجدر به الاشارة الى ان قضية المرأة في حد ذاتها قضية سياسية بالدرجة الاولى لانها لاتمس حياة نصف المجتمع فحسب وانما تمس المجتمع كله . وان تخلف المرأة وتكبيها لا يؤخر النساء فحسب ولكنه ينعكس على الاطفال والرجال والاسرة ككل مما يقود الى تخلف المجتمع كله .
ولقد اثبت العلم ان اي قيود على الانسان رجلا كان ام امرأة سواء كانت هذه القيود فكرية او نفسية او جسدية فانها تعرقل تطوره الطبيعي وتؤخر نضوجه الفكري والنفسي والجسدي ..
ان النساء وحدهن لا يمكن ان ينلن الحرية والمساواة في اي مجتمع مالم تتحقق الحرية والمساواة لجميع فئاته المختلفة ولهذا لا يمكن فصل قضية تحرير النساء عن تحرير الفئات الاخرى المظلومة .
لذا ينبغي تسليط بعض الضوء على مكانة المرأة في عهد النظام البائد ومدى تأثيراته السياسية والاجتماعية على المرأة خاصة والاسرة عامة ..

لا احد ينكر مدى المكانة المرموقة !!! التي احتلتها المرأة في عهد الطاغية وفي ظل جرائمه النكراء التي لا تعد ولا تحصى عندما اصدر خلال فترة حكمه مجموعة من القرارات الوحشية ضدها بهدف اذلال الشعب عامة وشل طاقاته النضالية وهو مدركا جيدا ماذا يفعل !!

فوردت في تشريعاته في عديد من النصوص القانونية التي شكلت انتهاكا خطيرا لحقوق المرأة ومنها :

- 1 - السماح بقتل المرأة بدعوى الدفاع عن الشرف واعدامها خارج نظام القضاء وبدون محاكمة .
- 2 - عام 1981 اصدر قرار نص على منح مبالغ مغرية للمتزوجين من النساء الموسومات بالتبعية الايرانية ان هم طلقهم .
- 3 - عام 1982 تشرين الاول - اصدر قرار اخر نص على اعتقال زوجات واطفال العسكريين الراضين للحرب واعتبارهم رهائن .
- 4 - في عام 1982 - كانون الاول - اصدر مرسوم جمهوري اخر منع بموجبه النساء ، الزواج باجانب .
- 5 - القانون الذي صدر بعد حرب الكويت وهو منع سفر المرأة خارج القطر بدون محرم حتى لو كانت تحمل اعلى شهادة اكاديمية .

اضافة الى القرارات الجائرة التي غمطت حقوق المرأة في التقاعد والضمان الصحي والاجتماعي وحرمتها من تولي وظائف في القضاء وفي المناصب العليا في الدولة الى جانب دعوة الطاغية السيئة الصيت بان تلزم ببيتها فقط . وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للدستور ولحقوق الانسان التي عطلت بل شلت دور المرأة الفاعل وانتهكت كرامتها وحطت من منزلتها في المجتمع العراقي واعادتها قرن الى الوراء .

مما ترتب على هذه القرارات كلها ، ظاهرة تفشي العنوسة وسط الشابات العراقيات وانتشار ظاهرة الزواج من الرجال المسنين المتمكنين ماديا وتفكك الاسرة والطلاق والبعاء وتشرد الاطفال والتسول والتسرب من الدراسة والفساد والافساد والدعارة فضلا عن الامية التي بلغت اكثر من 70 % وسط النساء اضافة الى الشعوذة والدجل والقائمة بداية بلا نهاية ...

الحلقة الرابعة / المرأة في العراق الجديد

لا بد لنظرة المجتمع اتجاه المرأة ونظرة المرأة اتجاه نفسها ان تتغير تغيرا جذريا مع الانقلاب الجديد في واقع العراق الجديد ، حيث ان مشاركتها في التحول الديمقراطي الجديد هو اضمن طريقة لديمومة هذا التحول وتقدمه نحو الامام وبخطى راسخة . اذ يتطلب مواصلة العمل من قبل الرجل والمرأة معا من اجل ترسيخ روح الديمقراطية في مجتمعنا العراقي ، حيث ان ضمان حقوقها واندفاعها لاثبات وجودها بمشاركتها الحياة السياسية يتطلب من ذوي الشأن تشريع القوانين التقدمية التي تضمن حقوقها على كافة الاصعدة منها تعديل قانون الاحوال الشخصية بما يتلاءم في الحقوق المدنية والشخصية والسياسية والغاء كل القيود التي تحد من حق المرأة في الحياة الحرة الكريمة ..

بلا شك ان المرأة العراقية حصلت على بعض المكاسب في العهد الجديد منها المساواة والجنسية والبرلمان ، لكنها ما زالت دون مستوى الطموح - كان الطموح الحقيقي ان تتحسن اوضاع المرأة العراقية خصوصا بعد الانتخابات الثلاثة التي ساهمت فيها المرأة مساهمة فعالة وحقت نسبة عالية من الحضور متحديا الوضع الامني السيء للغاية . ولكن التدهور الامني الذي حصل وتصعيد الصراع الطائفي والمذهبي والعراقي وعمليقت القتل الوحشية المتواصلة اثرت سلبا على وضع

المرأة بشكل خاص فالضححايا هم ابناء او ازواج و اخوة للنساء ويفقدانهم تفقد المرأة المعيل لها مما يؤثر على وضعها الاقتصادي والنفسي والصحي مما ينعكس على عطاؤها وابداعاتها سلبا ، والمؤشرات وضحت ان وجود نسبة عالية جدا من الارامل والعوانس ظهرت نتيجة لهذا الصراع ..

ورغم هذا كله نلتبس تهميشا واضحا لدور ومكانة المرأة الحقيقي في الحكومة الجديدة حيث اعتبرت سياسيات وناشطات وحقوقيات ان نسبة تمثيل المرأة في الحكومة الجديدة باربع وزارات بين سبعة وثلاثون وزيرا لا تتناسب ومكانة المرأة ودورها ، واشرن على ان هذا جاء اكمالا للعدد وليس تقديرا و عرفانا لتضحيات المرأة الجسام التي قدمتها عبر العصور . ونفت بعض من هؤلاء الناشطات مثل ميسون الدموجي (ان تكون المرأة مجرد اكمال عدد لان لها صوتا مسموعا في البرلمان وهي تمثل نفسها لا احد ..

وقالت ايضا وكيلة وزارة حقوق الانسان (عائدة الشريف) ان تمثيل المرأة في البرلمان دون مستوى الطموح على الرغم من مطالبة القائمة العراقية بمنصب سيادي يمنح للمرأة والذي جوابه كان برفض شديد من قبل الكتل . وأشارت رئيسة جمعية صناعات الحياة للارامل والايتم (ميسون احمد السبعوي) ان هنالك غبنا واضحا في حصة المرأة مع انها تعاني وعانت اكثر من الرجل ، وقيادية ، جريمة نسيان او تجاهل دورها ، وقالت سنعتصم احتجاجا على نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب ونطالب الحكومة بنسبة تمثيل اكثر فاربعة وزارات لا تمثل الخمسة والعشرون بالمائة التي منحها لها الدستور العراقي وان صح سنعود الى عصر الحريم لان المجتمع الذي نعيش فيه الان يريدنا كذلك وكل ما يقوله القادة شعارات ليس الأ ...

المرأة الأيزيدية الحلقة الخامسة من مسلسل - اضواء على المرأة عبر العصور

من الجدير بالذكر ان المرأة الأيزيدية كالمراة عامة منذ عصور خلت والى يومنا هذا قد نالت اكثر من حصتها من القوانين الجائرة القائمة على الظلم والاستغلال وعدم المساواة بين الجنسين - وظلت كيش الفداء الاول للحضارة الأيزيدية .

حيث ان قهرها الاساسي ينبع ويصب في هذه القوانين التي جعلت وتجعل الرجل لا وصيا عليها فحسب وانما مالكا لنفسها وجسدها وكل شىء فيها ، ان عقد الزواج بالنسبة لها ليس الأ عقد تملك فيه المرأة ملكيتها لنفسها وذاتها ورغباتها وطموحها وتسلمها اجمالا للزوج بغض النظر عن مواصفاته ان كانت ايجابية او سلبية .

ومن النادر جدا ان ترفض المرأة الأيزيدية الزواج بل انها تسعى اليه لانه الطريق الرسمي الوحيد والشرعي والقانوني والاخلاقي الذي سيحميها اجتماعيا . اضافة الى ان الزواج يكسبها نوعا من الحماية الدينية والقدسية ليس طبيعي لاي امرأة ان ترفضه . وبالرغم من ادراك المرأة هذا المصير التعيس الاسود الا انها تدرك انه السبيل الوحيد المقبول اجتماعيا بالرغم من تنازلها عن كل كنوزها الروحية والانسانية والذاتية الا انها يجب ان تتزوج برغبة او غير رغبة والا المجتمع سوف ينبذها ولا يحترمها ولا يعتبرها امرأة طبيعية ولا شريفة ، ومهما بلغت من الذكاء او التفوق في عملها او حياتها ولم تتزوج فلا بد ان هناك عيبا فيها .

فيهذا يكون الزواج قد افسد مفهوم الرجولة والانوثة معا . فالرجولة هنا امتلاك القوة وما يتبعها على انها تحاول التساوي معه فهذا تكون قد سلبت رجولته ويصبح الزوج الذي يساوي بين نفسه وزوجته اقل رجولة فهنا عليه ان يقدم الدليل على رجولته عن طريق اظهار سيطرته بضربها او القسوة عليها وان يكون دكتاتورا تخدش رجولته ادنى مخالفة من زوجته او اطفاله ويصبح هذا الرجل مطالبا بان يكون اقوى من زوجته وان لم يكن اقوى منها حقيقة فلا بد له ان يظهر للناس انه الاقوى باي شكل كضربها امام والديه او اصدقائه او اهانتها المستمرة او عزل نفسه من فراشها على انه (نعم الرجال) !!

حقيقة ان المرأة الأيزيدية مضطهدة ومهمشة ومنسية رغم تفوق الكثير من النساء الأيزيديات في الحياة العلمية والثقافية والاجتماعية وامتلاكهن كثير من مقومات الشخصية الانسانية والانثوية وحصولهن على الشهادات الاكاديمية العليا في مجالات الطب والقانون والتربية والتعليم والهندسة والعلوم الاجتماعية والنفسية والفكرية ومختلف اللغات الانسانية ... الخ . الأ ان المرأة الأيزيدية خاضعة لكل مظاهر والاعراف والقيم والتقاليد التي لم تزل تتحكم بها وتسيطر على حياتها وتغيب حقها وسط مجتمع محاط بكل معاني العنف والظلم والقسوة .

لابد للاشارة الى نضال وكفاح المرأة الأيزيدية عبر الازمان - يشير الاستاذ الكاتب (زهير كاظم عبود) في كتابه (الأيزيدية حقائق وخفايا واساطير) ما تحملته المرأة الأيزيدية من المصاعب والمحن التي واجهها المجتمع والديانة الأيزيدية ما يفوق الوصف لتعرضها للقتل والسبي والتشرد ولجونها الى المغارات والكهوف في الجبال لحماية نفسها واطفالها والاضطرار للعيش باساليب شبه بدائية وتحت ظل ظروف مناخية قاسية في شمال العراق وتعرضت للنفي بعيدا عن مناطق سكنها في زمن الطاغية صدام وارغامها على الحياة في معسكرات اعتقال تحدد حياتها وقدرتها على العطاء .

وشكلت المرأة الأيزيدية عنصرا هاما في بناء المجتمع الأيزيدي والمساهمة بدور فعال في تماسكه وحملت السلاح لمساندة زوجها - وياما نساء دفن بالحياة مع اطفالهن تضحية منهن لازواجهن في عهد النظام البائد ..

وإذا تابعنا الطبقات الدينية (الروحانية) لدى الأيزيدية المتمثلة بالامير والبابا شيخ وهو اعلى المراتب الروحية وسلالات الشيخ والبير والمريد وفروعهم والقوالين المتميزين بطلاقة اللسان والتأثير في النفوس بالانشاد والعزف ، والفقر والمجبرور

وهو سادن الضريح المقدس ، فلم نقرأ او نعلم ان من الجائز ان تكون ضمن هذه المراتب والدرجات من النساء ، بالرغم من وجود عدد من النساء اللواتي يذرن حياتهن لخدمة مزار لالاش وضريح الشيخ آدي ولا يتزوجن مدى الحياة .. لم يذكر التاريخ شخصية ايزيدية نسوية سوى الاميرة (مايمان خاتون) التي تمكنت لربما بالعصا السحري ان تحتل العرش وتحكم الامارة ، اسمها مايمان بنت عبدي بك كانت متزوجة من الامير علي بك ونصبت وصية على ولدها الامير سعيد بك الذي توفي في حياتها ، ومن ثم على حفيدها تحسين بك الامير الحالي للايزيدية .. كانت الاميرة مايمان ذو شخصية فذة وامرأة ذات عقل وحكمة ونبوغ ، وتمكنت من فرض احترامها على المجتمع الايزيدي وكانت تحاور الرجال وتناقشهم في امور القوم وعملت على ترسيخ دعائم سلطة وامارة حفيدها تحسين بك للمجتمع الايزيدي ..

مما تجدر به الاشارة ايضا هو تسليط بعض الضوء على الحالة الاجتماعية اي المعضلة الاجتماعية التي تواجهها المرأة الايزيدية :

عدم اعطاء راي الفتاة اهمية في تزويجها بل حسب رغبة الوالدين او العشيرة كأن يكون الزوج المختار ابن العم او احد اقرباء العائلة او تزويجها برجل كبير السن مقابل مبلغ عالي من المال وهي في سن مبكرة جدا ، ، اذن يكون الزواج قد تم بالاكراه والقوة .

الحقد على المرأة التي تتجب الاناث بدلا من الذكور واللجوء الى الزواج بغيرها .. لجوء كثير من العوائل الى حرمان بناتهم من التعليم او التعيين في وظائف الدولة او منعها من العمل في اي مجال خارج البيت ..

قتل الفتيات والنساء لمجرد اتهامهن بموقف مشين حتى دون الاستناد الى الادلة التي تثبت صحة التهمة واتخاذ الاجراءات القانونية او عرضها للطبابة العدلية في حالات الاغتصاب ، وحتى عدم الاعتراف بالتقرير الطبي حال اصداره من طبيب او طبيبة شرعية ..

حرمان المرأة من الميراث ان كانت متزوجة وغير متزوجة وحتى لو كان عدد الاخوات عشرة وبأسوأ حال ولهن اخ واحد فقط فان الاخ الوحيد سيكون الوارث الشرعي لكل ممتلكات والديه ..

ولاننسى رغم هذا كله لم يزل القانون العراقي يغبن حق المرأة الايزيدية حيث لا يوجد قانون للاحوال الشخصية ينظم علاقتها بالرجل الايزيدي او علاقتها الاسرية ، حيث ان الايزيدية يحكمهم قانون الاحوال الشخصية الخاص بالمسلمين والذي لا يتطابق مع ديانتهم وتراثهم الديني ولا مع واقعهم مما يتطلب اقرار قانون للاحوال الشخصية يخصهم ويتم تطبيقه في العراق كجزء من حقوقهم الدينية والشرعية ..

وهكذا تتور المرأة اي افراد الاسرة الابوية في دوامة ازدواجية المشاعر ويتمزقون بين مشاعر الحب الانسانية الطبيعية فيهم وبين مشاعر الكراهية المفروضة عليهم مما ينتج عن ذلك الخلل الانساني في العلاقات جميعا سواء على مستوى الافراد او الجماعات او الدول . واصبح السطو والقتل والغزو لغة التفاهم بين البشر فالبلاد الكبيرة تسطو على البلاد الصغيرة واذا هبت البلاد الصغيرة للدفاع عن نفسها نشبت الحرب في العالم ولهذا نشبت الحرب العالمية الاولى والثانية والان العالم مهددا بحرب ثالثة - حيث ان الزوج يدعي بان قسوته على زوجته ليست الا بسبب الرغبة في حمايتها او حبه لها ، وامريكا تشعل الحرب والدمار في العراق وتقتل شعبه ليس الا بسبب زرع الديمقراطية ومكافحة الارهاب لحماية العراق واهل العراق ... !!!

الحلقة الاخيرة من مسلسل المرأة (الرجل ليس المدان بحق المرأة دائما)

لو اننا اجرينا مقارنة منصفة ومتكافئة ومتوازنة بين النساء والرجال وراعينا طبعاً ما تعرضت له النساء من اضطهاد اجتماعي وقانوني وجنسي وتذكرنا عدد النساء اللاتي تعرضن للتعذيب والقتل وصمودهن وتمسكهن بمبادئهن وشجاعتهن وبسالتهن وعظمة عقولهن وطاقتهن على التحمل والصبر ، علينا ان نسلط الضوء على ما يعانينه بعض من اخوتنا الرجال طبعاً وهم قلة من قبل زوجاتهم .

طبعاً اعتدنا ان نرمي اللوم على الرجل دائماً ونعتبره المدان والظالم والمقصر بحق المرأة ومظلوميتها ، فلا يمكن لاحد ان يمنح الاخر حقه فالحق يؤخذ ولا يعطى ، فهناك بعض النساء يرفضن الانتماء اساساً الى رغبات ازواجهن الطموحة والراقية كالمجالات التي تعمل على تعليمهن وتساعد على تثقيفهن بحجة ليس لديهن الوقت او بحجة انها امرأة هذا لا يحق لها اساساً وفي الحقيقة انهن جاهلات وقد استأنسن لجهلهن ، ويرضين ويقنعن بكل ما هو موجود لانهن لربما استرخين للواقع الموجود ورفضن كل تغيير يتطلب منهن الجهد والعناء والتضحية ، تصبر على النوائب وما اكثرها ولكنها لا تصبر على شوية حر او تعب لاجل تحصيل بعض العلم والمعرفة ، وترضية رغبة زوجها واثبات كيانها والارتقاء بنفسها . ليس علينا ان نلوم الرجل دائماً فهناك من الرجال لو وجدوا المرأة عازمة على تغيير ذاتها للارتقاء بحاضرها من اجل بناء مستقبل افضل لاولادها سيكون الرجل اول الداعمين لها ، فيما عرفت هي كيف تدخل الى قلبه وتفتحه بحقها في الحياة هذا عندما يكون رجلاً مثقفاً وراقياً وعندما تعرف المرأة كيف تبدأ مع هذا الرجل بما تحب لتنتهي الى ما لا تحب هي سيكون اول نصير لها وستعلق حينذاك كل منظمات الدفاع عنها ..

وجد فرويد وزملاؤه ان المرأة قوية الشخصية - شجاعة - ايجابية في العمل والحياة والجنس ، لا تحب الالهانة ولا الازلال ولا الضرب اي انها لاتعاني الماسوشية ، وقدرتها الذهنية لا تضعف بد سن الثلاثين وطموحها في الحياة لا يقل عن طموح الرجل والانا العليا عندها لا تقل عن الانا العليا عند الرجل .

ان الشؤون المنزلية لا يمكن ان يكون مهنة المرأة الذكية الطموحة كما لم تكن مهنة الرجل الذكي والطموح ولكنها قد تكون مهنة الرجل الفقير الجاهل الذي حُرِمَ من التعليم بسبب فقره . اما بعض النساء مهما بلغن من الذكاء والتعليم والنبوغ فان مهنة الطبخ والشؤون المنزلية تبقى مهنتها الاولى والوحيدة في حياتها كلها ، لذا ليس غريبا ان تصاب هؤلاء النساء عن وعي او غير وعي بالاكنتاب والتعاسة من غير ان يدركن ما هو السبب . فالسعادة او الصحة النفسية كما عرفها (فرويد) وغيره من علماء النفس هي ان يعمل النسان ويستخدم كل امكانياته الفكرية وطاقاته وان يحتك بالمجتمع ويرتبط بالاقربان الايجابيين وحقيقة الحياة ويقرر فرويد ان (العمل المهني في المجتمع) هو الذي يحفظ شخصية النسان وسلامته الداخلية .. من الجدير بالذكر الاشارة الى نتائج الانقلاب الحاصل في الموقع الجغرافي بالنسبة لبعض النساء الشرقيات المهاجرات من اوطانهن الى البلدان المتحضرة لانهن قد فهمن الحرية فهما خاطئا وادى هذا الفهم بهن الى التمرد والعصيان على ازواجهن على انهن اصبحن مستقلات اقتصاديا مما يقودهن الى جعل رأسمالهن واطفالهن بمعزل عن ازواجهن على انهن متحررات !!!

واللجوء الى السلوك المشين والذي يتنافى والاعراف والمبادئ والتقاليد والقيم الشرقية - حقيقة هؤلاء النساء هن الشادات والجاهلات وغير طبيعيات عندما يدركن الحرية بانها النحراف عن المسار الطبيعي للحياة والقيم الانسانية ..

نعم من حق المرأة ان تلبس وتخرج وتنفس عن نفسها كما تشاء ولكن بضوابط انسانية تحفظ لها كرامتها من كل شئ يمسهها ، فاذا خطأ الرجل فلا يعني ان من حقها ان تخطأ لان ذلك ليس من حق الرجل ايضا ، وهي ليست مضطرة لمقارنة نفسها بمن هو اقل منها اخلاقا لتثبت انها حرة فيما تفعله ..

والحرية مطلوبة للمرأة لتعش حياتها وتنتشل من القيود التي لا معنى لوجودها لدفعها للطيش ونسيان المبادئ حتى تقول انا حرة .

القضية ليست في مساوات المرأة بالرجل فليهن فوارق حتى في المجتمعات المتحضرة والتي يعتبرها البعض المجتمعات التي يجب ان نفتدي بها ، حيث تشاهد المرأة او الفتاة فالكل يتسابق للنيل منها اي من هذه الفريسة كما يرونها وامتصاصها ورميها - كما لقينا المحافظة المطلوبة الضرب على الاوتار الحساسة بدلا من المساوات الفاشلة في الفسق والعصيان الذي ياتي تدريجيا مع الوقت ومع اعطاء بعض النساء عذرا فرصة للخروج من المنزل على اقل تقدير ..

هناك بعض الرجال يعيشون مع زوجاتهم من غير ان يحسنن بعذاباتهم وليس لديهن حتى استعداد لمجرد سماعهم او مواجهتهم او محاورتهم على ان القانون الى جانب المرأة ، طبعا هذا في البلدان الاوروبية ..

الا انني اود الرجوع الى هؤلاء النساء وهن يعشن الحرية بلا قيد او شرط وبلا اكرتات بدين او ضمير او عادات او قيم . اولى بالجميع ان يفهم ويدرك جيدا المعنى الحقيقي للحرية كي تكون قدوة لغيرنا وان نعلم ان الحرية هي نعمة وليست نقمة علينا نساء ورجال وان ندرك ان للحرية ضوابط ومعايير ان نحيد عنه حتى لا تتهم الحرية بانها حرام او عيب او نقمة ..

وهكذا يجب ان نعلم ابناؤنا ما الفرق بين الصواب والخطأ ونحدثهم عن قصصنا وقصص ابائنا واجدادنا كي يطلعوا على خبرات الاخرين ونرقى بهم ومعهم حتى اذا اعطوا الحرية يكونوا قادرين على ممارستها بالشكل المطلوب ..

ينبغي ان يدرك النساء اولا ومن ثم الرجال ان مصالحهم كرجال متنورين لا تكون الا مع المرأة المتنورة اي المرأة الشجاعة - الذكية والايجابية ، حيث ان هذه المرأة تستطيع ان تتفهم معنى الحب الحقيقي ومعنى العمل ومعنى الحياة ومعنى التبادل ومعنى الامومة ومعنى الابوة ومعنى العلاقة الزوجية ، ومعها يستطيع الرجل (المتنور) ان يتذوق طعما للحياة اكثر عمقا واكثر لذة واكثر انسانية ، ومعها يدرك ان الرابطة التي تربطها اساسها صدق الاختيار وليست تلك الرابطة القديمة الاجبارية التي كان اساسها الخوف من الجوع او البحث عن مأوى ...

سندس سالم النجار

النمسا - فينا

حملة تضامن مع النساء

السادة ، رئيس و أعضاء المجلس الروحاني الايزيدي المحترمون
السادة أعضاء الهيئة الاستشارية التابعة للمجلس الروحاني المحترمون
الموضوع : المطالبة برفع الحيف عن المرأة الايزيدية و إقرار حقوقها
لا يخفى على حضراتكم وعلى الرأي العام الكوردستاني والعراقي برمته ، الظلم والاجحاف الواقعين على المرأة منذ قرون
كثيرة ، ومنها المرأة الايزيدية ، والتميز الكبير الذي مورس ولا يزال يمارس بحقها في جميع مجالات الحياة . ومنذ فجر
التاريخ استخدم اسم الدين زوراً و ظلماً لاضفاء الطابع التقديسي على مجموعة القوانين والشرائع التي تحكم علاقة الرجل
والمجتمع بالمرأة منذ ولادتها وحتى مماتها . وقد تبين وتؤكد منذ زمن بعيد ، ان ما يحكم هذه العلاقات غير العادلة ، ليس
هو الدين الحنيف ، وانما العادات والتقاليد العشائرية البالية والرغبات الانانية غير المشروعة ، التي حولت بعض ماسكي
السلطة والمتنفذين في بعض المجتمعات المتخلفة، من التمسك بالقوانين والتشريعات التي تبقي على اسباب الظلم
والتمييز الفاضحين بين الجنسين ولصالح الرجل في كل شيء ، رغم التطور والتقدم الهائلين الذي وصلت اليه البشرية في
مجتمعات ودول متقدمة اخرى، وممارسة المرأة لكامل حقوقها فيها . .

وفي هذه الايام طلب المجلس الروحاني الاعلى من الايزيديين في قراهم ومجمعاتهم ومناطق سكنهم ، إجراء " استفتاءات"
عشوائية ، وبدون توفير اية مستلزمات تنظيمية ملائمة ، وبدون مساهمة او اشراف اية جهة حقوقية او منظمات المجتمع
المدني المنتشرة في البلد ، طالباً ابداء الرأي على استبيان يحتوي على بعض الاسئلة عن مدى استحقاق المرأة الايزيدية
لحصولها على الميراث ، وقدره ! وعن قضية المهر ، الغائه او الابقاء عليه ، والمقادير التي يتفق عليها ! .

اننا نقول ايها السادة ، ان كافة شرائع وتعاليم الله سبحانه وتعالى ورسله وانبيائه ، تؤكد على حق الانسان اذا كان رجلاً او
امراً ، وتمنع التمييز بينهما ، وكذلك الشرائع والقوانين الوضعية ، واستناداً الى ذلك ، نطالب نحن النساء الايزيديات ،
ويشاركنا في الرأي ألالاف من اخوتنا المثقفين والمتوربين الايزيديين وغير الايزيديين ، الكف عن هذا التمييز المجحف
الذي مورس بحقنا منذ فجر التاريخ ، والعمل على ابطال هذا " الاستفتاء " الذي يديره رؤساء العشائر والمخاتير والمتنفذين
، الذين لا يمكن ان يكونوا في يوم من الايام مع حقنا في المساواة . وكذلك نطالب ان تناقش وان تقرر القضايا المتعلقة بنا ،
وفق الاسس والقواعد الشرعية لحقوق الانسان التي شرعتها الامم المتحدة

ونؤكد في نفس الوقت ، على بطلان اية تعاليم او قرارات تتعلق بحقوقنا ، ولا تستند الى الشرعة الدولية ، أو التي تتناقض
مع البنود الواردة في الدستورين العراقي والكوردستاني . كما اننا لن ندخر جهداً في اللجوء الى طلب المناهضة والحماية من
منظمات المجتمع المدني والجهات الرسمية ذات العلاقة بما فيها الدولية ، لابعاد الظلم والاجحاف عنا ، و لضمان تمتعنا
بالحقوق الانسانية الاساسية ، اسوة بالنساء الاخريات في المجتمعات الحرة الاخرى .

وعليه نرى من جهتنا ان الحل الانساني الصائب يكمن في الالغاء التام لما يسمى بـ (المهر) ، ووضع ضمانات اخرى
لمستقبل المرأة المقلبة على الزواج ، كالاتفاق على (المؤخر) مثلاً ، والاقرار بحق المرأة في الميراث اسوة باخيها الرجل
، والاتفاق على الضمانات التي تساعد على تنفيذ هذه القرارات .

مع التقدير والاحترام للتضامن مع الحملة ادخل معلوماتك هنا
عدد الموقعين : 360

حملة إعلامية لمكافحة ظاهرة غلاء المهور عند الايزيدية

دينار شبخاني

يعاني المجتمع الايزيدي منذ فترة ليست بالقصيرة من ظاهرة غلاء المهور، بيد ان هذه الظاهرة قد انتشرت في الأونة
الأخيرة بشكل خطير، ولا شك بان لهذه الظاهرة آثار سلبية خطيرة تهدد المجتمع عامة وطبقة الشباب بصورة خاصة، ولعل
من اخطر هذه الآثار هو عزوف الشباب عن الإقبال على الزواج، وزيادة عدد الفتيات غير المتزوجات، الأمر الذي يهدد
بحدوث مشاكل خطيرة لا تحمد عواقبها.

وبالنظر لخطورة هذه الظاهرة على المجتمع بصورة عامة، فقد ارتأى كادر تلفزيون ايزيدا (ezida tv) أن يقوم بحملة
إعلامية واسعة من أجل مكافحة هذه الظاهرة. لذلك فإننا نناشد كافة وسائل الإعلام وكافة المواقع الالكترونية المهمة بالشأن
الايزيدي إلى المشاركة في دعم هذه الحملة، كما إننا نهيب بكافة أفراد المجتمع وكافة الجمعيات والمنظمات الايزيدية وكافة
الكتّاب والمهتمين إلى التضامن والمشاركة في هذه الحملة وإبداء آرائهم حول هذه الظاهرة الخطيرة وتقديم الاقتراحات
لإيجاد أفضل السبل من أجل القضاء عليها.

ظاهرة الهجرة وعلاقتها بالمهر في المجتمع الازيدي

جلال جميل

في الاونة الاخيرة بدء بعض من ابناء المجتمع الازيدي من المهتمين بهموم مجتمعهم يكتبون عن ظاهرة هجرة الشباب الى الخارج. لاشك ان التغيرات الزمانية والمكانية وتوابعهما الحروب والكوارث من جهة والتطور والتقدم الفكري للانسان من جهة اخرى هما الفاعلان الرئيسيان في اظهار هذه الظاهرة. فالتطور والتقدم هما حلم كل واحد يريد ان يعيش بهما وفيهما، اما الحروب والكوارث فهما يجلبان للانسان الدمار والويلات والخراب، كلها تحدث في سبيل تغيير النظام القديم، سوى كان دينيا، سياسيا... الخ ولا يريدون الركوب في الباخرة العملاقة باخرة العصر الحديث عصر العولمة وثورة الاتصالات وحاملها الانترنت الذي بمثابة مدرسة تعليمية بلا ابواب كلنا ندرس فيها رغما عنا قابلين او رافضين ذلك. نتيجة لهذا اختلط كل الاتجاهات الفكرية وفي كل المجالات تفاعلت بدرجات غير متساوية من الفهم والاستيعاب والتحديث والتقدم ومن ضمنها الشرقية. العالم برمته في تقدم الدول الغربية بشكل سريع وقوي ولافت للنظر مع تراجعنا الى الوراء ان لم تكن متراوحين في مكاننا، هنا طالما للانسان عقل وان كان مختلفا في النسبية، يفكر ويحاول بكل جهده وهمه الاول هو السرعة في الانتقال الى الجديد والتكيف مع عصر الحداثة من جهة وتخلصه من تهلكة الحروب وتلك الانظمة القديمة من جهة اخرى.

العصر الذي يفصل بين المجال العام والخاص والذي لايفرق بين دين واخر، لايفرق بين متدين وعلماي، بين الرجل والمرءة اي انه عصر المواطنة الكاملة في الحقوق والواجبات، لكي يستفاد منه وان كان هناك ناس قد فاتهم الباخرة هذه بفعل عامل الزمان والمكان وهذا واقع حال. فالهجرة ظاهرة شاملة وليست مخصصة لفئة عمرية او شريحة اجتماعية دون غيرها من ضمنهم المجتمع الازيدي الذي يريد ويحاول هو الاخر ركوب هذه الباخرة العجيبة الغربية كباخرة تيتانيك. هناك من لم يفكر فيها، هناك من لم يستطيع الوصول اليها، هناك من وصل ولم يستطيع الركوب، هناك من ركب ولم ينجوا وهكذا. هنا نستطيع ان نقول رغم ان كان هناك من لايتفق معي بان الهجرة هي تمرد على الواقع القائم بصورة عامة اي نضال سلمي وتضحية يمكن اعتبارها وسيلة اخرى لمكافحة تلك النظم لكل من يعيش في ظلها مثل النقطة السياسية التي هي صمام لفتح الغضب العام المكبوت تظهر عند كل فرصة سانحة. نرى بعض الاخوة من كتاب ومتفقينا وحتى العامة منهم يحاولون ربط ظاهرة الهجرة هذه بهروب الشباب من المهر في قضية الزواج مع ترك الفتاة لوحدها بمثابة جريمة واضطهاد اخر مضاف الى اضطهادها المزدوج العادات والتقاليد من جهة والمعتقدات الدينية من جهة اخرى مما زاد حسب زعم بعضهم نسبة الاناث على الذكور.

لكن الذي يحصل لنا هو ساري على كل المجتمعات وخاصة الشرقية الاسيوية لكونها مجتمعات ذكورية اي الرجل هو من يقوده والملاحظ في كل مرة يكتبون بالطريقة والاسلوب نفسه اي الاثارة ومحاولة رفع الموضوع ووضع قدر الامكان فوق الطاولة بدل الابقاء داخل الحفظ لكن دون ايجاد وسائل وبدائل علمية يمررونها على المجتمع الازيدي للمناقشة وهذا ما لا يصيبون فيه، فالمهر تعتبر في بعض الحالات وبعض الاحيان سببا ثانويا وليس رئيسيا في ظاهرة الهجرة فاذا كان المهر بالرغم من قدمها تعليما او نصا دينيا فان تطبيقها غير صالحة لهذا الوقت او العصر وان كانت رابطة او عرف او مكون ثقافي قديم او فلكلور شعبي يجب معالجتها بعقلية حديثة منفتحة، ترميمها وتحديثها مثلا وان لم نستطيع معالجة مثل هذه القضية الانسانية علينا رميها في مزبلة التاريخ. اذا علينا ان نشكر ونحمد الواقع لانه لا يوجد زواج المتعة او المسيار او الهبة.... الخ في المجتمع الازيدي فكيف كنا سنعالجها يا ترى؟؟

فما بال هؤلاء وهم يعرفون ويرون من كل صوب ونحو هناك المهاجرين الشرقيين بكل فئاتهم واديانهم والافريقية مثلهم وللعلم هناك الاوربيون وبكثرة الذين يهاجرون الى امريكا وكندا واستراليا وهكذا، فالحياة في حركة تطور مستمر والهجرة ليست ظاهرة حديثة لكن هناك عوامل تحرك امواجها وهذه الحركة تتوقف درجة قوتها وضعفها على قوة وضعف تلك العوامل. لو اردنا معالجة ظاهرة المهر يجب ان ندرسها من كل الجوانب بعقل وحكمة عندها نستطيع ان نصل الى صيغة توافقية معقولة، اذا لم نتسرع في اتخاذ القرار وهذا يعتمد على فكر واقلام الكتاب والباحثين وتقبل الجميع او الاغلبية على الرغم من انه صعب المنال لكن علينا ان لانقطع الامل وان نستمر في الكتابة وناتي باقتراحات ومشاريع وبرامج علمية حديثة تقيدها في التطبيق للوصول الى هذا الهدف السامي الذي لاختلف عليه.

علينا الاستمرار في الكتابة حتى نصل الى مرحلة النضوج الفكري على ضوءها نستطيع ان نتحرك و نبحث عن حل جذري وشامل على ان نضع في الحسبان ظاهرة تعدد الزوجات قد تزداد والطلاق ايضا من قبل البعض عندها ندخل في مشكلة اعقد واكثر تدميرية للعائلة في حالة سن قانونا يشرع بعدم اخذ المهر اي يجب ان يكون هناك نص قانون اخر يشير الى حق الزواج من واحدة فقط، هنا نكون قد خالفنا تعليما او نصا دينيا اخر حسب علمي ومعرفتي على غرار موضوع - الطبقة السابعة المطروح للمناقشة منذ فترة ومدى جاهزيتنا لقبولها وهذا ما لا يريدونه الاكثريه في الوقت الحاضر .

دعوة الامير لتبنيان رأي بصدد مشروع قانون الاحوال الشخصية للايزيدية

الى رؤساء ووجهاء ومختاري ومتقفي العشائر الايزيدية
اوشكنا اكمال مشروع قانون الاحوال الشخصية للايزيدية وهناك مواد تحتاج الى راىكم فيها
وهي:

اولا:حصة الانثى من الميراث

- 1- حصة الانثى تساوي حصة الذكر
- 2- حصة الانثى نصف حصة الذكر
- 3 حصة الانثى ثلث حصة الذكر
- 4- حصة الانثى ربع حصة الذكر
- 5- اي راى اخر

ثانيا:مهر الفتاة:

- 1- الغاء المهر وتجهيز الفتاة بمقدار 50 غرام من الذهب
- 2- المهر يحدد بخمسين غرام ذهب ويقسم بالتساوي بين الوالد والفتاة
- 3- المهر يحدد بمائة غرام ذهب ويقسم بالتساوي بين الوالد والفتاة
- 4- اي راى الاخر

يرجى اجراء استفتاء او عقد ندوة موسعة في قراكم اومجمعاتكم وارسال
الاجابة الى مكتب المجلس الروحاني |الشيخان في موعد اقصاه 14|12|2007
اي عيد الصوم0

تحسين سعيد علي
امير الايزيدية في العراق والعالم
رئيس المجلس الروحاني الايزيدي الاعلى

المحامي:برين

نداء / الى كافة الكتاب والمثقفين والمهتمين بالشأن الايزيدي

الموضوع : المناقشات الجارية حول قانون الاحوال الشخصية الايزيدي المقترح .

على ضوء الاعلان الذي كان المجلس الروحاني الايزيدي قد اعلنه قبل فترة قصيرة ، والذي دعا فيه مختاري القرى
والقصبات ورجال العشائر والمثقفين والمتعلمين الايزيديين لمناقشة الاراء المطروحة في قانون الاحوال الشخصية
الايزيدي المزمع مناقشته والموافقة عليه ، ومن ثم تقديمه لاجازته من قبل الحكومتين المركزية واقليم كردستان ، وبشكل
خاص ما يتعلق بفقرتي الموقف من ميراث المرأة ، والموقف من قضية المهر .. وكان قد حدد اطارا زمنيا قليلاً لالنتهاء من
ذلك .

وقد انبرى بعض الاخوة الكتاب والمهتمين والمواطنين في الخارج لاعطاء ملاحظاتهم وآرائهم على الموضوع وبشكل
انفرادي ، وكانت هذه المساهمات لحد الان محدودة وغير وافية ، باستثناء مساهمة الكاتب هوشنك بروكا في مقالته
الموسومة (هل الايزيدية دين اسمه رجل ؟) ، حيث عبّر عن ضمير المثقفين وحق الانسان ذكراً كان او انثى ، في المساواة

وبسبب اهمية وخطورة بعض الفقرات التي سترد في هذا القانون وخاصة المشار اليهما اعلاه ، وما ستعكسه من تأثيرات
سلبية او ايجابية في المستقبل على وضع الايزيدية وبشكل خاص على الوضع الاجتماعي ، فاننا ندعو الاخوات والاخوة

الكتاب و المثقفين واعضاء مكاتب الجالية ، والجمعيات والمراكز والتجمع الديمقراطي الايزيدي و اعضاء اللجنة الاستشارية للمجلس الروحاني (مجموعة الخارج) وكل الاخوات القادرات على المساهمة باي شكل كان ، والمهتمين بالشان الايزيدي في الخارج ، لاخذ هذا الامر بأهمية كبيرة ، ومحاولة الحصول على نصوص القانون المقترح ، ودراسته دراسة واقية ، ومن ثم تهيئة المقترحات والملاحظات والآراء التي يرونها مناسبة وتتلاءم مع روح العصر ، لمناقشتها بشكل ديمقراطي في لقاء خاص لهذا الغرض ، وبلورتها في مقترحات واضحة ومحددة ، وتزويد المجلس الروحاني بها ، و سيتم تحديد الوقت والمكان فيما بعد ، على ان لا تتجاوز الفترة الثلاثة اسابيع .

اما بالنسبة الى الاخوات و الاخوة المهتمين في البلدان الاخرى خارج المانيا ، نترك لهم حرية المشاركة الشخصية في حالة سماح ظروفهم بذلك ، اما في حالة تعذر مساهمتهم الشخصية ، بإمكانهم ارسال مساهماتهم مكتوبة على عنوان/ ايميل بحزاني نت او على الفاكس التالي : 00495113746805 او نشرها في المواقع الالكترونية . ، bahzani@gmail.com ايميل بحزاني نت..

ومن الجدير بالذكر، انه تم الاتصال بسمو الامير تحسين بك ، وطلب منه باسم الجالية ارجاء الفترة المقررة ، لفسح المجال امام اكبر عدد ممكن من المواطنين والمثقفين لابداء آرائهم وملاحظاتهم حول هذا الموضوع الخطير، وقد ابدى سموه اهتمامه وموافقته على المقترح ، واكد بدوره على اهمية المشاركة الكبيرة والجدية من الجالية في الخارج ، ملمحا الى وجود الوقت الكافي لذلك ، مؤكدا على عدم اتخاذ قرار بالانتهاء منه الا بعد إنضاجه بشكل مقبول .

المكتب الاعلامي للجالية الايزيدية
2007 / 12 / 10 المانيا

مسودة مشروع قانون الأحوال الشخصية للايزيدية

سعيد صالح

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن حقوق المرأة الايزيدية فيما يتعلق بالميراث والمهر على وجه الخصوص، جاء ذلك على خلفية البيان الذي نشره مديراً بتوقيع المجلس المبجل وهيئته الموقرة (المنتخبة)؟ وهنا قد لا اضيف جديداً، فقد سبقني الكثير من الاخوات والاخوة بكتاباتهم حول هذا الموضوع، لكنني فضلت التاني في الكتابة هذه قاصداً، متعمداً حتى احصل على الأقل على مسودة قانون الأحوال الشخصية للايزيدية وهو ما تحقق لي.

حقيقة امر يدعو للدهشة والاستغراب ونحن في الألفية الثالثة والعالم يشهد تطورات مذهلة على جميع الأصعدة وليس اقلها الرفق بالحيوان من قبل الجمعيات الاهلية والمنظمات الدولية وإذا بمجلسنا الروحاني الحضاري. وهيئته الفذة ومركزه للصلح والبيكم، يقررون وبجرة قلم إلغاء حقوق المرأة لا بل الأنكى الاستفتاء المزعوم والنتائج المذهلة الواضحة للعيان والتي تؤكد بلا ادنى شك ثقافة القرواوسطية التي للأسف لا زالت سائدة ضمن هذه الشريحة الواسعة من المجتمع الايزيدي المغلوب على امره والذي ابتلى بهؤلاء المتعلمين جداً ولا اقول المثقفين..... فعلاً هزلت.

وهنا اتساءل:-

— بالنسبة للمجلس الروحاني وهيئته الاستشارية، لماذا عند تشكيل الهيئة (الحاضر الغائب) لم يقترح احدكم فكرة الاستفتاء وطرح الأسماء على المجتمع الايزيدي؟ سادتي الأفاضل (واعتذر للسيدات لعدم ذكرهم، لخلو الهيئة منهم) انتم والمجلس المبجل لستم بوزارة او مديرية حتى تقوموا بالتعيينين كيفما شئتم؟

— ماذا عن المؤتمر الذي كان من المقرر ان يعقد في صيف (تموز) الماضي بخصوص شؤون الايزيدية؟ وماذا عن مؤتمر إعمار شنكال؟ ام انكم استفتيتم الناس وكانت النتائج مخيبة للأمال لذلك اضطررتم الى التأجيل نزولاً عند رغبة الذين شاركوا في الاستفتاء واحتراماً للنتائج ولنهجمكم الديمقراطي السديد؟.....افيدونا.

— من الذي قال لكم بأن طرح حق المرأة في الميراث والمهر على الاستفتاء وأخذ رأي الناس (بعد ان تكونوا قد علمتم مسبقاً برأيهم الديمقراطي، والعهد على الراوي) أسلوب او وسيلة ديمقراطية دون أخذ رأي أصحاب الشأن والأخصائيين؟

— من الذي قال لكم، واستناداً لإي تجربة ديمقراطية، جزء او مادة من مسودة مشروع قانون وطرحه للاستفتاء على رؤساء العشائر وبعض المختارين والمتعلمين (يا للصدفة، اغلب أولئك من الجحوش ابان النظام البائد) اجراء ديمقراطي دستوري قانوني؟

— ماذا عن صمت المركز الضائع الصيت التي تدعي الثقافة والتنوير أم أن السكوت من علامات الرضا؟

— ماذا عن حملة المركز بفروعها شمالا جنوبا شرقا غربا من استهجان واستنكارات وشجب وتنديد في واقعة شخصية او سحابة صيف كما يقال؟ماذا عن البرلمانين الايزيديين في كردستان وصمتهم المتفجع ام ان الهدف الأسمى قد تحقق؟....عقبال الدورات التشريعية القادمة.

انه وبصريح العبارة انتهاك خطير لأبسط القواعد والقيم الأخلاقية هذا عدا عن الدساتير والقوانين الوضعية ولوائح حقوق الإنسان.

ادناه النص الكامل لمسودة مشروع القانون

مسودة مشروع نظام الاحوال الشخصية للايزيدية

القسم: اقسام بالله

الشهادة: اقسام بالله ان لا اقول غير الحق

الأحكام العامة

المادة الأولى:-

1. تسري احكام هذا النظام على الايزيديين العراقيين القاطنين في اقليم كردستان العراق بصفة دائمة او مؤقتة.
2. يحكم بمقتضى المبادئ الواردة في النصوص الدينية، العرف، قواعد العدالة والانصاف في حالة عدم وجود نص يمكن تطبيقه.
3. في حالة تنازع القوانين من حيث المكان تطبق أحكام القانون المدني العراقي المرقم 40 لسنة 1951 .

في الزواج والخطبة

المادة الثانية:-

1. الزواج عقد بين رجل وأمرأة تحل له غايته إنشاء رابطة للحياة المشتركة والنسل.
2. الوعد بالزواج والخطبة لا يعتبر عقداً.

المادة الثالثة:-

1. ينعقد الزواج بإيجاب من احد العاقدين وقبول من الآخر.
- 2.يجوز التوكيل في عقد الزواج ولا يجوز للوكيل أن يزوج موكلته لنفسه.

المادة الرابعة:-

ينعقد الزواج بالكتابة من الغائب لمن يريد أن يتزوجها بشرط ان تقرأ الكتابة بحضور شاهدين وتعلن قبولها الزواج
المادة الخامسة:-

لا ينعقد عقد الزواج بين العاقدين أو من يقوم مقامهما إلا بتوافر الشروط القانونية والشرعية المبينة فيما يلي:-

أ- اتحاد مجلس الإيجاب والقبول.

ب- سماع كل من العاقدين كلام الآخر واستيعابهما بان المقصود منه عقد الزواج. ويكون إقرار الأخرس بإشارته ولا يعتبر إقراره بالإشارة إذا كان يمكنه الإقرار بالكتابة.

ج- موافقة القبول والإيجاب.

د- شهادة شاهدين متمتعين بالأهلية القانونية على عقد الزواج.

هـ- أن يكون العقد قابلاً للنفذ حال الانعقاد.

المادة السادسة:-

الشروط المشروعة ضمن عقد الزواج ملزمة للطرفين، ولأي منهما طلب فسخ العقد عند عدم إيفاء الطرف الآخر بهذه الشروط .

المادة السابعة:-

1. لا يجوز للايزدي الزواج بأكثر من واحدة إلا بأذن الحاكم ويشترط لاعطاء الأذن تحقق الشروط الآتية:-
 - أ- ان تكون للزوج مقدرة مالية لاعالة اكثر من زوجة واحدة.
 - ب- أن يكون هناك سبب مشروع كعاهة مستديمة أو عدم الإنجاب.
 - ج- تحقيق المساواة بين الزوجات.
2. يعاقب كل من خالف أحكام الفقرة السابعة بالعقوبة المقررة في الفقرة السادسة من المادة الثالثة من قانون الأحوال الشخصية المرقم 188 لسنة 1959 . المعدل.

في اهلية الزواج المادة الثامنة:-

1. يشترط في تمام أهلية الزواج العقل وإكمال الثامنة عشرة .
2. للحاكم أن يأذن بزواج أحد الزوجين المريض عقلياً إذا ثبت بتقرير طبي أن زواجه لا يضر المجتمع وانه في الشخصية بعد موافقة من يقوم مقامه قانوناً، وقبول الزوج الآخر بالزواج قبولاً صريحاً .

المادة التاسعة:-

للحاكم أن يأذن بزواج من اكمل الخامسة عشرة من العمر إذا ثبت أهليته وقابليته البدنية بتقرير طبي بعد موافقة وليه فإذا امتنع الولي طلب الحاكم منه موافقته خلال مدة سبعة أيام من تاريخ تبليغه بالموافقة فان لم يعترض أو كان اعتراضه غير جدير بالاعتبار يأذن الحاكم بالزواج.

المادة العاشرة:-

1. لا يحق لأي شخص منع من كان أهلاً للزواج من الزواج أو إكراهه على الزواج دون رضاه بموجب أحكام هذا القانون.
2. يعتبر عقد الزواج بالإكراه باطلاً .
3. يعاقب كل من يخالف أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة بالعقوبة المقررة في الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الأحوال الشخصية المرقم 188 لسنة 1959 المعدل.

في تسجيل وإثبات عقد الزواج

المادة الحادية عشرة:-

1. يسجل عقد الزواج في المحكمة المختصة وفق الإجراءات المنصوص عليها في المادة العاشرة من قانون الأحوال الشخصية المرقم 188 لسنة 1959 للمعدل(المعدل).
2. يثبت الزواج بالإقرار من أحد الطرفين وتصديق الآخر ما لم يكن هناك مانع شرعي أو قانوني، ولا يثبت إقرار رجل امرأة بعد موتها.

في المحرمات

المادة الثانية عشرة :-

يشترط لصحة الزواج أن تكون المرأة غير محرمة بموجب الديانة الايزدية.

المادة الثالثة عشرة:-

أسباب التحريم قسماً

1. الحرمة الموبدة: - وهي اختلاف الطبقة الدينية- القرابة- الصاهرة- الرضاع- الطلاق- اختلاف الدين.
2. الحرمة المؤقتة:- وهي المتعلقة بها حق الغير بزواج او عده.

المادة الرابعة عشرة:-

1- الديانة الايزدية ثلاث طبقات .

- أ- الشيوخ:- وهم ثلاث سلالات (الأدانية- القاتانية – الشمسانية).
ب- البيرة: وهم أربعون سلالة.
ج- المريدون .

- 2- يحرم على الرجل والمرأة الزواج من غير طبقتهم .
3- يحرم الزواج بين السلالات الواردة في الفقرة 1/أ من هذه المادة .
4- يحرم على الرجل والمرأة من سلالة بيرة هتسن ممةمان الزواج من غير سلالته .

المادة الخامسة عشرة:-

1. يحرم على الرجل أن يتزوج من النسب أمه وجدته وان علت وبنته وبنته ابنة وبنته بنته وان نزلت وأخته وبنته بنته
وبنته أخيه وان نزلت وعمته وعمته أصوله وخالته وخالته أصوله .
2. ويحرم على المرأة التزوج بنظير ذلك من الرجال .

المادة السادسة عشرة:-

- يحرم على الرجل أن يتزوج بنت زوجته وأم زوجته وزوجة اصله وان علا وزوجة فرعه وان نزل, كما يحرم عليه زوجة
أخيه وأخت زوجته .

المادة السابعة عشرة:-

- يحرم على الرجل الزواج من أخته وأمه بالرضاع .

المادة الثامنة عشرة:-

- يحرم على الرجل والمرأة الزواج من غير دينه .

المادة التاسعة عشرة:-

- يحرم على الرجل الزواج من مطلقته .

في المهر

المادة العشرون:-

1. يجب للزوجة المهر بمجرد العقد الصحيح عليها أو الدخول بها .
2. تستحق الزوجة مهراً مقداره (25) غرام من الذهب عياره (21) أو ما يعادله من النقد سواء سمي بالعقد أو لم يسمى .
3. يجوز تعجيل المهر أو تأجيله كلاً أو بعضاً , ويسقط الأجل بالوفاة أو طلاق أو المقدرة المالية أيهما أقرب .
4. كل من يخالف أحكام الفقرة (2) من هذه المادة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد عن سنة وبغرامة لا
تقل عن (3000) ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على (5000) خمسة آلاف دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين معاً .
5. يحق لأي شخص أخبار السلطات عن المخالفة لاحكام الفقرة (2) من هذه المادة .

المادة الحادية والعشرون:-

- لا تستحق الزوجة المهر بوفاة أحد الزوجين قبل الدخول .

المادة الثانية والعشرون:-

1. إذا سلم الخاطب الى مخطوبته أثناء فترة الخطوبة جزءاً من المهر وعدل عن أجزاء(إجراء) العقد دون سبب فلا يحق له رد ما سلمه , أما إذا عدلت المخطوبة عن إجراء(إجراء) العقد دون سبب فعليها رد ما قبضته من المهر وإذا استهلك فيدلا عنها .
2. الهدايا تخضع لاحكام الهبة .

في النشوز

المادة الثالثة والعشرون:-

تعتبر الزوجة ناشزة إذا عصت على زوجها وخرجت عن طاعته أو تركت بيت الزوجية بدون موافقته , دون وجه حق او مسوغ قانوني .

المادة الرابعة والعشرون:-

لا تلزم الزوجة بمطواعة زوجها ولا تعتبر ناشزة إذا كان الزوج متعسفاً في طلب المطواعة قاصداً الإضرار بها ويعتبر من قبيل التعسف والإضرار بوجه خاص ما يأتي:-

1. عدم تهيئة الزوج لزوجته بيتاً شريعياً يتناسب مع حالة الزوجين الاجتماعية والاقتصادية .
2. إذا كان البيت الشرعي المهياً بعيداً عن محل عمل الزوجة, بحيث يتعذر معه التوفيق بين التزاماتها البيئية وعملها .
3. إذا كانت الأثاث المجهز للبيت الشرعي لا تعود للزوج .
4. إذا كانت الزوجة مريضة بمرض يمنعها من مطواعة زوجها .
5. إذا لم يدفع لها معجل مهرها أو لم ينفق عليها .

المادة الخامسة والعشرون:-

على المحكمة المختصة أن تقضي بنشوز الزوجة بعد أن تستنفذ جميع مساعيها في إزالة الأسباب التي تحول دون المطواعة .

المادة السادسة والعشرون:-

1. على المحكمة المختصة أن تحكم بالتفريق بناءً على طلب الزوجة بعد مرور سنة واحدة من تاريخ اكتساب حكم النشوز الدرجة القطعية .
2. على المحكمة المختصة أن تحكم بالتفريق بناءً على طلب الزوج بعد اكتساب حكم النشوز الدرجة القطعية .
3. تلزم الزوجة برد ما قبضته من مهرها المعجل ويسقط المهر المؤجل ان وجد إذا كان التفريق قبل الدخول أما إذا كان التفريق بعد الدخول فيسقط المهر المؤجل ان وجد .

في نفقة الزوجة

المادة السابعة والعشرون:-

نفقة الزوجة واجب على زوجها من حين العقد الصحيح عليها أو الدخول بها .

المادة الثامنة والعشرون:-

تشمل النفقة الطعام والكسوة والسكن ولوازمها ونفقة العلاج عند المرض حسب مقدرة الزوج المالية .

المادة التاسعة والعشرون:-

تعتبر نفقة الزوجة ديناً في ذمة زوجها من وقت إمتناعه عن الأنفاق .

المادة الثلاثون:-

لا نفقة للزوجة في الحالات الآتية:-

1. إذا تركت بيت زوجها بلا إذن وبغير وجه شرعي .
2. إذا حُبست عن جريمة عمدية .
3. إذا امتنعت عن الانتقال مع زوجها بدون عذر شرعي .
4. إذا حكم عليها بالنشوز .

المادة الحادية والثلاثون:-

يحق للزوج أن يسكن مع زوجته في دار الزوجية أبويه وولده من غيرها حتى سن البلوغ ومن يكون الزوج مسؤولاً عن إعالتهم شرعاً وقانوناً بشرط أن لا يلحق الزوجة ضرر (ضرر) من ذلك . ولا يحق للزوج أن يسكن مع زوجته بغير رضاها في دار الزوجية .

المادة الثانية والثلاثون:-

1. تقدر النفقة للزوجة على زوجها بحسب حالتيهما المالية .
2. تجوز زيادة النفقة ونقصها بتبدل حالة الزوجين المالية وأسعار الاقليم .

المادة الثالثة والثلاثون:-

إذا غاب الزوج وترك زوجته بلا نفقة حكم الحاكم لها بالنفقة من تاريخ غيابه بعد إثبات الزوجية وتحليف الزوجة بأنه لم يترك لها نفقة وإنها ليست ناشرة ولا مطلقة انقضت عدتها , وللحاكم أن يأذن لها بالأنفاق من مال زوجها أن وجد (شئ)- (مال) باسم الزوج عند الحاجة .

المادة الرابعة والثلاثون:-

إذا حصلت الزوجة على أذن بالاستدانة من المحكمة المختصة فيلزم بإقراضها كل من يرثها من أقاربها الموسرين عند طلب الرجوع على الزوج فقط . وإذا أقرضت من أجنبي فله الحق في مطالبة الزوج أو الزوجة , وان لم يوجد من يقرضها وهي غير قادرة على العمل التزمت السلطة بالأنفاق عليها .

المادة الخامسة والثلاثون:-

1. للحاكم أثناء النظر في دعوى النفقة أن يقرر تقدير نفقة مؤقتة لزوجته على زوجها ويكون هذا القرار قابلاً للتنفيذ .
2. يكون القرار المذكور تابعاً لنتيجة الحكم الأصلي من حيث احتسابه أو رده .

المادة السادسة والثلاثون:-

لا تسقط النفقة المتركمة بالطلاق أو بوفاة أحد الزوجين .

في الطلاق

المادة السابعة والثلاثون:-

1. الطلاق هو انتهاء الرابطة الزوجية بالإرادة المنفردة من الزوج أو الزوجة .
2. يقع الطلاق من قبل الزوج بالصيغة الآتية:-
(أنتِ محرمة عليّ كأمي أو أختي)
3. يقع الطلاق من قبل الزوجة بالصيغة الآتية :-
(أنتِ محرم عليّ كأبي أو أخي)
4. لا يقع الطلاق بالوكالة أو التفويض .

المادة الثامنة والثلاثون :-

إذا وقع الطلاق بين الزوجين يكون كلا منهما محرماً على الآخر حرمة مؤكدة .

المادة التاسعة والثلاثون :-

يقع الطلاق صحيحاً وفق الشروط الآتية :-

1. أن يكون الطرفان كاملتي الأهلية .
2. حضور شاهدين متمتعين بالأهلية القانونية .
3. أن يكون الطلاق نافذاً .

المادة الأربعون :-

لا يقع الطلاق من الأشخاص الآتي ذكرهم :-

1. السكران والمجنون والمعتوه والمكره والنائم .
2. من فقد تميزه من غضب أو مصيبة مفاجئة أو كبر أو مرض .
3. المريض في مرض الموت .
4. في أي حال أخرى يغلب في مثلها الهلاك .

المادة الحادية والأربعون :-

يقع طلاق الغائب بالكتابة والأخرس بإشارته المفهومة إذا تعذر عليه الكتابة .

المادة الثانية والأربعون :-

على من أراد الطلاق أن يقيم الدعوى في المحكمة المختصة بطلب إيقاعه واستحصال حكم به , فإذا تعذر عليه مراجعة المحكمة وجب عليه تسجيل الطلاق خلال مدة العدة.

المادة الثالثة والأربعون :-

إذا كان الزوج متعسفاً في طلاق زوجته وأصابها ضرر من ذلك على المحكمة ان تحكم على الزوج بناءً على طلبها بنفقة يتناسب مع المقدرة المالية للزوج ودرجة تعسفه , ويقدر جملة على أن لا يقل نفقتها لمدة سنتين ولا يزيد على ثلاث سنوات علاوة على حقوقها الزوجية الثابتة الأخرى. أما إذا كانت الزوجة متعسفة في طلب الطلاق او التفريق تسقط كافة حقوقها الزوجية.

في التفريق القضائي

المادة الرابعة والأربعون:-

للزوج أو الزوجة طلب التفريق في الحالات الآتية:-

1. إذا تم الزواج قبل إكمال أحد الزوجين الثامنة عشرة دون موافقة الحاكم.
2. إذا تم الزواج خارج المحكمة عن طريق الإكراه.
3. إذا أضر أحد الزوجين بالآخر أو بأولادهما ضرراً يتعذر معه استمرار الحياة الزوجية.
4. إذا ارتكب أحد الزوجين الخيانة الزوجية.
5. إذا حكم على أحد الزوجين بجريمة عمدية مخلة بالشرف.
6. إذا أصيب أحد الزوجين بمرض لا يستطيع معه دوام الحياة الزوجية.
7. إذا غاب أحد الزوجين عن الآخر بدون عذر مقبول مدة لا تقل عن سنتين.
8. إذا حكم على الزوجة بالنشوز.
9. إذا اعتنق أحد الزوجين ديناً آخر.
10. يحق لأي من الزوجين طلب التفريق قبل الدخول إذا ظهر من الأسباب ما يستوجب ذلك.

المادة الخامسة والأربعون:-

للزوجة طلب التفريق في الحالات الآتية:-

1. إذا لم يطلب الزوج زوجته غير المدخول بها للزفاف دون عذر مشروع خلال سنة من تاريخ العقد.

2. إذا امتنع الزوج عن الأنفاق عليها دون عذر مشروع.
3. إذا تزوج الزوج بزوجة ثانية دون إذن المحكمة.
4. لزوجة المفقود طلب التفريق بعد مرور ثلاث سنوات على تاريخ فقدان بعد إثبات ذلك بالوثائق والمستمسكات

في التفريق الرضائي

المادة السادسة والأربعون:-

1. التفريق الرضائي هو الذي يتم بأنفاق الزوجين أمام الحاكم أو أمام شاهدين إذا وقع خارجياً.
2. يشترط لصحة الأنفاق أن يكون الزوجين كاملتي الأهلية حين الأنفاق.
3. أن يكون محل الأنفاق مشروعاً.

المادة السابعة والأربعون:-

يعتبر التفريق في الحالات الواردة في المواد (44 , 45 , 46) طلاقاً مؤيداً.

في العدة

المادة الثامنة والأربعون:-

1. العدة هي الفترة التي يحظر فيها على المرأة الطلقة أو المتوفي عنها زوجها من الزواج.
2. فترة العدة هي أربعون يوماً تبدأ من تاريخ الطلاق أو التفريق أو وفاة الزوج.
3. عدة المرأة الحامل هي أن تضع حملها.

المادة التاسعة والأربعون:-

لا عدة على الزوجة قبل الدخول.

المادة الخمسون:-

تستحق الزوجة المطلقة نفقة العدة على زوجها الحي ولا نفقة لعدة الوفاة.

في النسب

المادة الحادية والخمسون:-

ينسب ولد المرأة المتزوجة في زواج صحيح بتوافر الشروط الآتية:-

1. أن يكون قد مضى على عقد الزواج اقل مدة الحمل وهي سبعة أشهر.
2. أن يكون الدخول بين الزوجين ممكناً حقيقةً أو حكماً.

المادة الثانية والخمسون:-

1. يثبت نسب المجهول النسب بإقرار من أحد الأبوين وتصديق الآخر أو بالبينة إذا كان فرق العمر يحتمل ذلك..
2. إذا أقر مجهول النسب بالابوة أو الأمومة فيثبت نسبه بتصديق المقر له إذا كان فرق العمر يحتمل ذلك.
3. إذا أنكر أحد ممن ورد ذكرهم في الفقرتين (1 - 2) من هذه المادة يتم الاستعانة بالوسائل الطبية لتحديد نسب المجهول في الحضانة

المادة الثالثة والخمسون:-

1. الأم أحق بالحضانة حال قيام الزوجية وبعد الفرقة.

2. يشترط في الحاضنة أن تكون عاقلة أمينة عفيفة قادرة على تربية المحضون ورعايته وغير متزوجة بأخر.
3. مدة الحضانة إكمال المحضون الثانية عشرة من العمر.
4. للأب حق الإشراف على المحضون وتربيته وتعليمه ومشاهدته خلال مدة الحضانة.
5. بعد انتهاء مدة الحضانة يكون للمحضون الحق في الاختيار بالإقامة مع من يشاء من أبويه أو أحد أقاربه.
6. في حالة وفاة الحاضنة أو فقدانها لأحد شروط الحضانة تنتقل الحضانة إلى الأب وفي حالة عدم وجوده تنتقل إلى من تختاره المحكمة من أقارب المحضون أو تودعه إلى دور الحضانة المعدة من قبل حكومة الأقليم.
7. يلزم الأب بدفع أجره الحضانة ولا تستحق الزوجة أجره الحضانة ما دامت الزوجية قائمة.

في نفقة الأصول والفروع والأقارب

المادة الرابعة والخمسون:-

نفقة الأولاد واجبة على الأب في الحالات الآتية:-

1. لحين بلوغ الابن سن الرشد أو زواجه والبنات إلى أن تتزوج أو حصولها على مورد مالي.
2. إذا كان غير قادراً على الكسب لعاهة مستديمة أو مرض.
3. إذا كان طالب علم لحين انتهاء دراسته.

المادة الخامسة والخمسون:-

تعتبر نفقة الأولاد ديناً في ذمة أبيهم من وقت امتناعه عن الأنفاق.

المادة السادسة والخمسون:-

إذا كان الأب عاجزاً عن الأنفاق , فيلزم بنفقة الأولاد من تجب عليهم قانوناً وتكون ديناً على الأب إذا ايسر.

المادة السابعة والخمسون:-

على الولد الانفاق على والديه العاجزين.

المادة الثامنة والخمسون:-

نفقة كل من فقير عاجز عن الكسب على من يرثه من أقاربه الموسرين بقدر أرثه منه.

في الوصية

المادة التاسعة والخمسون:-

الوصية هي تصرف الشخص في تركته بتخصيص جزء من ماله إلى شخص آخر سواء كان وارثاً أو غير وارثوينفذ التصرف بعد وفاته.

المادة الستون:-

يشترط أن يكون الموصي بالغاً عاقلاً أهلاً للتبرع قانوناً.

المادة الحادية والستون:-

1. يشترط في الموصى له أن يكون حياً حقيقة أو حكماً حين الوصية وموت الموصي, وان لا يكون قاتلاً للموصي او مساهماً في قتله.
2. تصح الوصية للأشخاص المعنوية والجهات الخيرية والمؤسسات ذات النفع العام.

المادة الثانية والستون:-

- يشترط في الموصى به :-
1. أن يكون مالا مشروعا.
2. أن يكون قابلاً للتمليك بعد موت الموصي.

المادة الثالثة والستون:-

لا تجوز الوصية بأكثر من الربع إلا بإجازة الورثة.

المادة الرابعة والستون:-

لا تصح الوصية مع اختلاف الدين.

المادة الخامسة والستون:-

لا تصح الوصية إلا بديل كتابي وبحضور شاهدين.

المادة السادسة والستون:-

تبطل الوصية في الحالات الآتية:-

1. برجوع الموصي عن الوصية.
2. هلاك الموصى به كلاً أو بعضاً.
3. في مرض الموت.

الايضاء

المادة السابعة والستون:-

الايضاء هو جعل الشخص غيره مقام نفسه في إدارة ما أوصى به من أمواله بعد وفاته.

المادة الثامنة والستون:-

يشترط في الوصي العقل والبلوغ والأمانة وحسن التصرف.

المادة التاسعة والستون:-

لا يجوز للوصي الرجوع عن الوصاية بعد وفاة الموصي.

المادة السبعون:-

لا يجوز للموصي تنصيب أكثر من وصي واحد.

المادة الحادية والسبعون:-

يلتزم الوصي بالشروط التي اشترطها الموصي في وصيته ما لم يكن الشرط مخالفاً للشرع والقانون.

المادة الثانية والسبعون:-

لا يضمن الوصي هلاك الأموال التي تحت وصايته إلا بتعدي أو تقصير منه.

المادة الثالثة والسبعون:-

يشترط في الايصاء الكتابة وحضور شاهدين.

المادة الرابعة والسبعون:-

إذا توفي شخص ولم ينصب وصياً فللمحكمة المختصة نصبه في الأموال التي تستوجب ذلك.

المادة الخامسة والسبعون:-

تنتهي الوصاية في الأحوال الآتية:-

1. موت القاصر أو إكماله الثامنة عشرة من العمر إذا قررت المحكمة استمرار الوصاية.
2. انتهاء العمل الذي يقوم به الوصي.
3. زوال أهلية الوصي أو عجزه.
4. فقدان الوصي أو غيابه.
5. إذا ارتكب جريمة مخلة بالشرف أو حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية سنة فأكثر.
6. إذا تبين للمحكمة إهمال أو خيانة الوصي في أعماله.

في الميراث

المادة السادسة والسبعون:-

نظام قانوني يقوم بتعيين الأشخاص الذين يرثون الميت في ماله وتحديد أنصبتهم فيه بسبب القرابة والزواج الصحيح ...

المادة السابعة والسبعون:-

لا توزع التركة على المستحقين إلا بعد تجهيز الميت ودفنه على الوجه الشرعي وتسديد ديونه وتنفيذ وصيته من تركته.

المادة الثامنة والسبعون:-

1. الأخوة لأب بحكم الأشقاء في الميراث.
2. الأحفاد يستحقون حصة أبيهم في الميراث.

المادة التاسعة والسبعون:-

1. يعتبر الحمل من الورثة.
2. لا توزع التركة إلا بعد الولادة.
3. تودع التركة لدى شخص أمين بأنفاق الورثة لحين الولادة.

المادة الثمانون:-

1. بعد الحكم بموت المفقود توزع تركته على الورثة.
2. إذا كان بين الورثة (مفقود) فتوزع التركة على المستحقين ويودع نصيب المفقود لدى شخص أمين بإشراف... مديرية رعاية القاصرين حتى يتبين حاله، فإن ظهر حياً أخذ نصيبه وإن صدر حكم بوفاته من المحكمة يستحق.....(نصيبه) الورثة الأحياء.
3. إذا حكم بوفاة المفقود ثم ظهر حياً فيرد الورثة ما تبقى من نصيبه.

المادة الحادية والثمانون:-

1. الأب والأم يحجبون الجد والجددة والعم والعمة والخال والخالة.
2. الفروع يحجبون الأخوة والأخوات والجد والجددة والعم والعمة والخال والخالة.
3. الأخوة والأخوات يحجبون العم والعمة والخال والخالة.

المادة الثانية والثمانون:-

يمنع الميراث في الحالات الآتية:-

1. إذا اقدم الوارث على قتل مورثه عمداً من أجل التعجيل في الحصول على حصته من التركة.
2. لا توارث مع اختلاف الدين والجنسية.

المادة الثالثة والثمانون:-

1. إذا توفي أحد الزوجين مع عدم وجود أي وارث فيستحق الزوج الآخر كل التركة.
2. إذا توفي أحد الزوجين مع وجود فرع وارث فيستحق الزوج الآخر الثلث والباقي يوزع على الفروع بالتساوي.
3. إذا توفي أحد الزوجين وكان والداه أو احدهما على قيد الحياة فيستحق الزوج الآخر النصف والباقي للوالدين وللأجداد في حالة عدم وجود الوالدين.
4. إذا توفي أحد الزوجين مع وجود أشقاء فيستحق الآخر النصف والباقي للأشقاء بالتساوي.
5. إذا توفي أحد الزوجين ولم يكن لديه فروع أو أزواج فيستحق الوالدين النصف والباقي للأشقاء بالتساوي.
6. إذا توفي شخص عن والدين أو احدهما فقط فتوزع التركة عليهما بالتساوي وفي حالة وجود احدهما فيستحق كل التركة.
7. إذا توفي شخص عن أشقاء أو أولادهم فتوزع التركة بينهم بالتساوي.
8. إذا توفي شخص (رجل - امرأة) عن فروع فقط فتوزع التركة بينهم بالتساوي لا فرق بين ذكر وأنثى.
9. إذا توفي شخص عن الأعمام أو العمات والأخوال أو الخالات فيستحق الأخوال والخالات أو أبنائهم 6/1 و... (الباقي) للأعمام والعمات أو أبنائهم.
10. إذا توفي شخص عن الأعمام أو العمات أو أولادهم فقط أو عن الأخوال والخالات أو أولادهم فقط فيستحقون... (كل التركة) وتوزع عليهم بالتساوي.
11. إذا توفي شخص عن زوج وفرع واصل فيستحق الزوج الثلث والنصف للفرع والباقي للأصل.
12. السلطة وارثة لمن لا وارث له.

أنتهى.

بعض الملاحظات على المسودة:-

1. التسمية بـ قانون الأحوال الشخصية للايزيدية بدلاً من نظام الأحوال.
2. أدخل القسم والشهادة ضمن الأحكام العامة.
3. سريان القانون على الايزيديين في العراق.
4. ورد ضمن صياغة المسودة الاشارة الى الكلمات التالية: الزواج... الأهلية... الطلاق... المحرمات... الخ دون ان تسبقها كلمة الباب أو الفصل مما يستوجب كتابتها تحت بند الباب ومن ثم الفصل كأن يكتب الباب الأول في الزواج ومن ثم التذكير بالفصول كأن يكتب الفصل الأول في الأهلية مثلاً وهكذا دواليك.
5. تبديل وتصحيح الكلمات التالية من...الى:-
 1. المادة السابعة, 1. ابدال كلمة الحاكم بـ المحكمة ايما ورد.
 2. المادة 13- 1. تصحيح الكلمة من الصاهرة الى المصاهرة.
 3. المادة 14- 4. تصحيح كلمة بير هةسن ممةمان الى بير هسن ممان.
 4. المادة 15- 1. تصحيح الكلمة من النسب الى نسب.
 5. المادة 31. تصحيح كلمة صرر لتصبح ضرر.
 6. المادة 2-32 الغاء عبارة (وأسعار الاقليم) لإبقاء النص دون الإشارة أو ذكر هذه العبارة.
 7. المادة 34. ابدال كلمة السلطة بـ كلمة الدولة ايما ورد لأنه السلطة كلمة ذو صبغة سياسية والإشارة الى الدولة أعم وأشمل قانوناً.
 8. المادة 46 - الفقرات 1-2-3 تصحيح الكلمة من الأنفاق الى الاتفاق.
 9. المادة 53 - الفقرة 1. إضافة الى النص: (ما لم يتضرر المحضون). لأن النص جاء مطلقاً ومعروف قانوناً بأن المطلق يجري على إطلاقه.
 10. المادة 53 - الفقرة 6. تبديل عبارة من قبل حكومة الاقليم الى من قبل الدولة.
 11. المادة 79 - الفقرة 3. تصحيح الكلمة من بأنفاق الى باتفاق.
 12. المادة 82 - الفقرة 2. الغاء كلمة والجنسية.

6. هناك طبعاً من وجهة نظري العديد من الفقرات التي يجب التوقف عندها وبنفس الوقت تحتاج الى شرح وافي لتعميم الفائدة مستقبلاً , واحببت فقط الإشارة الى بعض الأخطاء والهفوات في عجلة , ونحن بحاجة لمناقشة ودراسة المسودة بشكل عام والتوقف على العديد من البنود والمواد التي وردت فيها, جدير بالذكر بأن المسودة هذه تم اعدادها من قبل لجنة من الحقوقيين الايزيديين حسب علمي منذ عدة سنوات .

سعيد صالح
المانيا 2007-12-20

فلتسقط الامبراطورية المهرستانية

حسو هورمي

تعتبر قضية المهور مسالة حساسة وهي مشكلة قديمة حديثة , بين الحين والآخر تعلق اصوات تنادي بالحد من ارتفاع المهور او الغائها في المجتمع الايزيدي وتبحث السبل المتاحة لتنفيذ ذلك المطلب الجماعي , على اثرها تعقد الاجتماعات وتسن بعض القرارات ولكن سرعان ماتزول اثار تلك القوانين والقرارات وذلك بسبب عوامل عدة .
مما لا ريب فيه ان لهذه الظاهرة جذورها التاريخية وتلعب العادات والتقاليد البالية دورها السلبي تجاه هذه المسألة ولها اثارها السلبية جدا (القاتلة) علي مستقبل الشباب وتحد من تقدمنا , ان ايجاد الحلول المتاحة والسبل الممكنة للحد من ارتفاع المهور او الغائها وبتر هذه المعضلة الخبيثة باعتقادي ليس بالامر الهين وللوصول الى هذه الغاية نحتاج الى جهود جبارة وعمل دؤوب وفعل جماعي ولانسي دور الدين حيث بامكان رجال الدين ان يلعبوا دورا ايجابيا ان ارادوا ذلك .
كثيرون هم من كتبوا عن هذا الموضوع وانا منهم حيث نشرت مقال تحت عنوان عاصفة المهور الى اين ؟ في صحيفة قنديل العدد 5 و المطبوع في 1 نوفمبر عام 2001 في حينها طلبت من الجميع التحرك وان يتحملوا مسؤولياتهم وبيّنوا رادعا ومانعا ضد هذه العاصفة الخطيرة ولكن للاسف لم يجد ندائنا اذانا صاغية وتنبأت في حينها بانه اذا سارت الامور على هذه الشاكلة فسيكون هناك كارثة تنتظر مستقبل شبابنا وستزداد نسبة العنوسة والهجرة .
قبل فترة ليست بالبعيدة حضرت جانبا لاجتماع المجلس الروحاني مع هيئته الاستشارية في معبد لالش المقدس حيث كان الاجتماع يضم عدة محاور ولكن في الوقت الذي حضرناه كان النقاش والجدال يدور حول قضية المهور وهناك امام الجميع ادليت برائي المتواضع وها انا الان اكرره .
المهور قضية اجتماعية عويصة ومعقدة في المجتمع الايزيدي ولحل هذه المعضلة حسب اعتقادي يجب علينا القيام بالاتي:

- 1: ان يكون لمؤسسات المجتمع المدني والمراكز الثقافية دورها في نشر الوعي بين مختلف شرائح المجتمع وبيّنوا سلبيات هذه الظاهرة الخطيرة .
 - 2: على المجتمع يدرك ويعي بان هذا الفعل هو عمل يحط من كرامة المرأة ويحذف من قاموسنا كلمة المساواة وتعتبر هذه الظاهرة في نظر الكثيرين بانها عملية بيع وشراء وهي ضد لائحة حقوق الانسان .
 - 3: دور الاعلام والصحافة في غاية الاهمية ولكنه مع الاسف لم يصل الى ما هو مطلوب منه .
 - 4: دور المجلس الروحاني والمؤسسة الدينية ليس بالمستوى المطلوب في الاقتاء وسن قوانين واصدار قرارات تلائم مجتمعنا ولواء هذه الظاهرة من اساسها .
 - 5: عدم وجود قانون نظام الاحوال الشخصية الايزيدية اضفت تعقيدا اكبر على ايجاد حل لها .
 - 6: ضعف دور الفتيات والشبان انفسهم في اقتناع الاخرين باصرار وسلبيات المهور و لهذه النقطة ارتباط بدور مؤسسات المجتمع المدني والمراكز الثقافية وبناء شخصية الفرد الايزيدي .
 - 7: ادراج هذه القضية في مجال التربية والتعليم (لأنها تخص اغلب فئات المجتمع الكردستاني) لكي نهى الطريق امام الجيل القادم ويكونوا غير مستعدين للاخذ بها في حياتهم .
- النشئ الذي انا استغرابي في ذلك الاجتماع هو ان احد الحاضرين طلب من الحضور بالتريث في اصدار اي قرار ريثما ان يستمعوا الي ايزيدية المانيا وذكر بان ازالة المهور ستضر بهم وهي عملية غير نافعة , وانا استنتجت من كلامه بان مقياسه لاحترام المرأة هو مهرها !! تابع حديثه قائلا بانه عند عدم وجود المهور ستزيد نسبة الطلاق بين الشباب .
ارجو من لديه المام بهذه القضية (اقصد من المقيمين في المانيا) دراسة هذا الطرح من كافة جوانبه الاجتماعية والنفسية لمعرفة مدى صحة المعيار الانف الذكر والذي يقر بوجود علاقة طردية بين مكانة واحترام المرأة ومهرها .
في ذلك الاجتماع اردت ان اعرف راي الامير تحسين بك حول مسالة المهور فذكر سيادته (بان الاساليب القديمة التي كنا نطبقها سابقا لعلاج مسالة المهور باتت غير متلائمة ولاتناسب الوقت الحاضر حيث الديمقراطية والصحافة الحرة

وحقوق الانسان و.....) اي ما معناه لايمكن استخدام القوة المتمثلة بالمقاطعة الاجتماعية او ما يسمى بالرادع الاجتماعي ثم تابع حديثه قائلًا (اطلب من المثقفين المتتورين ان يلعبوا دورهم الفعال وساكون انا والمجلس الروحاني سندا وعونا لهم ولكل من لديه افكار او مشاريع لحل هذه المشكلة). اما سماحة ابا شيخ كان له رأيه ايضا قائلًا (لدى المجلس الروحاني اكثر من تجربة في هذا المجال ولكنها لم تلقى النجاح المنتظر وقرارات المجلس الروحاني كانت لاتدوم طويلا ولكن علينا ان نستمر ونبحث عن الحلول). هنا تاكدت بان المجلس الروحاني عاجز امام ايجاد حل حضاري وجذري يناسب ويواكب هذا العصر .

اوافق مع راي احد الاصدقاء الذي قال الاجدر بالامير تحسين بك ان يطلق نداء لمتقفي الايزيدية بان يقدموا مشاريعهم حول ايجاد اليات ووسائل ممكنة للحد من ارتفاع المهور او ازالته نهائيا ومن ثم يعقد مؤتمر موسع حول المهور ويشمل جميع الايزيدية في العالم ويشرع قانون اجتماعي واجب التنفيذ , كما اقترح على موقع بحزاني نيت بان يبداءوا بحملة ضد المهور ودعوة وفتح المجال امام الكتاب لتقديم دراسات اجتماعية واءاء ومقالات تخص المهور ويتم غربلتها وصياغتها من قبل مختصين وتقديمها كمشروع متكامل الى المجلس الروحاني او الى المؤتمر الذي نلحم به وحيدا لو استفدنا من تجارب الاخرين الذين تخلصوا من هذه العادة السيئة و كما ان هناك شعوب وملل لايزالون يمارسونها .فهذه المشكلة عند المجتمع الايزيدي تبحث عن حلها منذ ايام الشيخ حسن الاداني ومرورا بالامير سعيد بك وصولا الى اخر قرار بهذا الخصوص حرره الامير تحسين بك في 1995/11/17.

في الختام اتنى ان نجد شباب الغد متمردين على هذا الواقع المرزي والطريف في الامر عند الحديث عن ايجاد الية لقطع هذه المعضلة من جذورها , نجد الكل ضد المهور ولكن في مجال التطبيق نراهم يتعبرون المهور من العناصر المهمة في ثقافتنا ويطبقونها قبل الاخرين وياخذون المهر ... واعجابه !!

جلسة مفتوحة في شاربيا لمناقشة اقتراحات المجلس الروحاني بخصوص المهر وحصة المرأة من الميراث

دهوك - خضر دولبي

عقد في مجمع شاربيا بمحافظة دهوك جلسة مفتوحة نظمت من قبل مركز لالش فرع شاربيا لمناقشة مقترحات المجلس الروحاني الاعلى للايزيدية بخصوص المهر وموضوع حصة المرأة من الميراث لاتمام قانون المواد الشخصية للايزيدية بغية تقديمه لبرلمان اقليم كردستان والبرلمان العراقي للمصادقة عليه .

الجلسة التي ادارها السيد سعود مصطو رئيس فرع مركز لالش في شاربيا والسيد نجيم جوقي وعقدت في قاعة لالش حضرها جمع كبير من الشخصيات في مجمع شاربيا وبحثوا المقترحات التي تقدم بها المجلس الروحاني لحسم موضوع حصة المرأة من الميراث ومبلغ المهر بغية الانتهاء من قانون المواد الشخصية الايزيدية . الجلسة التي نوقشت فيها العديد من المقترحات وتقديم مقترحات جديدة ايضا خرجت براء سيتم تحديدها ليتم رفعها الى المجلس الروحاني مع بقية الاراء والمقترحات التي سيتم جمعها من جميع مناطق الايزيدية للوقوف على راي الاغلب .

وكان المجلس الروحاني قد قدم مقترحات الى رؤساء ووجهاء ومتقفي الايزيدية في سبيل الوصول الى رأي نهائي بخصوص حصة الانثى من الميراث ومبلغ للمهر يتفق عليه (تفاصيل هذا المقترح في الصورة المرفقة)

الجلسة التي عقدت عصر الجمعة 7-12-2007 قدم فيها مقترحات اضافية وخاصة تحديد المهر وكذلك الميراث للانثى ، حيث قدم المشاركون رأي جديد بهذا الخصوص الى جانب الاراء الموجودة في مقترحات المجلس الروحاني ، في ضرورة ان يتم الاحتكام الى الوصية ليتم من خلاله تحديد ميراث لانثى حسب الاعراف القانونية وكذلك ضرورة ان يتم تحديد مهر مناسب غير الذي ذكر في الوصية يتناسب والواقع الاقتصادي والمعيشي مستقبلا وكذلك تحديد آلية تطبيق هذا القانون وخاصة تحديد المؤخر وهل ان هذا القانون يطبق على الايزيدية في داخل وخارج الوطن معا بنفس القيمة .

الاراء العديدة والمناقشات التي خرجت بها الجلسة اشارت الى ضرورة ان يتم الاحتكام الى اهمية ان يستند الى ما ذكر في النصوص الدينية وكذلك اهمية ان يكون ما يصل اليه الايزيدية من رأي بخصوص حقوق المرأة لدى الايزيدية يكون قريبا او موازيا لمبادئ حقوق الانسان والمجتمع المدني .

السيد سعود باعتاره الحقوقي الذي ادار الجلسة ايضا اشار " ان الاراء كانت بناءه قياسا الى مستوى الحضور والواقع الاجتماعي للايزيدية خاصة ان الاجماع على ان تكون الوصية بالنسبة للميراث هي الحسم حيث تعتبر الوصية الواجبة الحل الامثل بالنسبة للميراث لحصة الانثى ويتم ادخالها في مشروع قانون المواد الشخصية المؤمل تقديمه قريبا الى برلماني اقليم كردستان ومجلس النواب العراقي "

لا ندعوا حق المرأة يضيع ... في رغبات الرجال المتسلطين!

شفان شيخ علو

تعتبر منظومة الأقوال المأثورة والحكم الأمثال الشعبية المتداولة ذخيرة وكنزاً يعكسان غالباً نظرة المجتمع الى العناصر المكونة منه والظواهر المرتبطة به، حتى أن مفهوم الكثير من الأقوال والحكم تصبح قاعدة معنوية ، بل أحياناً قوانين، للكثير من الأعراف والعادات المعمول به داخل مجتمع ما .

من بين إحدى تلك الأقوال المأثورة البارزة بهذا الشأن هو : (شير شيره ، چي ژنه چي ميره!) بمعنى: (ان الاسد اسد، ذكرا كان ام انثى!). هذا القول المأثور المتداول في المجتمع الايزيدي خاصة والكوردي عامة ، يؤشر بإنصاف وعدالة الى قيمة الفرد، ويربط مكانته بقدراته وعطائه وليس بجنسه.

حسب أحد النصوص الدينية الايزيدية وتحديدا النص الديني (قه ولي شيخي سري، من كتاب: به رن ژنه دبي ديني ئيزيديان .ص. 599 .د.خليل جندي)*

Jinê qet zirbar nekî
Li malê bê behr nekî
Ji behrê darik nekî

Eger hat û mêr mirî
Malê xir nede kurî
Ji keç û dayê jî nebirî

Nîvek kîj û nîvek dayî
Li wê xêra Xwedê dayî
Ya dî bo kurê mayî

Kur û qîz û jin hejî
Tevayî diviya bijî
Paqijî û dilgeşî

Şêx û pîr û êrif e
Ho dana bo xêlif e
Surî gotî bi dev e

(حذاري لا تحرمن النساء من نصيبهن
لا تحرمهن من قسمتهن فيما تركه الأقربون
احفظوا لهن ورتتهن)
(وإذا وافت المنية رب البيت)
(لا تعطي كل الورثة للإبن)
(ولا تحرمن الزوجة والبنات من الورثة)
(للبنات بعض التركة، وللزوجة بعض منها)
(أما للإبن، فالبعض الثالث الباقي من بركات الله)

(الإبن والإبنة والزوجة يستحقون)
(على الجميع أن يعيشوا)
(بصدق ونعيم)
(روى، أو نقل، لنا الشيخ سري)
(أن الشيوخ والابيار والعارفين)
(شرعوا هكذا للأجيال)

ما معناه: ان الولد والاخت والام متساوون في الميراث ولا فرق بينهم.

لكن يتم تجاهل هذا العرف من قبل المجتمع من خلال حرمان الزوجة والبنت من الارث وفرض المهر عليها تباع في السوق كأية سلعة من السلع. وحتجتنا أن هذه الظاهرة جائتتا من ثقافة الجوار التي صورت المرأة كمتعة وكنصف انسانة في الشهادة والميراث.

في هذه الأيام المجتمع الايزيدي مشغول بأمر مهم ألا وهو قانون الاحوال الشخصية وبالتحديد مادتي الميراث وتحديد مبلغ أو نوع المهور التي تخص حقوق المرأة. إن هاتين المسألتين فيهما من الخطورة الكبيرة إذا لم يتم صياغتهما بشكل جيد ودقيق يعطي المرأة كرامتها كأنسانة وحققها دون أي نقص. إلا أنه مع الأسف لا نرى في الأفق أية بادرة جيدة تمكن أن تنصفهما هاتين المادتين اللتين من المفروض أن تقدما إلى برلمان إقليم كردستان بعد الانتهاء من صياغة قانون الاحوال الشخصية للتصويت عليه كي يصبح ضمن دستور الإقليم وأيضاً ضمن الدستور العراقي الذي أعطى الحق في مسألة الأحوال الشخصية بسنها كلاً حسب قوميته وديانته وطاقته. هذا يعني إن على الايزيدية أن تصوغ هذه القوانين بشكل لا لبس فيه وأن تُخرج هذه القوانين من دون ثغرات أو نقص لكي يعطي الأم والأخت والبنت والزوجة كل حقوقهن ويساويهن مع النصف الثاني من المجتمع وهو الرجل.

إذا كنا نؤمن مسبقاً إن المرأة هي نصف المجتمع، وأن أقوالنا ليست فقط شعارات ودعوات نطلقها لكي نظهر للناس على إننا المدافعين فعلاً عن حقوق المرأة، وليست شعارات للاستهلاك الإعلامي والصحفي أو لأغراض أخرى...

ليبرز الرجل الايزيدي إلى الساحة التي فيها الآراء والمقترحات التي تتداول هذه الأيام فيما يخص قانون الإرث والمهور، وليثبت ادعائه أنه مع المرأة ومع حقوقها ويبين انه يعترف فعلاً إن المرأة نصفه الثاني وهو مع حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص ...

إن عقد جلسات داخل العراق وفي إقليم كردستان حول تقديم مقترحات وتوصيات وآراء شيء جيد، وهذا ما ندعو إليه حتى يكون رأي الأغلبية هو الذي يسري على الجميع، لكن هناك من الثوابت التي لا يمكن تجاوزها أو إهمالها منها مثلاً حق المرأة في الميراث حسب مضمون النص الديني المقدس الواضح الذي ساوى بين الرجل والمرأة في حقوق الميراث باعتبارهما نوع واحد من الجنس البشري ولا يمكن التمييز بينهما، وعليه لا يجوز أن يأتي أحداً ويقول لا بد أن نعطي للرجل أكثر مما هو للمرأة وهذا القول قد بني على أساس غير ما أقر به النص. إن حدث هذا فهو بالنتيجة بسبب تأثير المجتمع الايزيدي بجيرانهم من المسلمين والظروف الخارجية التي فرضت عليه من خلال الذين غزوا المنطقة والكل يعلم هذه الغزوات والحملات من جهات دينية وقومية طائفية أخرى فرضت على الايزيدية أن يكون حق المرأة من الميراث يختلف عن حق الرجل، فهي لا تتعدى عادات وتقاليد لا تمت الى الايزيدية -على ما اعتقد- بشيء من الموروث الديني أو الحضاري.

عندما يطلب المجلس الروحاني من أبناء الايزيدية مقترحات وآراء حول موضوع الإرث، يكونوا قد خالفوا النص الديني المقدس وهم يعلمون مسبقاً بهذه النصوص التي تدعو إلى المساواة بين الرجل والمرأة في حقوق الميراث. ألم تكن هذه النصوص قد ساوت بينهما؟ إذن لماذا نحاول أن نبحث عن حلول يعطي طرف آخر حقوق على حساب الطرف الثاني؟ هل لكي نقول إننا أخذنا آراء الكثيرين في هذا الصدد وأصبحت غالبية الرجال تدعو إلى حل آخر لا يوافق ما جاء به النص المقدس؟ إن النص المشار إليه يتضمن بوضوح حق المرأة ومساواتها مع الرجل دون لبس.

ألم يكن الطرف الآخر المغبون الذي نتحدث عنه هن: أمهاتنا وأخواتنا وزوجتنا وبناتنا؟! لماذا نجعلهن كالبقرة الحلوب نطالبها بالواجبات دون إنصافها بالحقوق.. ولماذا نتناسى ما عانتها هذه المرأة ولا تزال تعاني من قهر وظلم الرجل وهي التي وقفت إلى جانبه في كل المعن والشدائد، في سرائه وضرائه؟! فكانت المرأة الرغيف الذي يشبع به الرجل، والمسلية التي تزيل عن كاهله مأساة الحروب وشقاء العمل. وهي الوسادة التي أعطت الرجل الطمأنينة والأمن. وهي التي كثيراً ما تحملت استهتاره وجبروته! ومع ذلك نجدها تعطي الكثير من الحنان والدفء ولا تأخذ سوى القليل من الرجل الجبار!.

ألم تكن المرأة هي من عانت غرور الرجال وعفوانهم منذ أن كان في أحشائها؟ وحينما خرج إلى الحياة وكبر أصبح ينظر إليها كأنها سلعة بيده وحاضنة لتفريغ شهواته وخادمة لتلبية إحتياجاته وملئ كرشه وتنظف ملابسه وتربية أطفاله وسهر الليالي من أجل إشباع رغباته! كلا ، المرأة والرجل يخرجان من بطن واحد، فما على الرجل إلا أن يعترف ويقر بأعمالها أن يعطيها حقها الكامل ويساوي بينه وبينها، لا أن يشعرها كالسبية التي جاءت نتيجة حروب الرجال، فقد ولى ذلك الزمن ولم تعد المرأة الآن سبيّة وغنيمة استولى عليها الرجل كي يشبع غروره!. اليوم ينظر العالم إلى المرأة ككيان مستقل مثله مثل الرجل ولا يمكن انتهاك حقوقها وهذه ليست جديدة علينا فلنعود قليلا إلى تراثنا ومورثتنا وهو الجدير بالاحترام والتقدير ومعه نصوص ديننا التي تتحدث عن حقوق المرأة وساوت مع شريكها الرجل ولناخذ هذا القول المأثور كمثل لما ندعو إليه .

هل يوجد بيننا من يطبق هذه النصوص والأقوال المأثورة؟ أم إنها أصبحت على الرفوف تأكلها العثة ويغطيها الغبار؟!

الغريب والمثير للدهشة في دعوة المجلس الروحاني الحالية أن يطلب من رؤساء العشائر والمختارين وشرائخ أخرى أن يدلوا بأرائهم ويتركوا رأي المرأة صاحبة القضية؟! السؤال: لماذا لا يتم الدعوة المباشرة للمرأة والتجمع النسوي ولا يأخذ رأيهن أولاً باعتبارهن صاحبات القضية وأن القرار يمس حياتهم وإنسانيتهم؟! أتمنى أن لا تكون هذه الدعوة وهذا الاستفتاء من قبل المجلس الروحاني و" لجنته الاستشارية" للإستهلاك الإعلامي ورفع رصيد بعض المنتفذين!

عوداً للسؤال المحير للمجلس الروحاني الأعلى الذي يطلب حسب بيانه من رؤساء ووجهاء ومختارين ومثقي العشائر الايزيدية آرائهم ومقترحاتهم وتوصياتهم حول كمية الإرث الذي يعطى للمرأة أو إنهم يقبلون بالإبقاء على وصية المتوفى وهو الذي يقرر بوصيته قبل الوفاة!! أليس من حقنا أن نسال: أين وضعت المرأة من حقها؟! يا للغرابة! هل الرجال وحدهم من يقررون حق المرأة علماً أنها تشكل أكثر من 60% من تعداد المجتمع الايزيدي. إذن، لماذا لا نزال نظلم هذه الإنسانية التي تحملت أعباء الحياة وتعسف الرجال؟ ...

هل يتصور احد ان المجلس الروحاني الأعلى ووجهاء وشيوخ العشائر سيقفون الى جانب المرأة وينصفون حقها ذا ما ترك الأمر بيدهم؟ لا أعتقد ذلك، وسوف نرى العكس ويكون صياغة المشروع المقدم للبرلمان الأقليمي والمركزي حسب رغباتهم كون هؤلاء الناس أول من يهينون المرأة ويقفون ضد إنسانيتها وحقوقها. كما أن هؤلاء هم أصلا ضد تطور وتقدم المجتمع والمرأة بالذات لأن هذا سوف يضر بمكانتهم وتسلطهم الاجتماعي والديني حسبما يتصورون. كيف بإنسان من ذوات الصفات كأن يكون شخصية معتبرة أو رئيس عشيرة عمره يناهز الستين ويتزوج من بنت أقل من عشرين ربيعا؟! كيف بشخص من هؤلاء يعتبر نفسه فعلاً ويتزوج بأكثر بائنتين وثلاث وأحياناً يتجوز السبع؟! المرأة بالنسبة لهؤلاء مجرد مخلوق تكون مستودعاً لتفريغ شهواته وتخدمه وتتجب له الأطفال!!.

أعتقد ليس من الصحيح ترك هكذا موضوع حساس بيد هؤلاء الناس ، كما يفترض علينا أن لا نخدع بهكذا دعوات، ولا بد أن تكون للمرأة وللشريحة المتتورة فعلاً رأي في مشروع هذا القرار. والمطلوب من المرأة وهذه الشريحة الواعية أن يتحركون ويفرضون رأيهم ويدعون أيضا أصحاب العقول والأقلام الواعية ممن يتعاطفون معهم أن ينصروهم. علينا أن نثبت للعالم إننا مع حقوق المرأة وأننا نتقبل المفاهيم الحضارية الراقية ونحن مع المساواة وحقوق الانسان. وان يكون درساً للأجيال القادمة، ونثبت لهم إننا تمكنا من رفع الظلم عن المرأة، والتزمنا بنصوص وروح عقيدتنا الايزيدية وتراثنا المحب للبشرية. بعكس ذلك سوف تستمر الأجيال المقبلة على إضطهاد المرأة وهضم حقوقها والنيل من كرامتها.

لا نريد أن نترك مستقبل المرأة بأيدي من لا يعترف بحقها ولا يهتم إن كانت أمه أو أخته أو زوجته أو ابنته مغصوبة الحقوق. انه مشروع قانون من الضروري التصدى إلى كل ثغرة أو فجوة تعطي للرجل أكثر من حقه على حساب المرأة وحقوقها.

أما المادة المتعلقة بالمهور فهو لا يقل خطورة عن قانون الميراث ولكن للصدفة الجميلة إن اغلب الايزيديين هم ممن يدعون إلى إلغاء المهور أصلا وهذا هو عين الصواب.

ما تمر به المرأة الايزيدية وحتى غير الايزيدية في ظروف كثيرة جعلتها جليسة البيت دون زواج حتى بدأت الإشارات الخطرة تدق الأبواب وبدأنا نشاهد الكثير من النساء العانسات الذين يشكلن شريحة كبيرة من المجتمع الايزيدي. وتعود ظاهرة العنوسة الى أسباب كثيرة، لكن من أبرز وأخطرها تلك الأسباب هي نسبة المهور المرتفعة التي يدفع الشباب الى العزوف عن الزواج ، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية المتردية ووضع البلد الأمني غير المستقر الذي يدفع آلاف

الشباب على ترك الوطن متوجهاً الى الغرب بحثاً عن حل لمشكلاته الاقتصادية ومولياً ظهره لمسألة الزواج ومخلفاً ورائه آلاف الشابات ومهورهن الغاليات. كما يقال بالمثل " ترك الجمل بما حمل" حتى أصبحت المرأة العازبة ضحية المهور المرتفعة أو بالأحرى ضحية العادات والتقاليد العشائرية البالية المتخلفة، وضحية تعسف الأهل الذين أصبحوا يبحثون عن الغنى من هذه التجارة المربحة حتى نشاهد في كثير من الأحيان يزوجون بناتهم للذي يعطي مهراً أكثر دون أخذ رأي ابنتهم! بمعنى يجبرونها على الزواج من شخص لا تريده ولن ترغب به! فهل سأل احدنا أيجز أن نجعل من المرأة سلعة تباع وتشتري بهذه المهور؟!..

إذا كنا أيضاً مع هذه المرأة ومع شريكها الرجل، يجب أن نكون مع القانون الذي يمنع المهور ويلغيه من الأساس. وإذا ما أقر هذا القانون دستورياً وبقيت هنالك بعض العوائل تخالف القانون وتبيع بناتها مقابل مهر محدد، فإن الوقت كفيل بنهاية هذه العادة... المهم أن يتم إصدار تشريع يمنع المهور من الجميع لأن المؤشرات الخطرة تدعونا إلى إلغائه كي يعود الشاب ويفكر بالزواج ويبني المستقبل مع شريكته المرأة... وإذا ما كنا حريصين على أبنائنا الذكور علينا أن نحرص بنفس المستوى على بناتنا ولاسيما نحن نفكر بعقلية الأب والأخ، فمن منا يرغب أن يرى ابنته وأخته عانسة؟.

أعتقد أن مصير هذا الجيل من الإناث والأجيال المقبلة مرتبط بتشريع قانون يلغي المهور. علينا النظر إلى عدد الإناث مقابل عدد الذكور، حيث هناك ثلاث إناث أو أكثر مقابل ذكر واحد... أليست هذه كارثة اجتماعية خطيرة تمس حياة الإناث العازبات والذكور العزاب؟.

ان إلغاء المهور يعني تشجيع الشباب على الإقدام والتفكير بالزواج. هنا أناشد أصحاب الضمائر الحية ومراكز المجتمع المدني وأصحاب المواقع الالكترونية الايزيدية وكل من تعرّض عليه مصلحة الايزيديين المشاركة بقضية حقوق المرأة (الميراث والمهر) الذي يصب في مصلحة الجميع ولاسيما بناتهم وأخواتهم لأنه في غاية الأهمية والخطورة. سبق وأن شارك الجميع في إعداد مشروع قانون الأحوال الشخصية، لكن للأسف الشديد يخرج بيان من المجلس الروحاني دون ذكر مساهمة تلك المراكز ونشاطها في تلك المهة وبالتالي تلغي دورهم. ومما يؤسف له في المقابل أيضاً أن تلك المراكز والمنظمات أصبحت همها الوحيد المنافسة فيما بينها على الكسب الرخيص للشارع والتحدث باسم الايزيديين تاركة خلفها هذا الأمر الخطير لرؤساء العشائر والمختارين كي يؤسسوا لمشروع هكذا قانون في وقت عصيب على الجميع. سوف لا يرحمنا التاريخ والأجيال إذا ما قصرنا في إهمال حقوق المرأة، وعدم المحافظة عليها عبر سنّ قوانين تحميها وترفع من شأنها....

بالأمس، عندما كنا نخبئ النساء كي لا ينال منهم الغازيين والغاصبين من الترك والفرس والعرب زمن الفتوحات الإسلامية، وكذلك ما فعلته عناصر أجهزة النظام الصدامي... قمنا بذلك لكي نحمي شرفنا وكرامتنا من اولئك البغاة. لقد ذهب ذلك الماضي الميرير وولى من غير رجعة وأصبحت المرأة ضمن فدرالية إقليم كردستان ينظر من قبل العديدين إلى مكائنتها، ودعوات كثيرة موجهة إليها ان تأخذ دورها الكامل والرائد في بناء المجتمع وتطوره والدعوات موجهة إليها بالخروج من بودقة البيت والأفكار المقيدة لها كي تشارك أخيها الرجل بكل ما تملك من جهد للوصول إلى حياة مرفهة ورسم حياة مستقرة للأجيال المقبلة في إقليم كردستان وبقية المناطق.

نقولها بأعلى صوتنا، علينا الوقوف مع المرأة. ويجب أن نتذكر دائماً عندما كان البيشمركة الابطال في ثغور الجبال يقارعون الظلم والظالمين كان دورها هو عمل الرغيف وتقديم فلذات أكبادها قربانا للقضية العادلة. فكانت الدمعة لا تفارق عيونها ولكن دمعة الفخر بالنصر وعمل الرجال من بطولات تفتخر هي بها قبل الرجال لأنها هي التي أنجبتهم وحملتهم في أحشائها وسهرت الليالي وصنعت منهم اسود لا يبالون الموت.

ألا تستحق هذه المرأة أن نقف الى جانبها ونكون الداعين إلى إنصافها وإنهاء معاناتها من تسلط الرجال عليها. وأيضاً كي نثبت للأخت والزوجة والبنت والحببية إننا نحميها من شرّ بعض الرجال الذين لا همّ لهم إلا الوقوف على جراح وآلام النساء ومع الأسف أصبح لا يشعر بأنه واضع أقدامه على جسد أمه وأخته وابنته وزوجته....

اليوم هو يوم الأفعال وليس من مجال للكلام الفارغ والادعاء بأننا مع حقوق المرأة فقط، فهي تستصرخ أخيها الرجل كي يقف معها في صياغة هذه المواد المقترحة، فهي كما وقفنا مع الرجل في محنته ونضاله في جبال كردستان من دون مئة لأحد، علينا ردّ الاعتبار وردّ الجميل الى هذا المخلوق الجميل المنتج والمبدع. هذا المخلوق الذي ينتج أغلى قيمة في الكون ألا وهو الإنسان!!

هل الإيزيدية دينٌ اسمه رجل؟!

هوشنك بروكا

2007 / 12 / 17

كتاب/عتابٌ مفتوحٌ،
إلى المجلس الروحاني الإيزيدي،
وتابعه من "الدكاكين التشريعية"
والرجال "المشرعنين"

هذه الأيام، الإيزيديون في الداخل الجنوبي من كردستان (لالش وتوابعها) قائمون على قدمٍ وساق. فهم يحضرون لمسودة أول قانونٍ رسميٍّ، قابلٍ للتداول والإعتماد في دوائر الدولة ومؤسساتها القضائية، خاصًة بالأحوال الشخصية، لسليبي الديانة الإيزيدية، في عموم العراق الكردي (وربما العراق العربي، لاحقاً). هذا القانون، الواقف على أبواب الصك، والمصادقة عليه، من أعلى مؤسسة تشريعية في الإقليم الكردي (البرلمان)، سيكون الأول من نوعه، في تاريخ هذه الديانة.

آخر الأخبار الواردة، اليوم (09.12.07) من باعدرة وخانك وشاريا (مراكز اجتماعات الرجال الإيزيديين)، تقول أن "أغلبية المجتمعين قد اقترحوا وربما اتفقوا على أنه ليس للمرأة الإيزيدية حق في التركة والإرث، إلا بموجب وصية". هكذا اقترح الرجال الإيزيديون التشريعيون (أو اتفقوا) على إخراج نصف الدين (المراة) من "شرع الله"، الذي يجب ألا يعلوه شرع (لا أرضي ولا سماوي)، في عدالته وحكمه!!!

فهل لأن الإيزيدية دينٌ اسمه رجل، فحسب؟
هل لأن الإيزيدية، هي دينٌ ملكٌ، وصكٌ "إلهي"، "منزّل"، للرجال فقط؟
هل لأن للرجال الإيزيديين حق في "ركوب" الدين، دون أن يكون للإيزيديات، ذات الحق، في ذات الدين، وذات الله، وذات الركوب؟
هل لأن الحكم، وتفصيل الشرع في الدين، هي "وظائف إلهية"، محصورة بالرجال فقط، دون النساء؟
هل لأن الله، إيزيدياً، أراد للرجال أن يكونوا "قوامين على النساء"، كما جاء في نص من نصوص الله، عربياً (القرآن)؟
هل لأن نصيب الرجال في الله ودينه، وفقاً ل"وصفات إلهية أكيدة"، هو أكبر وأكثر وأوسع من نصيب النساء فيهما؟
هل لأن الإرتكاب، إلهياً، هو في الإيزيدية أيضاً، "حقٌ أكيدٌ" للرجال "المؤكدين" من دون النساء؟
هل لأن النساء، إيزيدياً أيضاً، هن "ناقصات عقل ودين" كما تقول الأدبيات الإسلامية؟
هل لأن للرجال دينهم وللنساء دين؟
هل لأن للرجال الإيزيديين حقٌ في "الفوق" من الله، فيما لا يحق لنسائهم خلا تحته؟
أم أن وراء الاجتماعات، وشيوخها، وقوانينها "الرجولية"، وأكمتها ما وراءها؟

شخصياً، أنا لا أرى أية حاجة، الآن، في هذا الزمان المفتوح، المتقدم والمتحضر جداً، إلى سن أو صك قوانين، لا في الأحوال الشخصية، ولا في الأحوال الخارج شخصية، تستند إلى نصوصٍ تسبح في هالة من القدسية التي لا يجوز المساس بها، هي أصبحت أصلاً، تاريخاً أو شبيهاً به فحسب، أو "ماضياً مقدساً"، يمكن إعرابه، بإعتباره خيراً لكان وأخواتها المماضيات المتقدمات.

كل قوانين المجتمعات العلمانية، المتمدنة، الراهنة، والتي تفصل بين "دولة الله" ودول البشر، تقول: كل المواطنين، متساوون أمام القانون... الكل، هو من أجل الكل... لا شرع يعلوه على شرع القانون المدني، الوضعي، الأرضي... الله دولته وللشعر دولهم... في دول البشر المدنية، الوضعية، الكل متساوون أمام القانون فيما لهم (حقوق متساوية)، وفيما عليهم (واجبات متساوية).

ولا أدري كيف سيصادق برلمان كردستان (المدني المفترض)، على هكذا قانونٍ "مدنيٍّ" خاصًة بالأحوال الشخصية، لا شخصية للمرأة، ولا اعتراف بحقوقها المتساوية مع حقوق الرجل فيه، في وقتٍ لا يجوز له، كبرلمان "متحضر" (حسبما يُرَوَّج له)، أن يفرّق أو يميّز فيه، بين الرجل والمرأة، وأن يسقط المساواة المفترضة بينهما، كما جاء في المادتين 18 & 21 من دستور كردستان (المادة 18: المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات دون تمييز بسبب الجنس أو

العرق أو اللون أو اللغة أو المنشأ الاجتماعي أو الدين أو المذهب أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الانتماء السياسي والفكري.

المادة 21: تتمتع المرأة بالمساواة مع الرجل ويمنع التمييز ضدها وتكفل حكومة الاقليم تمتعها بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا الدستور وفي العهود والمواثيق الدولية المصادق عليها من قبل دولة العراق وعليها إزالة كل ما يعتبر عقبة تحول دون المساواة في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

فأية حقوق وأية مساواة مع الرجل، سيضمنها دستور كردستان وبرلمانه، للمرأة الإيزيدية(هنا مثلاً)، حين يسقط "الرجال الإيزيديين" حق الإرث عنها؟

ثم كيف سيرفض دستور كردستان "التمييز بسبب الجنس أو العرق أو اللون أو اللغة أو المنشأ الاجتماعي أو الدين أو المذهب أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الانتماء السياسي والفكري"، في ظل "قانون مدني" آخر متوازٍ، "يميز"(إيزيدياً هنا) بين الرجل والمرأة، أو الذكر والأنثى، تمييزاً أكيداً ومبيناً؟

أما مشكلة "المشرعين" الإيزيديين، "المشرعين الجدد، فيبدو أنهم يريدون ل"قانون" كهذا "اللاقانون" الخارج عن حق نصف المجتمع ونصف الدين، أن يكون، ليس لأن الدين والله هكذا أراد له ان يكون، فكان، بقدر ما هم أنفسهم يريدون(ربما لغاية في نفس "يعقوبهم") لهكذا "قانون"، خارج على كل القانون(أرضياً وسماوياً)، أن يحدث و يُصك ويكون. فهم، على ما يبدو، ينتقون من الدين والله، ما يتناسب و"رجال" الدين وشيوخه و"القوامين" عليه، فقط، دون نساءه.

ففي أحد الأسفار(الأقوال) القادمة من ثقافة الذاكرة الإيزيدية، ورد في سفر/ قول "الشيخ السراني" ما ترجمته:

حذاري لا تحرمن النساء من نصيبهن
لا تحرمهن من قسمتهن فيما تركه الأقربون
احفظوا لهن ورتتهن

وإذا المنية وافت الرب المعيل
فليس للإبن كل الحق في كل التركة
للبنات والزوجة حق فيما ترك، فأوصيكم بهن
للبنات بعض التركة، وللزوجة بعض منها
أما للإبن، فالبعض الثالث الباقي من بركات الله

الإبن والإبنة والزوجة سواء بسواء
للكل نصيبه في الرغبة بالحياة المستقيمة
وطيب العيش والسرور والنعمى

الشيخ والبير والعارف
في هاته الصورة، وضعوا الوصية للخلف
والسراني، هكذا شفاهاً، نقلها

(للمزيد من الإطلاع على هذا السفر، بلغته الأصلية/الكردية، يُنظر د. خليل جندي: به رن ز نه ده بي ديني نيزديان /صفحات من الادب الديني الايزيدي، مجلد 2، ص602-603 مطبعة سبيريز، دهوك، 2004)

المعروف في الأدب الديني الإيزيدي، هو ان المختصين، لم يفرقوا فيه، بين "أدب صحيح" وأدب ضعيف" أو "أدب محكم" و"أدب متشابه"، على غرار ما هو في الدين الإسلامي مثلاً، حيث هناك "سنة أو أحاديث صحيحة" وأخرى "ضعيفة"، وكذا "آيات محكمات" وأخرى "متشابهات".

في الإيزيدية، يعتبر كل ما جاء في ثقافة الذاكرة "المقدسة"، أدباً إيزيدياً "مقدساً"، يُعمل ويؤخذ به، ك"وصايا مقدسة"، على المستوى العبادوي، باعتباراه "علماً" دينياً خالصاً، منذ أيام الشيخ الإيزيدي الأكبر شيخادي(1070-1160).

والسفر المشار إليه آنفاً، "يشرع"، بوضوح لا لبس فيه، ويؤسس، دينياً أو تشريعاتياً، لحق المرأة الإيزيدية الكامل، في الميراث وكل ما يتركه الولدان والأقربون، سواءً بسواء، مع الرجل.

فلماذا يقفز الرجال الإيزيديون "المشرعون"، هكذا "إصطفائياً"، بدينهم، فوق دين نساءهم؟

لماذا لا يتخذون من السفر السابق، مثلاً، الفصح في عدالته، والمنصوص على المساواة الكاملة والأكيدة، بين دين الرجال ودين نساءهم، مصدرًا أساساً، أو بعض مصدر، لصك تشريعاتهم، "المصطفاه"، والخارجة على كل قانون مدني حديث، وكذا على كل العدل الوضعي كما الإلهي، على حد سواء؟

أما تاريخياً، فبالرغم من عدم وجود نصوص إيزيدية صريحة، تفصل في شئون "الملك الإيزيدي" (الإمارة مثلاً)، وافتقاد التاريخ الإيزيدي "المقدس"، إلى نصوص قوية، تؤسس ل"شرعية" الملك "المقدس" (لا للرجل ولا للمرأة) فيها، بالرغم من ذلك، فإن التاريخ الإيزيدي القريب، على مستوى الملك، يخبرنا كيف تبوأ المرأة الإيزيدية (سواءً بسواء، مع الرجل)، رأس الملك، إيزيدياً، ورأس الحكمة، في قيادة دفة الإمارة (أعلى سلطة إيزيدية دينية ودينيوية)، في تاريخين منفصلين، وعلى امتداد أكثر من عقدين من الزمان الأميري الحريري.

ميان خاتون، إسم غني عن التعريف، في تاريخ الملك الإيزيدي. هي بنت عبيد بك بن علي بك بن حسن بك بن جول بك، وزوجة ابن عمها، الأمير الإيزيدي المعروف علي بك بن حسين بك، والتي تسلمت بعد اغتياله سنة 1913 مقاليد سلطة الإمارة، وأدارت شئونها، فعلياً، ك"خليفة" فعلياً له، نظراً لصغر سن ابنهما الخليفة الحقيقي سعيد بك الذي كان يبلغ، تاريخياً، من العمر 12 عاماً. وعلى الرغم من محاولة بعض الرجال المتنفذين في داخل العائلة الأميرية (سيدو بك & اسماعيل بك) وخارجها (كبير وجهاء شنكال حمو شرو) النيل من ملك "الأميرة" ونفوذها السلطوي، إلا أن كلهم فشلوا فشلاً ذريعاً، فيما نجحت الخاتونة الإيزيدية، واستطاعت بذكائها الحاد وحكمتها الأميرية، أن توصل الإمارة تحت قيادتها إلى يدي ابنها سعيد بك. وبعد وفاة هذا الأخير (الأمير السابق) في أواخر تموز من سنة 1944، تولت الأميرة ميان خاتون الجدة، شئون إدارة الإمارة، للمرة الثانية من جديد، واختارت حفيداً لها، وهو "تحسين بك" (الأمير الراهن لعموم الإيزيديين قاطبة) ذي الثلاثة عشر ربيعاً، أميراً "قادمًا" على الإيزيديين. وهو الأمر الذي "شرع" للأمير الصغير آنذاك، تولى دفة الإمارة لاحقاً، وذلك مباشرة بعد وفاة جدته، في أحد أيام الشتاء من سنة 1956. (للمزيد من التفاصيل، حول تاريخ وشخصية الأميرة الفولاذية ميان خاتون، يُنظر: عيدو بابا شيخ: ميان خاتون والسلطة، مجلة روز) صادرة عن مركز الإيزيدية خارج الوطن/ألمانيا)، عدد 5&4، 1998، ص 79-83.

والحال، فلا النصوص الإيزيدية، تحرم نصف الدين المتمثل بالمرأة، من حقوق "شرعها" وأوصى بها الله العادل، في "كتبه العادلة"، ولا تاريخ الملك الإيزيدي، متمثلاً بأعلى سلطة في رأس الإمارة، منع (أو يمنع) على الأنثى الإيزيدية، حق الملك والورثة، مع الذكر سواءً بسواء.

لا شك، هناك في الإيزيدية، كما في كل دين، نصوص "رجعية"، و"متخلفة"، لا تتماشى وشرائع الله "الحديث" و"المتجدد"، باستمرار. ولكن الإصلاح هو قدر الإنسان، مثلما هو قدر الله نفسه، حسبما يخبرنا تاريخهما.

الإصلاح الديني الذي حدث في أوائل القرن السادس عشر الميلادي، وبدأ مع أفكار مؤسس المذهب البروتستانتي، المصلح الديني الألماني الشهير مارتن لوتر (1483-1546)، هو الذي أنقذ المسيحية من السقوط الذريع، ومن ظلمات القرون الوسطى، و"ديكتاتورية الكنيسة"، و"بابويتها المتعجرفة"، و"محاكم تفتيش"ها، و"صكوك غفران"ها، وإلى سوى ذلك من مخلفات "الدين الرجعي"، المحكوم بعصي "ظلال الله" على الأرض، الرجعيين.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، العهد الجديد، أي الكتاب المقدس الراهن للمسيحية، هو عبارة عن أربعة أنجيل (إنجيل متى، إنجيل مرقس، إنجيل لوقا، إنجيل يوحنا). والمعلوم هو، أن عدد الأنجيل كان يربو إلى ستة عشر إنجيلاً. فالعهد الجديد الحالي، "المشذب"، و"المصطفاه"، قد أثبت أرنيوس أنجيله الأربعة عام 209م، وذلك قبل الإعلان عنها، رسمياً، في مجمع نيقية سنة 325م، لترتقي إلى درجة الألوهية، باعتبارها كلاماً مقدساً.

إذن، تاريخ الدين/ كل الدين وكل الله، يخبرنا، أن الدين الذي لا يتغير، ينقرض. والله الذي لا يتجدد، يموت.

ولكن الغريب، وفي هذا الزمان المفتوح، على الحريات المفتوحة، والدين المفتوح، والله المفتوح، والعبادات المفتوحة، لا بل والأنكى، أن يطلع علينا المجلس الروحاني الإيزيدي، ببيان، يطلب فيه من "رؤساء عشائره" و"مخاتيريه"، و"مقفييه"، "الإستفتاء" على قانون "مدني"، بخصوص حصة الأنثى في الميراث!!! والأسئلة التي تطرح نفسها بنفسها، بقوة، ههنا، هي: متى كانت "القوانين المدنية"، وقوانين "الأحوال الشخصية"، من اختصاص شيوخ و رؤساء عشائره، لا يفكون الحرف وأخوانه؟

لماذا لا يُعطى الخبز للخباز وإن أكل نصفه، كما يُقال؟

أي "قانون مدني"، هو ذا الذي ينتظره "المجلس الروحاني"، من "رؤساء أميين" 100%؟

أي برلمان "مدني"، يمكن له، أن يصادق على هكذا قانون خارج على العقل، أقل ما يمكن أن يقال فيه، أنه "رجعي" 100%؟

إلى متى ستظل "دساتيرنا المدنية" حبراً "مدنياً"، على ورق وللورق؟
إلى متى سيصنع قوانيننا "رجال" غير مناسبين، في الزمان الغلط والمكان الغلط؟
وإلى متى سيركب ، شيوخ الأحزاب، وشيوخ القبائل، وشيوخ الأديان، أوطاناً وأدياناً وقوانين "مدنية"، مفروغة من نصفها، ولا نساء فيها؟

كفى احتكاراً لله وكفى تحقيراً لدينه!
فالله في كل الدين، أكبر، من أن يفتي بحكمه، بضع رجالٍ أو شيوخٍ أميين، تخرجوا من دكاكين أمية، لا يذكرون الله، إلا في كونه، "ذكراً" كبيراً.

*إشارة: أرسل هذا الكتاب، مفتوحاً، إلى ما يسمى ب"المجلس الروحاني الأعلى"، عبر موقع "بحراني" المهتم بشئون الأقليات، في التاسع من ديسمبر/ كانون الأول الجاري.

المرأة الايزيدية بين الإرث والارث.

صائب خدر نايف

(مقترح)

عندما اقترح الزعيم عبد الكريم قاسم (أعدم 1963) مساواة المرأة مع الرجل في الميراث بنصوص أحكام قانون الأحوال الشخصية العراقي النافذ رقم 188 لسنة 1959 (المعدل) الذي صدر إبان عهده، وظهور الكثير من المؤيدين لهذا المقترح من نخب العراق الثقافية وقتها ومنها المرحومة نزيهة الدليمي (ت 2007) ، انتفض رجال القبائل والعشائر العراقية ورجال الدين بمعارضة شديدة للمقترح أعلاه ، حتى قيل بأن هذا المقترح كان من احد الأسباب التي أدت إلى التأمير على عبد الكريم قاسم وإعدامه في العام المذكور، هذا ويذكر بان قانون الأحوال الشخصية العراقي الحالي رقم 188 لسنة 1959 (المعدل) يعد من أفضل القوانين المنظمة لحياة الأسرة في العالم العربي بالرغم من الملاحظات الكثيرة عليه ومنها ما يخص حقوق المرأة أيضاً .

المثال أعلاه - بقياس مع الفارق- لحالة تعيشها الأجواء الثقافية الايزيدية اليوم على وقع مناقشات مصيرية فيما يتعلق بميراث المرأة ومهرها بين مؤيد لمنحها الإرث وبين معارض له ، وأنصار المرأة والمطالبين بحقها في الميراث هم من المثقفين والجيل الفكري الحديث والمعاصر ، أما المعارضين فهم القبليين والعشائريين أو أصحاب الفكر الكلاسيكي التقليدي الذين يصرون على بقاء المرأة في الإطار المرسوم لها منذ القدم (البيت ، الزوج، التبعية ، وأخر من يتكلم ... الخ) ، وما من شك بأن كل من الفريقين له آراءه ووجهات نظرة التي يدعمها بأسانيد وحجج لا يقبل غيرها في النقاش ، ما من شك أيضاً بأن مجتمعنا العراقي والاييزدي هو مجتمع قبلي بامتياز لهذا فرجحان الكفة للفكر العشائري هي التي تلوح بالأفق وان كنا لسنا معها .

ولكي نفوت الفرصة عليهم وان لا نمنع المرأة من الميراث قطعاً لأن هذا إجحاف بحقها كونها من نفس الرحم الذي ولد منه الرجل وهي أصل الحياة فلولا المرأة ما خلقنا أجمعين فلها ومنها نموت ونعيش ، لذا نرى وجوب الخروج من هذا النقاش بحلول وسطية تناسب الجانبين وبما يخدم المرأة في المقام الأول.

فأقترح أن يتم في الحالات الاعتيادية منح المرأة نصف ميراث الرجل ، على أن يعطى لها أرثٌ مساوياً مع الرجل في الحالات التالية وهي:-

1. المرأة (البابير) أو (العانس) (غير المتزوجة) نرى منحها ميراث يساوي ميراث أخيها الرجل لانتفاء المعيل لها بعد وفاة المورث الأب.

2. المرأة المطلقة والتي ليس لديها معيل من ابن أو أقارب فتأخذ ما يساوي مقدار الرجل بالميراث لانتفاء المعيل لها بعد وفاة الزوج.

3. الفتاة لا أشقاء لها (الوحيدة) . تمنح المرأة التي ليس لديها من الإخوة والأخوات ميراث والديها حتى وان كانت متزوجة أو لديها معيل وذلك لعدم وجود وارث شرعي غيرها للأب من النسب.

ففي الحالات أعلاه نرى أن تمنح المرأة ميراثها كاملاً مساوياً للرجل ، وذلك كما ذكرنا لانتفاء صفة المعيل سواء الزوج أو الأب أو لعدم وجود وارث شرعي غيرها كما في الحالة الثالثة.

وبالرغم من أن هذه المقترحات قد لا تقابل بالرضا من قبل الكثيرين لكن كما ذكرنا يجب أن نفوت الفرصة بما يضمن حقوق ومصالح المرأة ومكانتها، ولا ننسى بأن المرأة الايزيدية اليوم تمكنت من إبراز وجودها في شتى ميادين الحياة المختلفة ، فهضم حقها ومنعها من الميراث يعتبر إجحاف لها وإنصافها يعتبر احترام لها، فالمفاهيم تختلف اليوم عن السابق فالمرأة ليست حبيسة أفكار الرجل ودكتاتوريته الذكورية المعهودة وإنما هي إنسانة يجب أن تعيش كما يعيش الرجل.

ولا ننسى أن نذكر من الناحية القانونية بأن الايزيدية هي الديانة الوحيدة في العراق التي مازالت لحد اليوم لم تنظم أمورها الشخصية والعائلة والمسائل القانونية المتعلقة (بقانون موحد) بالرغم من قيام إتباع الأديان الأخرى بتنظيم أمورهم بقوانين ولوائح تنظيمه نظمت أمورهم الأسرية بما يوافق توجهاتهم الدينية والشرعية ، عسى أن يتم الاتفاق وان ننجح بهذه التجربة القانونية الأولى لنا بما يخدم الأسرة الايزيدية ويرسم صورة جديدة وجميلة لنا أمام العالم اجمع.

الهند / دلهي

2007 /12/11

Saib_khidir@yahoo.com

الرجل الشرقي .. وعقدة الخوف (الباطنية) من المرأة ومن التحضر!

صبحي خدر حجو

2007 / 12 / 11 - المانيا

الرجل الشرقي عموماً ، و الشرق الاوسطي خصوصاً، المرتبط بالمفاهيم الدينية التي كوَّنت نظريتها عن المرأة ، في عصر انتصار المفاهيم وافكار الاقطاعية وسيادتها على المجتمعات البشرية قبل الالف السنين ، فهي انعكاس لتلك المفاهيم تماماً . يعيش هذا الرجل ، منذ تلك الحقبة السحيقة في التاريخ بين رغبتين لا ثالث لهما ، يموت في حب المرأة والاستحواذ عليها وتملكها ، واقصى اشكال الحقد عليها واستصغارها . وما اصعب العيش بين مفهومين متناقضين الى اقصى الحدود ، ولكن الرجل الشرقي بامكانه فعل ذلك ، حتى لو امتد به الدهر آلاف سنين اخرى ، و حتى لو توصلت بقية البشرية الى اقصى درجات التطور والرقى !... ما هذا " الانسان " العصي على التطور ، تراه من جهة ، حتى لو باع املاكه وملابسه ونفسه ! او اضطر لاقتراف جريمة قتل او مختلف الموبقات والكذب ايضا ، فقط ليحصل على ميتغاه من المرأة ، ودفاتر التاريخ مليئة حد التخمة ، بالافعال القبيحة واستجداءات اشباه الرجال ممن كانوا ملوكا او امراءاً ، او اباطرة ، او اغنياء و اصحاب املاك لا يحدها النظر ، او حكاما جبابرة يحكمون شعوبهم بالحديد والنار ، ، وهذا القياس يشمل عامة الرجال بما فيهم ذوي الشوارب الغليظة ايضا ، ومعهم الفقراء وحتالة المجتمع . وهم في ظاهر الامور وامام الملاء ، لا عدو لهم في الكون سوى المرأة ، وبامكانهم ، وبأما فعلوها ان يبينوا ويظهروا فحولتهم ورجولتهم على المرأة ولاي سبب كان ، حتى التافه منه ، امام المجتمع طبعاً ، ولكنهم في الليل يزعون تلك التكبيرة الرجالية ، وينحولوا الى خراف ونعاج ، ولكن دون صوف ، يركعون امام المرأة ، ولا يبقون على شكل من اشكال التذلل لا يقدمون عليه ، فقط ليقبلوا اقدامها !! هذا الرجل الشرقي الذي تعود ان يحمل في فكره وجسده اقصى تناقضات الكون ، فهو مثلا ، يستطيع ان يستخدم كل التقنيات المتطورة الحديثة ، الكمبيوتر وحدث الهواتف النقالة ، ووسائل المواصلات الحديثة ، والكثير من الاجهزة التي لم نراها او نسمع بها بعد ، وعقله مستعد ان يستوعب هذه التقنيات بهذه الدرجة اوتلك ، وفي خضم انشغاله بهذه الحياة ، واذا اقتضت مصلحته

الشخصية او اشباعاً لنزواته ، فهو مستعد ان يتخلى عن بعض المفاهيم القديمة حتى وان كان لبعضها " قداسة ما " ! في نفسه ، ولكنه غير مستعد ان يتنازل قيد شعرة عن نظرتة و موقفه الرجعي المتخلف من المرأة . .

هالتي بعض الاستفتاءات ذات النتائج (البائسة) ، او آراء ونتائج اجتماعات بعض المجمعات الايزيدية ، التي نشرت على الانترنت حتى الان ، وحسبها اول الامر (مع اعتزازي بمبدأ احترام الرأي الاخر) ، انها مباراة واستعراض لاطهار اكثر القدرات والعضلات العشائرية وافكار التخلف الى الوجود ، لقد استجمع العشائريون وذو الافكار التي ما زالت في بعض جوانبها منسدة الى زمان يمتد الى ما قبل قرون سحيقة ، استجمعوا قواهم وبرزوا كل شجاعتهم وفحولتهم ، ليكونوا " قوامون على النساء " لا غير !! ابدأ لم يظهروا مثل هذه " الشجاعة " عندما كانوا يسحقون من قبل اعدائهم الطبيين او القوميين او الدينيين ، و لا ضد اعداء اغتصبوا حقوقهم واملاكهم وكرامتهم ، وحتى ان اساءوا احيانا الى مقدساتهم ، كانوا ضعفاء على الدوام حتى امام الاعداء الاقل شاناً ... يقفهم المرء المنصف كيف يكون وضع الاقلية الضعيف بين الاكثرية الكارهة ، ولكن يستعصي الفهم على المرء عندما يرى كل هذا التمسك اللامعقول بافكار التخلف ، عندما يلاحظ ان كل هذا التطور الذي يجري حولنا لم يستطع ان يزيح ولو بعض الذرات من ذلك الغبار الذي يغطي ادمغة البعض ، ومن المحزن ان هذا البعض ما زال يشكل كثرة كثيرة ومتنفذة بين القوم ! . .

كم كنا نعوّل على شريحة المثقفين ، التي اصبحت في توسعها وكثرتها تعادل الشرائح الاخرى في المجتمع الايزيدي ، ولكن كانت الصدمة كبيرة ، عندما لا يكون لها وجود او أي شكل من اشكال الظهور في مثل هذه المواقف الحاسمة ، في استفتاءات او اجتماعات عامة وفي مجمعات !! اين هو صوت المثقفين والمتعلمين في تلك المناطق ، عندما يعلن المذبح او عراب الاجتماع في مجمع خانك (دهوك) وعشيرة الهسكان (سنجار)، ان التصويت لاستمرار حرمان المرأة من الميراث هو 100% ، هللوا!!!! فقد انتصر التخلف الايزيدي على التطور بكل جبروته!!!!!! . والاغرب من هذا ، عندما يتحفنا مركز لالاش باعذرة ، وبكل روح حيادية ودم بارد ! ، ويكاد المرء ان يشق " زيقه " بالنسبة الرائعة لطالبات (بنات) (خمسون طالبة) بالتأكيد ، لم يكن لهن اية شوارب ! ، عندما يصوتن بنسبة (74%) ضد حصول المرأة على الميراث!! .. كثيرة هي الغرائب التي يلاحظها المرء في تلك الاستفتاءات ، التي اريد لها ان تكون هكذا وبمثل هذه النتائج الهزيلة .. هل من الصواب ان يترك امر هذه الاستفتاءات لقوى عشائرية او مخاتير ورؤساء عشائر ؟ النتيجة هي معلومة مسبقاً ، ولا حاجة لان يتعب المرء نفسه في متابعة البقية من المجمعات والقرى ، فالنتائج واضحة وضوح الشمس ! . وهل هي الطريقة المثلى لاستفتاء الناس في مثل هكذا موضوع خطير ؟ . والغريب ايضا في هذا الامر مواقف مراكز لالاش التي ترعى مثل هذه الاستفتاءات ، وبصرامة يشم منها رائحة غريبة ، اذ لا تعليق منهم ولا خبر ولا حتى رأي عن هذه الاستفتاءات وكأنهم مكلفون باخراجها بهذه الطريقة وبهذه النتائج ! ، في الوقت الذي اسم هذه المراكز ومهماتها هي ثقافية ، اين دورها في التعليق او مناقشة هذه النتائج الهزيلة ، او اضعف الايمان الاعلان عن موقف واضح ومحدد ، فاما هنا ، او هناك ..

منذ زمن بعيد ، وفي بحثي عن المرأة الايزيدية المنشور قبل سنوات في مجلة روز، كنت قد اكدت ، وما زلت اؤكد على خطل وخطأ ترك مهمة وضع قانون الاحوال الشخصية على عاتق قوى وناس عشائريين ومخاتير ورجعيين ، او الاستناد الى رأي رجال الدين ، ويضطر المرء والافضل له ان يلجأ الى حقائق مرة تعود لغيره ، ولكنها في كل الاحوال افضل من " حقائقنا" الاكثر مرارة . فعلا وبصراحة ، نحن لسنا بحاجة نهائياً لاي قانون للاحوال الشخصية في الوقت الراهن ، فالقانون رقم 188 لسنة 1959 المعدل ، يلبي الحاجة بشكل افضل بما لا يقاس من آراء عشائرننا ومخاتيرنا وشيوخنا ورجال ديننا .

في مثل هكذا حالات تراجيدية ، و عندما تظهر الشرائح المتنفذة في المجتمع الايزيدي بهذه الصورة البائسة ، وبما تعكسه من تخلف عن الايزيدية ، يريد المرء احيانا ان يقول لهذا المجتمع وداعاً ، التعب معك بدون فائدة !! ، لولا تلك الوشائج والواصر والمبادئ التي لا تقبل ان تفك اسر الانسان او تعتقه ، فيبقى الامل قائماً في الحقيقة الابدية القائلة ، ان ليس هنالك شئ في الكون يستعصي على التطور او يقف في وجهه ، ان عاجلاً او آجلاً .

انها عملية صراع ومعركة فكرية وثقافية كبيرة ، وعلى الكتاب والمثقفين والمتعلمين وكل انسان ايزيدي (من الجنسين) له حس وایمان بالتطور وحقوق الانسان ، وله الرغبة من الانفكاك من بعض الترهات القديمة ، عليه ان يشارك بكل فعالية وجدية في كل الفعاليات التي يستطيع ان يؤكد حضور الافكار الجديدة النيرة والمشرقة ، وان يبشع ويمزق تلك الشرفقات والافكار والتخيلات الغريبة ، التي لم تعد تنفق وتتلاءم مع روح التطور والعصر الحديث . وعلى المرأة بشكل خاص مثقفات وطالبات ودارسات وذوات الروح المتحررة وربات بيوت ، ان يضاعفن الجهد من اجل الاسهام بشكل افضل في المعركة الدائرة بين رموز الجهل والتخلف ، وبين رموز الثقافة والحق والحداثة ، فهي معركة تستحق كل جهد وتعب وتضحية ، و لانها تتعلق بأمل الانسان و صانعة الحياة دائماً ، المرأة ، التي هي الام والاخت والابنة والزوجة والصديقة ، والتي هي رمز الكون والحياة بذاتها .

كيف نسمى المرأة بشريكة حياة الرجل بدون حقوق ؟

سمكو درويش حراقي

12*12*2007

المانيا

ان ما يدور هذه الأيام من صراعات داخل الهيكل الاجتماعي الأيزيدي هو للقضاء على حقوق المرأة تماماً !! والتي وحدة الأيزيدية في كوردستان على المرأة المسكينة وحرمانها من حقوقها في الورث وفي مقدمتهم سمو أميرنا والمجلس الروحاني الأعلى و رؤساء العشائر وما يسمونهم بالمتقفين ! والمراكز الثقافية وووو! وهم تاركين كل المعانات التي يمر بها الإنسان الأيزيدي في الوقت الراهن من خطورة الوضع القائم في العراق بشكل عام وفي كوردستان وخاصة منطقة شنكال وسيبا وشيخدري وكر عزيز المهذومة بسبب العمل الأرهابي الجبان !!! وبدلاً أن يقوموا ببعض الاصلاحات ومعالجة الأمور الضرورية المتراكمة على كاهل الأيزيدياتي مثل الخطر الأرهابي على أبناء الأيزيدية والمشاكل الداخلية مثل المهر وهجرة شبابنا الجماعية الى الخارج وأنشاقات في صفوف المتقفين هنا وهناك ! أو العمل على وحدة الأيزيدية في الداخل والخارج والى اخره وهم تاركين كل الضروريات الملحة وراكضين وراء المرأة المسكينة التي راضية بلقمة العيش بعيداً عن التفكير بالورث بل ماتعانيها الأن من خوف وقلق والتفكير بالمستجدات الخطيرة التي سوف تواجهها في أي لحظة اودقيقة يستشهد فيها أحد أعزائها وأن تستقبل عزيزها وفواذاها أمأبنها أوأبيها أو أخيها أو زوجها {شريك حياتها} بسبب القتل العشوائي الأجرامي الذي يستهدف ابناء الأيزيدية من قبيل الأرهابين!!! وأشد الألم تعانيها في تلك اللحظات وهي الام والاخت والزوجة وأما الرجال يتوحدون عليهم لكي يحرموها من نصيبها من الورث لدى والديها ؟ وكأنها هي السبب في أنعدام حقوقهم من مناصب وترقيتهم لدى الدوائر الحكومية ؟ ولو نأتني ونقارن دور المرأة والرجل في العائلة لوجدنا أن نسبة أتعاب ومعاناة المرأة في الحياة اليومية في العائلة تساوي 80% أما الرجل يساوي اقل من 20% فلماذا هذا الظلم على الأقل بالتساوي من أجل راحة ضميركم ولكن الحق معكم أيها الرجال لو شاء الله وجعلكم أن تلعب دور المرأة سنة واحدة حين ذلك كنتم توافق على تقدير المرأة و وحدة الرجل والمرأة معاً بالمساواة وفي جسد واحد !!! وأن ما نشاهده هنا في ألمانيا وأوربا من مساواة في حقوق المرأة مع الرجل هي السبب في هجرة كثير من الفتيات بسبب مشاكلكم الاجتماعية من ناحية الزواج ولانها اي بنت تريد ان تتزوج و اول شروطها يجب ان يكون خطيبها من الخارج ولانها تريد ان تتمتع بحقوقها في الخارج بسبب أنعدام حقوقها في وطنها ؟ بين أهلها ؟ وبقراركم حرمان حقوق المرأة سوف يزيد من { البلة بلوة } وان الان اكثر من 30% من الفتيات والنساء هن مثقفات مثل الأخت عروبة بايزيد بك كاتبة وهي رئيسة تحريرمندی أنا حرة والأخت سندس سالم النجار وهي كاتبة وشاعرة وتعمل عضو في البيت العراقي في النمسا والأخت عاليا بايزيد بك كاتبة وشاعرة والأخت المحامية ببداء سالم النجار والأخت نوهات ختاري رئيسة تحرير موقع ختارة الجديد وكثيرين من المثقفات وهناك عدد كبير من الطالبات في تكلمة دراسية اوخريجات اوموظفات لدى دوائر الدولة ومنهم السيدة مريم بابا شيخ عضوة في البرلمان الكوردستاني والأنسة الدكتورة فيان دخيل عضوة في لجنة المادة 140 ورئيسة منظمة الرحمة الخيرية وهذين الأختين وبعض الموظفات الأخرى سوف ينال حقوقهم من حكومة كوردستان وأنتقادي الأخوي لهن و نناشدهن و نناشد جميع اللواتي لهم مسؤولية في الشأن الأيزيدي على أن يلعبوا دور هن ليست بالمثل القائل { أني أش عليا } بل أن تستكروا وتقدموا احتجاجات ومظاهرات على هذا القرار الجائر بحق المرأة الأيزيدية !!! يذكرني حديث عندما كنت طالب في الصف الخامس أبتدائي وعندما نجحت الى الصف السادس وفي بداية السنة الدراسية في الصف السادس واول يوم دوامنا فيه كان الأستاذ أنطوان الله يذكره بالخير اول من دخل الصف وطلب من طلاب الصف أن يسأل كم سؤال عن السنة الماضية للصف الخامس مادة التاريخ وسألني بالتحديد ماذا قال طارق بن زياد لعساكره عندما دخل أسبانيا ؟ وبهذا أني صفت ولم أذكر ولم أستطيع أن أجابه ! وقال لي انت مثل بول البعير ترجع للوراء !!! وبهذا وفقت جامداً من الخجل وتذكرت مقولة القائد العربي طارق بن زياد بعد دخوله الى اسبانيا قام بحرق جميع سفنه وقال لجيشه البحر من ورائكم والعدو من امامكم وليس لكم المفر الى ان تقاتلوا وبهذا فرك الأستاذ أنطوان رأسي وقال أبني نحن في تقدم يجب أن لا نتأخر ولأنه عجلة التاريخ في تقدم وبهذا أوجه ندائي

الى سمو الأمير تحسين بك والمجلس الروحاني والمتمثلين بالشأن الأيزيدي مراجعة قرارهم بأعطاء حق المرأة في الورث على الأقل نسبة ومراعاتها من أجل حقوقها كأنسانة وشريكة حياة الرجل فأين حقوق تلك الشراكة في الحياة الزوجية ولأننا في زمن التطور والتكنولوجيا فإن المرأة سوف تنال حقوقها عاجلاً أم أجلاً ونتمنى لو تراجعوا في قراركم وأن المصادر التاريخية تؤكد حقوق المرأة منذ العصور القديمة أكثر من الرجل لقد أختلفت نظرة الشعوب إلى المرأة عبر التاريخ ففي المجتمعات البدائية الاولى كانت غالبيتها امومية، وللمرأة السلطة العلي . ومع تقدم المجتمعات وخصوصا الحضارات القديمة لحوض الرافدين، اصبحت الحرب وظيفة الرجل الرئيسية مما اعطاه افضلية اجتماعية. لذلك ليس من الغريب ان الشريعة الاولى ظهرت في حوض الرافدين، مثل شريعة[اورنامو] التي شرعت ضد الاغتصاب وحق الزوجة بالوراثة من زوجها. شريعة [اشنونان] اضافت إلى حقوق المرأة حق الحماية ضد الزوجة الثانية. وشريعة بيت عشتار حافظت على حقوق المرأة المريضة والعاجزة وحقوق البنات الغير متزوجات. واخيرا فقوانينحمورابي التي احتوت على 92 نصا من اصل 282 تتعلق بالمرأة. وقد اعطت شريعة حمورابي للمرأة حقوقا كثيرا من اهمها: حق البيع والتجارة والتملك والوراثة

والتوريث، كما ان لها الاولوية على الزوجة الثانية في السكن والملكية وحفظ حقوق الوراثة والحضانة والعناية عند المرض. كما شهد للعصر البابلي بوصول ملكة سمير اميس إلى السلطة لمدة خمس سنوات. في العهد الإغريقي لم يكن للمرأة الحرة الكثير من الحقوق، فقد عاشت مسلوحة الإرادة ولا مكانة اجتماعية لها وظلمها القانون اليوناني فحرمت من الإرث وحق الطلاق ومنع عنها التعلم. في حين كانت للجواري حقوقاً أكثر من حيث ممارسة الفن والغناء والفلسفة والنقاش مع الرجال. في مدينة إسبارطة اليونانية كان وضع المرأة أفضل، فقد منحت المرأة هناك حقوق حيث حصلت على بعض المكاسب التي ميزتها على أخواتها في بقية المدن اليونانية وذلك بسبب انشغال الرجال بالحروب والقتال. ومع تقدم الحضارة الإغريقية وبروز بعض النساء في نهاية العهد الإغريقي إزدادت حقوق المرأة الإغريقية ومشاركتها في الاحتفالات والبيع والشراء، لم يكن ينظر للمرأة كشخص منفرد وإنما جزء من العائلة وبالتالي فإن الحقوق كانت على قيم مختلفة عما نعرفه اليوم ومن الصعب المقارنة على اسس القيم الحالية. ولكون المرأة جزء من العائلة فإن الاساس هو الحقوق التي تتضمن الانسجام والبقاء، لذلك كانت العائلة تخضع للرجل الذي يتولى حماية العائلة.

في العصر الروماني حصلت المرأة على حقوق أكثر مع بقائها تحت السلطة التامة للأب أو لحكم سيدها أن كانت جارية، أما المتزوجة فقد كان يطبق عليها نظام غريب أما أن تكون تحت سلطة وسيادة الزوج أو أن تعاشر زوجها وتبقى مع أهلها وسلطتهم. وقد تركت لنا الآثار الكثير من المعلومات التي تشير إلى ان امرأة كانت تصبح قاضي وكاهن وبائع ولها حقوق البيع والشراء والوراثة كما كان لديها ثرواتها الخاصة. في عهد الفراعنة في مصر كانت للمرأة حقوق لم تحصل عليها أخواتها في الحضارات السابقة. فقد وصلت للحكم وأحاطتها الأساطير. كانت المرأة المصرية لها سلطة قوية على إدارة البيت والحقل واختيار الزوج، كما انها شاركت في العمل من أجل إعالة البيت المشترك. كان الفراعنة يضحون بالمرأة للنيل تعبيراً عن مكانتها بينهم، إذ يضحى بالفضل والاجمل في سبيل الحصول على رضی الالهة. أما في الصين فقد ظلمت المرأة ظلماً كبيراً فقد سلب الزوج ممتلكاتها ومنع زواجها بعد وفاته، وكانت نظرة الصينيين لها كحيوان معنوه حقير ومهان. وفي الهند لم تكن المرأة بحال أحسن فقد كانت تحرق أو تدفن مع زوجها بعد وفاته. وفي فارس منحها زرادشت حقوق اختيار الزوج وتملك العقارات وإدارة شؤونها المالية، ولازالت المرأة الفارسية تتمتع حتى الان بوضع اجتماعي أفضل من نظيرتها العربية.

المسيحية اعتبرت المرأة والرجل جسدا واحداً، لاقوامه ولا تفضيل بل مساواة تامة في الحقوق والواجبات. وحرّم الطلاق وتعدد الزوجات، واعطيت قيماً روحية اكبر. واعطيت لمؤسسة الزواج تقديساً خاصاً ومساواة في الحقوق بين الطرفين. اما الايزيدية أما مشكلة "المشرعين" الإيزيديين، "المشرعين" الجدد، فيبدو أنهم يريدون لـ"قانون" كهذا "اللاقانون" الخارج عن حق نصف المجتمع ونصف الدين، أن يكون، ليس لأن الدين والله هكذا أراد له ان يكون، فكان، بقدر ما هم أنفسهم يريدون (ربما لغاية في نفس "يعقوبهم") وهكذا "قانون"، خارج على كل القانون (أرضياً وسمائياً)، أن يحدث و يُصك ويكُون. فهم، على ما يبدو، ينتفون من الدين والله، ما يتناسب و "رجال" الدين وشيوخه و "القوامين" عليه، فقط، دون نسانه. ففي أحد الأسفار (الأقوال) القادمة من ثقافة الذاكرة الإيزيدية، ورد في سفر/ قول "الشيخ السراني" ما ترجمته:

حذاري لا تحرمن النساء من نصيبهن
لا تحرمن من قسمتهن فيما تركه الأقربون
احفظوا لهن ورتتهن
وإذا المنية وافت الرب المعيل
فليس للإبن كل الحق في كل التركة
للبنات والزوجة حق فيما ترك، فأوصيكم بهن
للبنات بعض التركة، وللزوجة بعض منها
أما للإبن، فالبعض الثالث الباقي من بركات الله
الإبن والإبنة والزوجة سواء بسواء
للكل نصيبه في الرغبة بالحياة المستقيمة
وطيب العيش والسرور والنعمى
الشيخ والبير والعارف
في هاته الصورة، وضعوا الوصية للخلف
والسراني، هكذا شفاهاً، نقلها

(للمزيد من الإطلاع على هذا السفر، بلغته الأصلية/الكردية، يُنظر د. خليل جندي: به رن ز نه ده بي ديني نيزديان /صفحات من الادب الديني الايزيدي، مجلد 2 ، ص602-603 مطبعة سبيريز، دهوك، 2004) المعروف في الأدب الديني الإيزيدي، هو ان المختصين، لم يفرقوا فيه، بين "أدب صحيح" و"أدب ضعيف" أو "أدب محكم" و"أدب متشابه"، على غرار ما هو في الدين الإسلامي مثلاً، حيث هناك "سنة أو أحاديث صحيحة" وأخرى "ضعيفة"، وكذا "آيات محكمات" وأخرى "متشابهات".

في الإيزيدية، يعتبر كل ما جاء في ثقافة الذاكرة "المقدسة"، أدباً إيزيدياً "مقدساً"، يُعمل ويؤخذ به، كـ"وصايا مقدسة"، على المستوى العبادوي، بإعتباره "علماً" دينياً خالصاً، منذ أيام الشيخ الإيزيدي الأكبر شيخادي(1070-1160). والسفر المشار إليه آنفاً، "يشرع"، بوضوح لا لبس فيه، ويؤسس، دينياً أو تشريعاتياً، لحق المرأة الإيزيدية الكامل، في الميراث وكل ما

يتركه الولدان والأقربون، سواءً بسواء، مع الرجل. فلماذا يقفز الرجال الإيزيديون "المشرعون"، هكذا "إصطفائياً"، بدينهم، فوق دين نسائهم؟ لماذا لا يتخذون من السفر السابق، مثلاً، الفصح في عدالته، والمنصوص على المساواة الكاملة والأكيدة، بين دين الرجال ودين نسائهم، مصدرراً أساساً، أو بعض مصدر، لصك تشريعاتهم، "المصطفاء"، والخارجة على كل قانون مدني حديث، وكذا على كل العدل الوضعي كما الإلهي، على حدّ سواء؟ أما تاريخياً، فبالرغم من عدم وجود نصوص إيزيدية صريحة، تفصل في شئون "الملك الإيزيدي" (الإمارة مثلاً)، واقتقاد التاريخ الإيزيدي "المقدس"، إلى نصوص قوية، تؤسس لـ "شرعية" الملك "المقدس" (لا للرجل ولا للمرأة) فيها، بالرغم من ذلك، فإن التاريخ الإيزيدي القريب، على مستوى الملك، يخبرنا كيف تبوأ المرأة الإيزيدية (سواءً بسواء، مع الرجل)، رأس الملك، إيزيدياً، ورأس الحكمة، في قيادة دفة الإمارة (أعلى سلطة إيزيدية دينية ودينية)، في تاريخين منفصلين، وعلى امتداد أكثر من عقدين من الزمان الأميري الحيري.

ميان خاتون، إسم غني عن التعريف، في تاريخ الملك الإيزيدي. هي بنت عبيد بك بن علي بك بن حسن بك بن جول بك، وزوجة ابن عمها، الأمير الإيزيدي المعروف علي بك بن حسين بك، والتي تسلمت بعد اغتياله سنة 1913 مقاليد سلطة الإمارة، وأدارت شئونها، فعلياً، كـ "خليفة" فعلياً له، نظراً لصغر سن ابنهما الخليفة الحقيقي سعيد بك الذي كان يبلغ، تاريخئذ، من العمر 12 عاماً.

وعلى الرغم من محاولة بعض الرجال المتنفذين في داخل العائلة الأميرية (سيدو بك & اسماعيل بك) وخارجها (كبير وجهاء شنكال حمو شرو) النيل من ملك "الأميرة" ونفوذها السلطوي، إلا أن كلهم فشلوا فشلاً ذريعاً، فيما نجحت الخاتونة الإيزيدية، واستطاعت بذكائها الحاد وحنكها الأميرية، أن توصل الإمارة تحت قيادتها إلى يدي ابنها سعيد بك. وبعد وفاة هذا الأخير (الأمير السابق) في أواخر تموز من سنة 1944، تولت الأميرة ميان خاتون الجدة، شئون إدارة الإمارة، للمرة الثانية من جديد، واختارت حفيداً لها، وهو "تحسين بك" (الأمير الراهن لعموم الإيزيديين قاطبة) ذي الثلاثة عشر ربيعاً، أميراً "قادماً" على الإيزيديين. وهو الأمر الذي "شرع" للأمير الصغير آنذاك، تولي دفة الإمارة لاحقاً، وذلك مباشرة بعد وفاة جدته، في أحد أيام الشتاء من سنة 1956. (للمزيد من التفاصيل، حول تاريخ وشخصية الأميرة الفولانية ميان خاتون، يُنظر: عيدو بابا شيخ: ميان خاتون والسلطة، مجلة روز (صادرة عن مركز الإيزيدية خارج الوطن/ألمانيا)، عدد 5&4، 1998، ص 79-83). والحال، فلا النصوص الإيزيدية، تحرم نصف الدين المتمثل بالمرأة، من حقوق "شرعها" وأوصى بها الله العادل، في "كتبه العادلة"، ولا تاريخ الملك الإيزيدي، متمثلاً بأعلى سلطة في رأس الإمارة، منع (أو يمنع) على الأنثى الإيزيدية، حق الملك والورثة، مع الذكر سواءً بسواء. لا شك، هناك في الإيزيدية، كما في كل دين، نصوص "رجعية"، و"متخلفة"، لا تتماشى وشرائع الله "الحديث" و"المتجدد"، بإستمرار. ولكن الإصلاح هو قدر الإنسان، مثلما هو قدر الله نفسه، حسبما يخبرنا تاريخهما. الإصلاح الديني الذي حدث في أوائل القرن السادس عشر الميلادي، وبدأ مع أفكار مؤسس المذهب البروتستانتي، المصلح الديني الألماني الشهير مارتن لوثر (1483-1546)، هو الذي أنقذ المسيحية من السقوط الذريع، ومن ظلمات القرون الوسطى، و "ديكتاتورية الكنيسة"، و"بابويتها المتعجرفة"، و"محاكم تفتيش"ها، و"صكوك غفران"ها، وإلى سوى ذلك من مخلفات "الدين الرجعي"، المحكوم بعصي "ظلال الله" على الأرض، الرجعيين. فعلى سبيل المثال لا الحصر، العهد الجديد، أي الكتاب المقدس الراهن للمسيحية، هو عبارة عن أربعة أنجيل (إنجيل متى، إنجيل مرقس، إنجيل لوقا، إنجيل يوحنا). والمعلوم هو، أن عدد الأنجيل كان يربو إلى ستة عشر إنجيلاً. فالعهد الجديد الحالي، "المشذب"، و"المصطفاء"، قد أثبت أرنيوس أنجيله الأربعة عام 209م، وذلك قبل الإعلان عنها، رسمياً، في مجمع نيقية سنة 325م، لترتقي إلى درجة الألوهية، بإعتبارها كلاماً مقدساً. إذن، تاريخ الدين/ كل الدين وكل الله، يخبرنا، أن الدين الذي لا يتغير، ينقرض. والله الذي لا يتجدد، يموت. ولكن الغريب، وفي هذا الزمان المفتوح، على الحريات المفتوحة، والدين المفتوح، والله المفتوح، والعبادات المفتوحة، لا بل والأنكى، أن يطلع علينا المجلس الروحاني الإيزيدي، ببيان، يطلب فيه من "رؤساء عشائره" و"مخائيره"، و"مثقفيه"، "الإستفتاء" على قانون "مدني"، بخصوص حصة الأنثى في الميراث!!! والأسئلة التي تطرح نفسها بنفسها، بقوة، وهنا، هي: متى كانت "القوانين المدنية"، وقوانين "الأحوال الشخصية"، من اختصاص شيوخ و رؤساء عشائره، لا يفكون الحرف وأخوانه؟ لماذا لا يُعطى الخبز للخباز وإن أكل نصفه، كما يُقال؟ أي "قانون مدني"، هو ذا الذي ينتظره "المجلس الروحاني"، من "رؤساء أميين" 100%؟ أي برلمان "مدني"، يمكن له، أن يصادق على هكذا قانون خارج على العقل، أقل ما يمكن أن يقال فيه، أنه "رجعي" 100%؟ إلى متى ستظل "دساتيرنا المدنية" حبراً "مدنياً"، على ورق ولورق؟ إلى متى سيصنع قوانيننا "رجال" غير مناسبين، في الزمان الغلط والمكان الغلط؟ وإلى متى سيركب، شيوخ الأحزاب، وشيوخ القبائل، وشيوخ الأديان، وأوطاناً وأدياناً وقوانين "مدنية"، مفروغة من نصفها، ولا نساء فيها؟ كفى احتكاراً لله وكفى تحقيراً لدينه! فإله في كل الدين، أكبر، من أن يفتي بحكمه، بضع رجال أو شيوخ أميين، تخرجوا من دكاكين أمية، لا يذكرون الله، إلا في كونه، "ذكراً" كبيراً.

الاييزيدية وحق المرأة في الارث

حسن قوال رشيد

2007-12-12

نادت في الاونة الاخيرة اصوات عديدة بحقوق المرأة في المجتمع الايزيدي وطالبوا بحقوقها في الارث وكانت جميع هذه الاصوات من خارج الوطن اي الايزيدية المغتربين ولم ارى صوتا ينادي بذلك من داخل الوطن. لو نرجع الى الموضوع وندرسه بدقة لنرى انه موضوع كبير ويحتاج الى اكثر من وقفة لان الاوراق سوف تتخلط بحيث لا نعرف الاخضر من اليايس علينا ولا ان نعرف ما هو الورث حتى نتمكن ان نضع قانون الارث. لذا لو نرجع الى واقع المرأة الايزيدية فنرى ان مكانتها افضل من بقية النساء في المجتمعات الاخرى كالمجتمعات العربية المتعاشية معنا وللمرأة الايزيدية حق اختيار الزوج وحق الطلاق وحق المعيشة وحق التملك والدراسة والعمل وقيادة السيارة، ولان الديانة الايزيدية هي من اقدم الديانات الموجودة على الارض وهي قد شرعت القوانين الخاصة بها لذا فانهي ارى باننا يجب ان لا نستهان بها لان هذه القوانين شرعت في زمن اولياتنا الصالحين وفي زمن كان الانسان الايزيدي يعرف الله ويخاف ان يغتصب حقوق احد وشرعوا تلك القوانين وفقا للبيئة الذي نحن نعيش فيه ووفقا لما هو ضروري لديانتنا وبما ان القانون ينطبق على الكل فهذا يعني ليست فيه نهب لحقوق احد وبما ان القانون الايزيدي ينص على ان الرجل يكفل بزوجه وباخواته ووالديه وكل قاصر في عائلته وحتى على اقربائه في حالة عدم وجود معين اخر لهم. ان ما هو موجود بين الايزيدية من مساعدة الاخ لاخته وابن الاخ لعمه والقريب لاقربائه والجار لجاره لم يكن موجودا في الاديان الاخرى والدليل على ذلك عندما يتعرض اي ايزيدي الى كارثة ما نرى المساعدة من كل ايزيدي قادر على المساعدة والادلة على ذلك كثيرة ومنها كارثة شنكال.

اننا مطالبين بمناقشة هذا القرار جيدا وان نختار كل ما هو مفيد لديانتنا ولاجبالنا القادمة من بعدنا على ان لا نتسرع ونأخذ قرارا خاطئا ونضع اجبالنا القادمة في مأزق كبير وفي دوامة ليست له نهاية. ان المجتمع الايزيدي كان دائما الى جانب المرأة وكان عندما يموت احد ما في القرية كان جميع ابناء القرية يقدمون الواجب الانساني تجاه ارملة واطفاله من مساعدات مالية والى فزعة اهل القرية له اثناء الموسم الزراعي وكذلك تجديد البيت اثناء الشتاء وطلبي الاسقف لهم بالاضافة الى مساعدات اخرى من منا يبخل بشئ على اخته او على اهله وحتى على اقربائه فجميعنا سباقون في مساعدة اهالينا وهذا الشئ غير موجود في الاديان والقوميات الاخرى اننا حالة مميزة في المجتمع العالمي وان علينا ان ننتظر لان القرار ليست قرارنا انه قرار الايزيدية في داخل الوطن وبما اننا نعيش في اوربا علينا ان لا نتأثر بقراراتهم ونطبقها على المجتمع الايزيدي في العراق لان لكل دولة قوانينها وظروفها الخاص بها ولا نستطيع تطبيق القانون الالمانى في العراق لانه لكل منها خاصيتها ودرجة الوعي الجماهيري يختلف من احدها الى الاخر لذا فانهي ارى ان نترك قرار الارث لشيوخنا ووجهائنا ومثقفينا في داخل الوطن وانهم ادرى منا بالموضوع والله الموفق ميونخ المانيا

نداء الى المرأة الأيزيدية والى جميع الأحرار في العالم !!

سندس سالم النجار

14-12-2007

أمهاتي أخواتي - سيداتي أنساتي :

ان الشارع الأيزيدي اليوم يعيش مداً رجعيًا همجيًا بحثاً لرجال الدين واتباعهم ومن اطلقوا على انفسهم بالمتقفين !! اي المتقفين الغير متنورين لا دينياً ولا اجتماعياً ولا قانونياً ولا انسانياً ولا ، ولا !! عند اصدار قرار يقضي بحرمان المرأة الأيزيدية من الميراث .

هم من فرضوا افكارهم ونفوذهم وخيمتهم الفكرية الغير سليمة والحاقدة على المرأة ..

انهم بهذا القرار قد سلّبوها حقوقها المشروعة وحصرها واجباتها في المنزل والحمل والانجاب وتنفيذ رغبات الزوج التسلطية متى ما شاء وكيفما شاء ..

لقد اثبتوا بانهم تلك القوى التي تنظر الى الحاضر بمرآة الماضي ، بفرص قوانين ذكورية تسلطية مجحفة . والقرار الذي اصدرته بحقنّ عزيزاتي انما هو اختباء وراء الدين البرئ الذي ليس له لا ناقة ولا جمل فيه كما يقال مما يحصل ، انما هو ليس الا نتيجة لجهل وتخلف هؤلاء فهّم يقيناً لا يعرفون ديناً ولا تاريخاً ولا دنيا مبعدين دور الضمير والعقل وهو ما سيحاسبون عليه في الدنيا والآخرة ، فالدين والشريعة لا تدعو الى تعطيل دور العقل والضمير ليصبح هؤلاء كالأنعام !!

فكل خوفهم من ان منحها للأثر سيقودها الى التحرر الاقتصادي والذي يقودها بدوره الى توعية فكرها وتنوير ذهنها ولربما سعيها للوصول الى مواقع القرار اسوة بهم ، متناسين ما سيقضي ذلك على مصداقيتهن وتطويهنّ عكس ما يتصوروا وسيحفز تمردهنّ واخلالهن بالآداب والالتزام بالمبادئ التي ينادي بها الدين والتي ستخلق لكم مشاكلات جمة ولو انتي واثقة ان المرأة الايزيدية انظف واطهر من هذا بكثير ..

ليس هذا خرق جدار التمييز ضد المرأة وكسر الحلقة التي تدور فيها نص القوانين ونظرة المجتمعات وثقافتها السائدة لشعبكم والشعوب الاخرى؟؟

ليس هذا توهينٌ وعدم اعتراف للمرأة واحباطها وحرمانها من كافة حقوقها المشروعة كإسنانة؟؟

انما فعله هؤلاء انما يمثل النظرية السائدة في العصور الوسطى بسبب النظرية العلمية الدينية كما وردت (في الماليس مافيكارم) التي تقول بسمو الرجل على المرأة بمجرد انه (ذكر) وان المرأة حليفة الاشرار والجريمة الشنعاء ، وكان القديس هو الوجه الآخر المتناقض للاشرار ، والقديس هو حليف الله يمثل الله ، والقديسون هم مسؤولون عن اعمال الله الخيرة واولها معاقبة حلفاء للاشرار الا وهم (النساء الساحرات الشريرات) !!!

ان المرأة الايزيدية تُعامل من قبل الزوج كالوصي عليها كما لو كانت طفلة قاصر فمن حقه الأمر والنهي ومن حقه معاشرته اي امرأة يشتهيها ، ويتزوج بغيرها اي وقت يشاء ، يهينها ويضربها امام اهله واولادها والاصدقاء والغرباء غير متورعا لاحترامها او قيمتها او عمرها ، عاملا كالذئب المفترس طول النهار اما في الليل انه ذلك الحمل الوديع ساجداً راکعاً مقبلاً قديمها !!!

اما هي ليس لها الحق لا في الرفض ولا القبول ، لا التذمر ولا الغضب ، سوى الطاعة والاستكانة والشكر ، لان الطاعة من صفات الأنوثة والعكس من صفات الذكورة !!!

انه ذلك الكائن الذي يجيد الجشع والطمع ويتفنن بالضرب ويمتلك الاطفال والارض والنسب وكل شيء ،، ويبدو ان مكانة المرأة المنحطة هي اساس هذا الدين الذي يقوّم سيادة جنس الذكور على جنس الأناث ، وان عقل الرجل جزء من الذات الالهية اما المرأة فهي سلالة (الحمير والاشرار) !!!

ان ما ورثه رجالنا عن رجال العصور السابقة ، كراهيتهم الشديدة لذكاء المرأة وتألقها واحتلالها لمكانة مرموقة يتناسب مع مكانة المرأة في المجتمعات المتعدنة والمتحضرة من العالم . انهم يفضلون المرأة الغبية التي تعتقد وتؤمن ان سيادة الرجل التسلطية وخضوع المرأة انما هي اشياء طبيعية لمجرد انه (ذكر وهي انثى) ، انه يفضل بل ويتفاخر بان تكون زوجته مستحمة غبية ، بينما يعشق ويستقتل على ان تكون حبيبتة متعلمة ومتقفة وليس بالخفاء وانما بالعلن ممٌ سيخاف؟؟

كما ان ثقافة الزوجة تخدش بل وتهشم رجولة الزوج لذلك لا بد للمرأة ان تخفي ثقافتها وتسحقها لتحافظ على حياتها الزوجية من الانهيار ..

وهكذا تصبح الزوجات غيبات فالغباء مصطلح مرادف للنجاح في الزواج !!!

دعوني اتساءل :

- ل ماذا دعت الاديان ؟

- على ماذا استند هؤلاء العناصر من رجال الدين وما يدعون انفسهم بالمتقنين ، صانعو القرار المجحف بحق المرأة الايزيدية وهو (حرمانها من الميراث اسوة بأخيها) ؟

- الا يسأل هؤلاء انفسهم لماذا تصبح النسوة قوة غاضبة وثائرة او منحرفة عن الطريق المستقيم؟؟

- هل ان النساء الأيزيديات بشهادتهن الاكاديمية العالية ومناصبهن في البرلمان ومؤهلاتهن وشخصياتهن سلبيات عاجزات عن الطعن والتغيير او المطالبة بحقوقهن الشرعية والدينية والانسانية؟؟؟

- هل ان القهر الواقع على المرأة الأيزيدية هو قهر قانوني او اجتماعي او اقتصادي ام ذكوري رجعي صرف؟؟

- هل لنا ان نستعرض حقوق المرأة الأيزيدية ؟ نعم !! :

- 1- ليس لها حق اختيار الزوج المناسب لرغبتها حتى ولو ابداء الرأي وهذا النوع من الزواج يحصل 80 % .
- 2- ليس لها حق التملك اطلاقا .
- 3- ليس لها حق الأثر اطلاقا .
- 4- ليس لها حق الاعتراض في حالة الزواج عليها من امرأة اخرى .
- 5- ليس لها حق الحب ولا حتى مجرد التامل او الحلم به .
- 6- سؤالي الاخير الى اصحاب السيادة :

الى ماذا استند قراركم والى اي كتاب مرسل او اي دستور او اي تفسيرات فقهية؟؟ وانتم تاركين الكثير من الامور الواضحة لصالح المرأة والمتطابقة مع الشريعة الالهية ، متناسين الظرف الاستثنائي الذي تعيشه المرأة اليوم في ظل ظروف العراق الاستثنائية الصعبة والسياق التاريخي فاتحين باب للاجتهد والتفسير واضعين عقوبات تكفيرية لكل من تسول له نفسه التفكير في استنباط العدالة على كل حكم تعتبرونه شرعيا متعلقا بالمرأة !!؟؟

ومما يجدر به الذكر هو علينا ان نعترف بحقيقة حياة الا وهي ان لدينا رجال وهم قلة طبعاً في المجتمع الأيزيدي الذين ارتفعوا وارتقوا بفتحهم الذهني والانساني واعترفوا ونادوا ولا زالوا ينادون بحقوقنا واسترجاع مكانتنا واعتبارنا ، لان هؤلاء يدركون جيدا ان سعادتهم كرجال متنورين ومتحضرين ليست الا مع المرأة التي هي الام والاخت والزوجة والابنة والحببية بل انها (الانسانة والقديسة والالهة) كما اطلق عليها في المجتمعات الانسانية البدائية ..

لذا سيداتي أنساتي تعالني معي لندعوا كل الاحرار من الأيزيديون وغير الأيزيديون من كل العالم للوقوف الى جانب الشجرة الأيزيدية المنكسرة والنهوض بها من جديد مترفعة عالية شامخة منتصرة لكرامتها وانسانيتها اللتان هما من صفات الانسانية اجمع ...

فعلى هؤلاء (صناع القرار الهزيل) ان يدركوا اننا لن ندير ظهورنا لذلك القرار ، او ، لا نحله او ندرسه او نناقشه او نتكتم عليه او نهمله كما فعلت جداتنا وامهاتنا او نقول عنه خلص امرنا لله ماذا نفعل !!

لا ، لا بل اننا سنكتب ونتحرك ونفعل المستحيل مخالفين مستدركين معارضين او ملاحظين !!

سننشره للعالم الغربي والشرقي وسيُنجم الى اللغات العالمية ليطلع العالم كله على مبادئ هذا الدين وما يحمله من عدالة وانصاف وانسانية واحترام للمرأة القديسة !!

ليعلم هؤلاء ان هذه الاتفاقية من الالف حتى الياء لاتتناسب وواقع العصر الذي هو عصر العولمة والتكنولوجية وقصور الفضاء التي بنيت لاستجمام المرأة والرجل ، وهو ما يخالف الاتفاقيات الدولية والشرايع السماوية التي تعمل بها اكثر الشعوب السائرة مع الركب الحضاري الانساني على اساس المساواة بين الجنسين على اساس واحترام حقوق الانسان بشكل لا يتنافى مع تلك القيم الاخلاقية والانسانية ..

لذا اننا نناشدكم بالغاء القرار المحبط لقيمة زوجاتكم وامهاتكم وبناتكم واخواتكم التي هي من قيمتكم وقيمة دينكم بين الاديان ، الدين الذي اقر هذا الميثاق والذي ينتقص ليس من انسانيتها فحسب وانما من انسانيتكم واستفزازا لكرامتكم اولا واخيرا ..

امهاتي اخواتي :

رجائي لكن ان لا تستغريين ولا تندهشن ، بل عليكن بالتحرك وعدم السكوت وابداء الرضى والاستسلام ،

وعليكن ان تدركوا مدى القمع والظلم الذي ساد عالمنا الحزين واضحى المتجبر (الرجل) يتلذذ بسحق المرأة كما تتلذذ قوى الظلام بسحق الارواح الخيرة والبريئة والكرامات التي لا تقدر بثمن !!

منذ القدم ولاقت جداتنا وجدات صنوفا من التعذيب والذل بشكل اخر وطعم اخرولون اخر وزمن اخر من الاعراف المصطنعة التي ليس لها دستور بين الدساتير ولا شريعة بين الشرائع .

كلنا يعلم الاعراف والقوانين المهترئة التي جابهنا امهاتنا وجداتنا لقوى الرجال الظلامية العاتية وقضين اعمارهن وحيواتهن الطويلة وهن راضيات مقموعات ممنونات شاكرات راكعات لرجالهن لمجرد منحهن حق العيش ..

لا تستغربن عزيزاتي فقياداتنا جديرة وعادلة بان تهب وتمنح ، وتحرم وتلغي ، وتقتل وتحيي كما نشاء ومتما نشاء متناسية بل ومتجاهلة بان اي تعديل او تحريف بالقوانين التي جاءت بهاالديانة الايزيدية الغير مستندة لا على كتاب ولا دستور انما تستخدم ظلما ومخالفة واجحافا ليس لحقوقها الانسانية فحسب وانما للشرائع السماوية والانسانية العادلة !!!

قسماً عظماً ان ما اثار شجونني ودفعني للكتابة انما هو مكسب غير ذا قيمة مادية وهو ليس اكثر من حق لاقرار وجودها والاعتراف بكرامتها وانسانيتها !!

تصوروا هذا المطلب بل هذا الحق (الصغير) اصبح حلما مستحيل المنال ... !!!

نسخة منه :الى الحوار المتمدن;عراق الغد,نور الدجي,عين كاوا,عفرين نت,العراق برس,صوت كوردستان,وجميع المواقع الايزيدية ...

نحننا الى قانون لشؤون الايزيدية ولن نقبل تشريع اية (مادة) نظلم المرأة

د. ميرزا حسن دنابي

لقد بقي الايزيدية وعلى مر العقود الماضية يعيشون على هامش الحياة في دولهم لايملكون اية حقوق دستورية ولم يمنحوا فرصة اثبات خصوصيتهم الدينية والاجتماعية، وحرمو من ابسط حقوقهم الا وهو قانون ينظم احوالهم وامورهم. وكان أملنا في العراق الجديد تشريع قانون يقوم بتنظيم شؤون الايزيدية المدنية والدينية وليس احوالهم الشخصية فقط. -وسبق ان قمنا بتقديم دراسة بهذا الخصوص في المؤتمر الثامن للجمعية الالمانية لشؤون الشرق الاوسط DAVO بمدينة كوتنكن عام 2002-، باعتباره الحل الامثل من اجل رفع المعاناة الداخلية والخارجية عن كاهل الانسان الايزيدي.

وشؤون الايزيدية ليست فقط الميراث والزواج، بل كافة الامور الدينية والاجتماعية، بما فيها التمثيل السياسي والديني وقضايا الاوقاف ومصير المراقد والمعابد والمزارات المقدسة وألية اختيار المناصب والدرجات الدينية. فالمعروف ان كل هذه القضايا تسير حتى اليوم بشكل بدائي وحسب بعض الاعراف والسلوكيات المزاجية البعيدة حتى عن اصول الديانة وفي نفس الوقت لا تلائم روح العصر.

وبفترض بهذا القانون ان لا ينحسر على الزواج والميراث فحسب بل يضم النقاط الهامة التالية:

1. تنظيم آلية اختيار الاشخاص للدرجات والرتب الدينية مستقبلا، مثل الامير، بابا شيخ، اعضاء المجلس الروحاني، بيشمام، السدنة والمجورين، رئيس القوالين، بابا كافان، بابا جاويش وغيرهم وتحديد صلاحياتهم وتأمين حياتهم وضمان استقلاليتهم عن النزعات والميول السياسية والشخصية.
2. تنظيم اوقاف الديانة الايزيدية والواردات لجميع المراقد والمعابد الدينية بحيث تدخل في صندوق مركزي للخيرات مع ضمان حقوق السدنة ورجال الدين المسؤولين عن هذه المراقد.

3. تنظيم آلية انتخاب مجلس عام او برلمان يمثل الايزيدية سياسيا واجتماعيا من اجل اللجوء اليه في الحالات الضرورية لاصدار قرارات تخص الشأن الايزيدي ومن اجل مواكبة تطورات الظروف التي تواجه المجتمع الايزيدي سواء كانوا افرادا او مجتمعيين.
4. وطبعا على هذا القانون ايضا ان ينظم الاحوال الشخصية، مثل الميراث والزواج والطلاق.

لقد قام الحقوقيون الايزيديون مشكورين ومنذ فترة غير قصيرة باعداد مسودات لقانون الاحوال الشخصية وشكلت لجان عديدة من قبل مراكز او جمعيات داخل وخارج الوطن، اضافة الى مقالات ومقترحات فردية لبعض المثقفين الايزيديين نشرت في السنوات الماضية في مجلتي لالش وروز ولاحقا في المواقع الالكترونية الايزيدية. ولكنها جميعا كانت تتضمن فقط موضوع الاحوال الشخصية وتتبع مع الاسف الشديد عن النقاط الثلاثة الاولى. أما بخصوص الاحوال الشخصية فقد توسمت معظم تلك المسودات والطروحات بأفكار تلائم المجتمع الايزيدي من ناحية وتناسب روح العصر من الناحية الثانية. ويبدو ان كل تلك الطروحات تمخضت الى مشروع كان الاخوة في الهيئة الاستشارية للمجلس الروحاني يناقشونه قبل فترة قليلة. وتعرش الموضوع حسب علمنا على قضية حقوق المرأة الايزيدية في الميراث. فوقف البعض بطرح فكرة ان يكون للمرأة نصف حقوق الرجل، كما يفعله الاخوة المسلمون. والبعض اخذ يطرح خزعبلات بمزاجه، كأن تحرم المرأة من ميراث ابائها او ان يكون لها ربع الحصة. وكأننا في القرون الوسطى وكأن الحياة لم تتغير من حولنا. وكأنهم لا يدركون ان الزمن قد عبرنا ويكاد ان يسحق اجيالنا القادمة تحت اعقابه، إن لم نتحمل مسؤوليتنا الاخلاقية تجاه مستقبل ابناءنا ولم نعلم بضمان حقوقهم وحياتهم من خلال تحصينهم بالاليات المناسبة لمواكبة العصر الجديد.

الغريب في الامر، أن الديانة الايزيدية من حيث النصوص الدينية تقدر المرأة. بل أن هناك نص ديني صريح يمنح الام او الزوجة (حصتين) من الميراث، والابناء والبنات (حصة واحدة) متساوية لكل واحد منهم. وقد ضمت جميع مسودات القوانين التي اعدتها حقوقيينا المساواة بين الرجل والمرأة... وهذا يعني ان الدين من حيث مبادئه يساوي بين الرجل والمرأة، والمثقفين والحقوقيين طبقوا هذا في مشاريعهم... أذن من يقف ضد هذه المساواة رجال العشائر ام الدين؟ فاذا كان بعض رجال العشائر، فلا اظنه مهما. لأن الزمن قد تبدل. وفي مجتمعنا والمجتمعات المجاورة لم يبق لزعماء العشائر اي دور إلا اذا قاموا بخدمة بني جلدتهم وافراد عشيرتهم بأمانة وتفاني، حينها تبقى مكانتهم محفوظة.

أما اذا وقف بعض رجال الدين بوجه حقوق المرأة، فلا بد ان نبحث عن الدوافع والاسباب، لانها لن تكون دينية، لأن الدين الايزيدي يمنح المرأة حقوقها كاملة، بل هي لاشك سوف تكون دوافع شخصية وذاتية. ونحن بصراحة غير مستعدين ان نقبل بهذه المتاجرة بحقوق الانسان الايزيدي سواء كان امرأة او رجل. ونحن غير مستعدين ان نضع المصلحة الايزيدية العليا تحت سلطة الافكار المتخلفة، خاصة ونحن نجابه تحديات كبيرة تهدد مستقبل الوجود الايزيدي اذا لم نسلح انفسنا بالاساليب العلمية الناجعة ومنها السعي من اجل تشريع قانون عادل يحفظ متانة مجتمعنا ويضمن استمراريته. أما اذا كان هناك البعض ممن يريد ان يحرم بناته من الميراث، فهذا شأن الخاص به وهناك وسائل قانونية لتنفيذها كأن يكتب املاكه بأسماء اولاده قبل مماته أو يكتب وصية لهم. أما ان يتم شمل جميع الايزيدية بهذا المبدأ المجحف بحق المرأة فهو أمر مرفوض جملة وتفصيلاً. فلم يعد مجتمعنا مجموعة عشائر بأيدي زعماءهم، بل هناك نسبة كبيرة من المثقفين والمنتورين والخريجين وعدد كبير من منظمات المجتمع المدني لن تقبل ان يعود المجتمع قرونا الى الوراء. وباختصار نقولها بكل صراحة أن القانون الذي لا يحفظ حقوق المرأة الايزيدية كاملة ولا يضمن مساواتها التامة مع الرجل لن يجد النور حتى لو اضررنا ان نعلن ثورة داخلية، وسوف يستخدم المثقفون الايزيديون في الداخل والخارج كافة الوسائل والضغطات السياسية من اجل منع مثل هذا القانون.

خلقت المرأة لتكون ضحية؟!!

وعد حمد مطو

ليس الميراث وحده حق شرعي لها ، بل كل ما يخصها الذي همش بفعل العادات والتقاليد المستندة عليه مجتمعات الشرق الاوسطية فعلى ذلك اما انها اصبحت ضحية تلك العادات والتقاليد من جهة او خلقت في الاساس لتكون ضحية الطبيعة نفسها في ظل حكم القوي على الضعيف من جهة اخرى كافتراس وقتل البشر للحيوانات بحجة ما نزل من الله في ذلك الشأن دون الاعتراف من قبله بان قتل الحيوان هو اشباع رغبة او انها حالة طبيعية استخدمه البدائيون من اجل البقاء ثم توارثته الاجيال الى ان طور الفكر البشري ووصل الى مرحلة بان الحياة البشرية بحاجة الى برنامج خاص لصيرورتها بشكل افضل وعلى ذلك وردت قوانين بشان قتل الحيوان (الحلال والحرام) ، فهناك ما لم يصل اليه الانسان تجاه درايته بعمق الخليفة بل اجتهد في فهم ذلك ورسمه بما اتاح له استناداً الى ما ورد في الطبيعة مع اقناع النفس بانه من الله ، نعم الله خلق الكون والطبيعة جزء منه ولكن هناك ما خلق ويخلق من الطبيعة دون ارادة الله ودون ان يكون تحدياً له ، فاذا ناتى

ونضع المرأة كمثال نرى بان للرجل مخزى واحد لها ألا وهي انها خلقت انثى وتمتلك انوثة قوية ، والتفسير على ان تلك الانوثة ضعف لها وتجعل منها بان تكون فريسة الرجل المتوحش حتى يفرض عليه قوانينه التي لا تمت بصلة الى الانسانية وخاصة لدى المجتمعات الشرقية ، علماً ان سر قوتها تكمن في انوثتها ، فعلى ذلك وجب علينا ان نخلق جيلاً يتمتع بالانفتاح ويقبل الآخر وفي حينه قد يكون هناك من يتسال ما هذا الانفتاح الا اننا عندما نتحدث عن المرأة الايزيدية مشيرين الى تاريخها المجيد وحضارتها المتميزة نريد منها ان تكون جسراً يعبر من الاشرار الحضاري الى مستقبل افضل وفي ظروف اكثر اشراقاً فهي اذا لم تكن تعرف تاريخها بشكل كاف فكيف يمكن ان تعرف حقوقها وتطالب بها . فهي جزء من المجتمع المعزول والمقموع والذي يمثل الجزء المتخلف من المجتمع العام وهذا الاضطهاد لكي يكون منظوراً يجب على الشخص ان ينظر اليه من الداخل والخارج ، فشعبنا الايزيدي قمع لقرون عديدة وان الشخصيات المضطهدة في الشرق الاوسط تعكس كيفية معاملة المرأة في المجتمع لذا فحن نؤكد ان المجتمع أو بالاحرى العائلة نفسها هي التي اضطهدت المرأة وعزلتها وقمعتها حيث صنفها لملكية خاصة وكشرف للرجل وصارت الصورة الامثل لحياتها هي البقاء بين اربعة جدران لذا فالمرأة الايزيدية ستبقى في حدود الجدران الاربعة مالم تتوفر لها الامكانيات للمشاركة الاجتماعية او الوطنية اوتستطيع ان تعبر عن رغباتها وعلى ذلك وجب على ان يكون هناك تطورات تخص المرأة الايزيدية ولو على نطاق ضيق مع انها تمتلك الوعي والفهم الجديد وبرزت نساء متميزات من مجتمعنا بالرغم من تهميش دورها من قبل الرجل في مجالات عديدة وعلى الرغم من ذلك فاننا لم نتوصل لحد الان الى امكانية معالجة المشاكل الاعتيادية لنساء شعبنا ولكن في اعتقادي اننا نتحمل مسؤولية ايقاض الضمير الانساني ويتم ذلك بظهور شخصيات قوية تحقق خصوصيتها للتعبير عن شخصيتها الحرة وبخلافه نحتاج الى قرون لابراز حقوق تلك الضحية البريئة التي لا تمتلك الا الدموع التي تتحدث بها امام شراسة وفساوة الرجل تجاهها ، فالمرأة تنقصها الكثير وهي بحاجة الى التحرر من الرجل كما يحتاج المجتمع الايزيدي باسره الى التحرر التام من ظلم المجتمعات الاخرى ، مع الالتزام بالمبادئ الدينية وعدم مخالفته من قبلها وهنا اقصد التحرر من اجل حقوقها المشروعة لا اكثر ، وفي الاخير اتمنى ان تكون هناك اشراقاً وانفتاح لمجتمعنا لابراز الحق واعطاء كل ذي حق حقه مع الشكر.

وعد حمد مطو
الامين العام للحركة الايزيدية من اجل الاصلاح والتقدم

15 / كانون الاول / 2007

مجريات صياغة قانون الاحوال الشخصية الايزيدي

امين فرحان جيجو

ان مواكبة العصر وبكل تجلياته وطباته أمر فضيل و نبيل ويجري في طريقه الصواب ، ومن جهة اخرى يعتبر اكمال تراتيبات البيت الايزيدي والتي من شأنها تهدف الى بناء الكيان بمرتكزاته الاقضية والعمودية ضرورة قومية ووطنية وانسانية واخلاقية سنتعكس ايجاباً بمجريات الواقع الحالي والمستقبلي بالتاكيد .

يشوب المجتمع الايزيدي في الظروف الراهنة على الاقل تعددية الانقسامات المجتمعية للتوجهات والاطر الدينية والقومية والوطنية والحزبية ، وهذه الظاهرة ليست بسلبية بل هي امتداد و تواصل لعمل او طور مخاض هدفه بزوغ رؤى وافكار واجندات تخدم المسيرة المجتمعية الايزيدية من قبل كاهل الاطراف المنقسمة ، فيستوجب التعامل والتعاطي مع تلك الامور الانية بعقلية وشفافية دون اللجوء الى التعصب والتطرف والايغال في بوتقات ليس للقانون صلة او تماس بها .

سمعنا وشاهدنا من على شاشات الانترنت وهذا ما يخجل مجتمعنا بالالوية المطروحة تجاه المجتمعات الاخرى المحيطة والمتعايشة معها ، كتابات تضمن اجراءات بيت الامارة والمجلس الروحاني لتأسيس قانون الاحوال الشخصية الايزيدي ، انه لامر مفرح ومجدي وكنا من السابقين في انجاز هذا المشروع الذي ظل المواطن الايزيدي ينتظره بفارغ الصبر ، اننا نبارك العقول و الافواه والايادي والضمائر التي فكرت وفوهت وكتبت وشعرت بطموحاتنا المنشودة ، ولكن الايجدر على من بادر بهذه التصرفات بالقيام بما يليق عصرنا وظروفنا ومجتمعنا الذي فيه بما له الكفاية من المبدعين والكفؤين بعقولهم وثقافتهم لا الاقتصار على شريحة ما تفسر ما اتى في ايديهم بعواطفهم ومشاعرهم فقط .

ليعلم الجميع ان للمجتمع الايزيدي مرجعيات معتبرة ورسمية وقسم منها جماهيرية وشعبية ولها باع طويل بالشأن الايزيدي ، لايجوز استبعاد اي طرف او اية مرجعية ايزيدية ازاء اي عمل يعنى بالشأن الايزيدي ، والقانون الحالي الذي بين ايديهم هو يحمل أسم الايزيدية ، لذا فاللايزيدي الحق في ان يرى القانون ويناقشه ويبيدي رأيه اذائه والامر متعلق بالجميع وليس لشخص او طرف او مرجعية ما دون الاخرى .

العراق ينعم بالحرية والديمقراطية وقد ولى زمن الدكتاتورية وفرض الرأي على المقابل من اي فرد او جهة ما ومهما كانت الدرجة الوظيفية او المجتمعية لهؤلاء ، وهذا المشروع هو مصير المجتمع الايزيدي ككل من دون استثناء وسيرجع اليه كل من يرى نفسه بأيزيدي ، فالرافض والمؤيد سيخضعان للقانون ، لذا لا يجوز تمرير القانون على فئة ما بهذا الشكل ، بل يستوجب تمريره على كل الافراد والمرجعيات ووفق الية مرضية من قبل الجميع .

لا زالت هنالك عقدة تنافر بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية والحزبية ومنظمات المجتمع المدني ازاء المادة (41) الدستورية والتي تختص بالاحوال الشخصية للمجتمع العراقي واصبحت لدى لجنتنا (لجنة اعادة الدستور العراقي) عدة اراء وطروحات لم يتم حسمها الى الان ، وان لم يتم التوافق على هذه المادة المصيرية بالنسبة للعديد من الشرائح العراقية فلا يمكن لنا نحن كأيزيدية ان نطرح قانون الاحوال الشخصية الايزيدي في البرلمان المركزي وحتى الاقليمي ايضا لكون الاخير مكملا لقوانين المركز ، اذن ينبغي علينا ان لا نتسرع في التمرير وان نجعل من الوقت المخاض فرصة حاسمة وكافية في صياغة القانون بالطريقة التي اشرتها .

لا بد ان تتواجد هنالك الية تدير مؤسسة لتأسيس القانون لكون القانون ليس لشخص ما او لبرهة زمنية محدودة بل هي لكل المجتمع وللوقت كله ، وان نضع امام عيننا مصلحة المجتمع وليس التركيز والمكوث في زوايا مظلمة وضيقة ، وان الالية المراد اتباعها ازاء صياغة قانون الاحوال الشخصية الايزيدي لهذا مشاريع تكون كالتالي :

1- يعقد اجتماع تحضيري يضم كل من الامير والبابا شيخ ورئيس القوالين واعضاء البرلمان العراقي والاقليمي والوزراء الايزيدية الحاليين ومستشاري رئاسات الدولة ، وذلك بهدف ايجاد ممول لمشروع صياغة قانون الاحوال الشخصية الايزيدي سواء كان من جهة حكومية او منظمة دولية ، وبعد تحقيق هذا المطلب توجه بأسم المشاركين في هذا الاجتماع بطاقات دعوة لشرائح المجتمع كافة .

2- بعد تحقيق الفقرة الاولى من هذه الالية ، ندعو كافة المرجعيات الايزيدية الدينية (رجال الدين ، ممثلي طبقات الهيكل الديني للبيت الايزيدي) والاجتماعية (رؤساء العشائر ووجهائها) و السياسية (مسؤولي او ممثلي الاحزاب السياسية ، شخصيات ايزيدية في الدولة) والثقافية (مسؤولي او ممثلي المراكز الثقافية ومنظمات المجتمع المدني الايزيدية) والمختصين (المحامين ، القضاة ، الحقوقيين ، اساتذة الجامعات ، مدراء المدارس الثانوية و الاعدادية) ، في داخل العراق وخارجه من الايزيديين ، لعقد مؤتمر تحضيري يبحث هيكلياً عمل صياغة القانون .

3- تتمخض عن المؤتمر التحضيري عدة لجان فرعية متخصصة تضم كافة المشاركين ويضع لها سقف زمني وان لايزيد عن ستة اشهر مع اختيار رئيس لكل لجنة .

4- تقوم اللجان بمزاولة عملها بعد انتهاء المؤتمر التحضيري وللمدة الزمنية المعطاة لها في اي مكان ترتأى اليه اللجنة .

5- بعد استكمال الاجراءات المتبعة ، يعقد مؤتمر عام يضم كافة المشاركين في المرحلتين الاولى (الاجتماع التحضيري) والثانية (المؤتمر التحضيري) فضلا عن مشاركة شخصيات وفئات وجهات اخرى لم تكن مشاركة في السابق .

6- ينبثق عن المؤتمر لجنة تضم عناصر الاجتماع التحضيري لترأس المؤتمر العام لصياغة قانون الاحوال الشخصية الايزيدي وستضع الاخيرة اجراءات واليات عمل المؤتمر .

7- يعقد المؤتمر التحضيري والعام اجتماعاته وجلساته اما في بغداد العاصمة او محافظات الجنوب او محافظة السليمانية او خارج العراق حصراً .

8- ينهي المؤتمر العام اعماله بعد استكمال القانون ومصادقة ثلثي اعضاء المؤتمر عليه ، وحينئذ يرفع القانون الى برلمان العراق المركزي وبرلمان الاقليم والمحافظات الاخرى التي تتواجد فيها الشريحة الايزيدية و جهات اخرى بحسب الضرورة .

بحسب نظري المتواضع ، ان ما اشرت اليه اعلاه ليس هو الكمال والتمام بل لدي القناعة واليقين بأن العديد من الاخوة في مجتمعنا الايزيدي سيثنون ويثرون الى ما وضعته في بياني وهذا ما يزيدني فخراً واعتزازاً من منطلق الاخ يكمل اخاه .

باعتقادي ان الليات والاجراءات الالفة الذكر هي ايجابية وتضع القانون في خدمة المجتمع الايزيدي بشكل عام وتساهم في مشاركة كاهل الاطراف والشرائح الايزيدية من دون استثناء لاجل اغناء واثراء القانون .

وبعدما اسبرنا بأغوار فضاء الصياغة الايجابية للقانون المرتقب بزوغه ، فعدم التركيز والارتقاء على ما وضعناه اعلاه ، او من يخالف ذلك ، او يعمل دون مستوى ذلك ، او بالطريقة التي عرضت الان من على شاشات الانترنت ، فهذه لن تسهم في بناء وتحقيق ما نصبوا اليه وسينعكس سلبي ازاء الفرد و المجتمع والموروث الايزيدي الذي ظل محافظاً من قبل الاجداد والاباء عبر العهود الزمنية المتعاقبة في التاريخ البشري .

بحكم المبادئ الايزيدية المباركة واصوات جماهير الايزيدية الحرة والصادقة ، وبحكم عملي ، فأن من يناقض اهداف وتطلعات المجتمع الايزيدي الحرة والنبيلة وحصراً بتمرير قانون الاحوال الشخصية الايزيدي من دون ما يود اليه كاهل المجتمع ، فلن ينال ما يرتأى اليه ، فسنعمل بكل ما بوسعنا بالوقوف ضد تمرير او مصادقة هذا القانون الذي يقوم البعض بتمريره وايضاه من قبل افراد معدودين ومحدودين من دون مشاركة الجميع وعدم تطبيق القانون وفق الليات والاجراءات المشار اليها ، ونحن ملزمون بأن نبادر بهذا الفعل الايزيدي المقدس و الذي سوف يراه القلة من الايزيدية بعدم الجدية ولكن ما يهنا هو المجتمع وتجريده من التبعية العنصرية والسلطة الانفرادية وعدم تعرضه للتناكل والتعري امام الظروف الانية ، وكل ذلك من اجل الحفاظ على الموروث والسمة الايزيدية الطيبة ومشاركة الجميع لابداء الرأي

والمناقشة ومن جهة اخرى المضي قدما على ما كانوا به اجدادنا وابائنا ، وهذا واجب على كل ايزيدي شريف بأن يأخذ على عاتقه كل ما هو مفيد ومجدي ومرضي للشعب الايزيدي .

امين فرحان جيجو
عضو مجلس النواب العراقي
رئيس الحركة الايزيدية من اجل الاصلاح والتقدم
2007/12/12

كلمة لابد منها

بهزاد غانم نزام

Bahzad7@yahoo.com

2007-12-17

مهوراً غالية ، هجرة واسعة ، عنوسة في طريقها الى الظهور ، ازدياد عدد الشباب الذين ينون الزواج و حفلات زفاف نادرة

قبل بضع من السنوات كنا نحضر انفسنا كل اسبوع واحياناً في كثير من ايام الاسبوع للمشاركة في حفلة زفاف احد الاقرباء او الاصدقاء حيث لاتستطيع الجلوس في المنزل خاصة ايام الجمعة بالرغم من انها يوم استراحة لجميع الناس الا وان نشارك احدى حفلات الزفاف.

ان ما يظهر الان في الساحة الايزيدية فيما يتعلق بالمهر و الميراث هي مبادرة جيدة لمستقبل هذه الديانة العريقة حيث ظاهرة غلاء المهور بعد تحرير العراق اصبحت لاتطاق بعدما كانت ثابتة لعدة سنوات وتغيرت بتغير اوضاع العراق في عام 2003. اما بالنسبة للميراث فلم يكن للايزيدية قانون الاحوال الشخصية لحد الان فمن الضروري عمل شي جيد يليق بالتطور العلمي و الفكري و الاجتماعي العالمي ...

فعندما بدأت المهور بالزيادة بعد تحرير العراق بادر بعض الشباب من الشيوخ بالتوجه الى عمل طوعي من اجل بقاء المهور على حالها حيث عقدت عدة ندوات و محاضرات في سبيل ذلك ولكنهم لم يجدوا اذان صاغية تدعمهم . ففي احدى جلسات الحوار التي القاها المحامي حجي هفند في حدائق مركز لالش فرع الشيوخ بخصوص المهور كان احد الاخوة الجالسين من الكورد المسلمين فيعد مناقشة دامت اكثر من الساعة و النصف اتيح للاخ المسلم الفرصة خلال هذه الفترة بأن يتداخل حيث قال بعد الانتفاضة المباركة سنة 1991 وتحرير اجزاء كبيرة من كردستان العراق بدأ الشعب الكوردي يتنفس الحرية و الديمقراطية والعيش بسلام ، حيث في الفترة من 1991 الى 1997 ظاهرة غلاء المهور بدأت تتزايد مما ادى الى الشباب اما بالسفر الى خارج كردستان او البقاء بدون زواج مما ادى ايضاً الى بقاء الكثير من البنات من غير زواج حيث اصبح الناس خلال هذه الفترة يفكرون لماذا يحصل هذا الشى الى ان راجعوا انفسهم وبداءوا بوضع حد لهذه الظاهرة .

ولو نتابع ما قاله الاخ فنستنتج بان الواقع فرض نفسه على الناس من اجل الغاء هكذا اشياء تضر المجتمع . واننا ايضاً الان في مرحلة حرجة وان هجرة الشباب الكبيرة الى الخارج ترك فراغ كبير في المجتمع حيث عدد البنات يفوق عدد الشباب بنسبة حوالي لكل شاب اكثر من خمس بنات وهذه جريمة وان هذه الزيادة ليس بسبب الولادات وانما بسبب المهور الغالية التي تجبر الشاب الى السفر الى الخارج حيث لديه الحجة في السفر يقول لوالديه بدلاً ان اتزوج وتصرفون اكثر من دفتر دولار فاعطوني هذا المبلغ لكي اسافر الى الخارج بعد سنة سأزوج و ارسل اليك ما صرفته علي وهذا حلم طبعاً بأن يتزوج ويرسل ماصرفته عائلته عليه خلال سنة .

حسب اعتقادي ان ما قام به المجلس الروحاني في مجال المهر و الميراث هو شي جيد حيث هنال اوراق وزعت بخصوص ذلك على جميع الاقضية و النواحي والقرى الايزيدية و كذلك على صفحات الانترنت حيث هناك تقبل ايزيدي واسع على هذه المبادرة لانها لمصلحة الجميع وان التصويتات التي تحدث في هذه المناطق جعلت من ابناء هذه الديانة ليعرفوا بأنهم سيكونون اصحاب القرار ولديهم صوتهم في تحديد هذه البنود المهمة واتمنى ان لايتدخل احد في اراء ومقترحات اي منطقة فهم احرار في التصويت وهم يتعايشون مع هذا العالم لان نظام فرض الاحكام و القوانين قد ولى وبدون رجعة.....

مثلما صوت الشعب العراقي و الكوردستاني في الانتخابات لاختيار نوابه و دستوره فأن الايزيدية الان بصدد اكمال اجزاء مهمة من قانونهم قانون الاحوال الشخصية فالوقوفهم الله

المراة: تلك الانسانية الخلاقة وضواري العصر!

هدية الخالدي

المراة..ذلك العطاء الازلي، تلك القدرات والطاقات الخلاقة ، ذلك البحر المليء بالحنان، ذلك الاحساس الغني بالدفي والينبوع الذي لاينضب ابدا.
المراة تلك الام النموذجية والزوجة العظوفة والاخت الحنونة والبيت الذي لا يكون جميلا اذا خلا من لمساتها .

المراة ذلك الكون الذي لا يكتمل بدونها ابدا ، هي خميرة الكون وملح الحياة التي بدونها لا طعم للحياة .

المراة هي الارض الخصبة التي دوما ثمرة الكينونة وبدونها لاتنتب نبتة الخليفة.

المراة هي التي انجبت اجيال واجيال على مرّ الزمن. هي التي جعلت من هذه الاجيال ابناء اكفاء ورجالا عظام ارتقوا المناصب ونالوا المهن المشرفة.

المراة هي التي خدمت الانسانية و ضحت براحتها وحياتها من اجل ان تراهم ابناء نافعين وتفتخر بهم . المراة هي التي كانت معاناتها اكثر من الرجل في كل الحروب التي مرت بنا لانها تحملت الكثير من اجل ان تحافظ على بيتها وابنائها من الضياع والهلاك ، وكانت معاناتها اكثر عندما كان الرجل يشارك في تلك الحروب، او يتركها هربا من الحرب ومن النظام الظالم، فكانت هي وحدها تتحمل عبئ الابناء والبيت.

المراة هي التي ربت وحافظت على بيتها وابناءها على اكمل وجه ,وحتى هذه اللحظة الواجبات الملقاة على عاتقها اكثر من الواجبات الملقاة على عاتق الرجل.

المراة هي التي تعمل الان خارج البيت وتقوم بواجبها داخل بيتها وتربي ابناءها وتسهر على راحتهم وتلبي طلباتهم بالاضافة الى عملها خارج البيت ، بمعنى أن الواجبات تتضاعف على عاتقها .

منذ امد بعيد ونحن نسمع ونقول ونكتب ونتباهى بان المراة هي نصف المجتمع، اذن هل يستطيع النصف الاخر (الرجل) ان يستمر بدون النصف الأول؟ . منذ الازل وحتى يومنا هذا هناك واجبات على المراة يجب ان تؤديها بحذافيرها ، وان تخلفت عنها تقوم القيامة ...

مما مرّ سلفا يبين لنا كيف ان المراة شاركت الرجل في كل شيء ولهذا دائما يطلق عليهما (الشريكان) فلو امعنا النظر الى هذه الكلمة ولو ادركنا معناها الصحيح لوصلنا الى قناعة المراة هي شريكة الرجل. وهنا يجب ان نتوقف قليلا امام سؤال يطرح نفسه :.في اي شيء المراة شريكة الرجل ؟

هل هي شريكته في تحمل المسؤوليات فق؟ .

هل هي شريكته في تحمل المعانات فقط ؟

هل هي شريكته في تحمل ضغوطات منه تزيد في بعض الاحيان عن طاقتها ؟

لو قلنا ان المرأة ملزمة بهذا كله من الطرف الاخر ، هنا يجب ان نكون عادلين وان نعطي المرأة حقها الكامل مقابل كل هذا . اليوم نحن امام بند مهم جدا ومعمول به على الصعيدين الاقليمي والعالمي ، وقد نالت على هذا الحق بقوانين دولية ، إضافة الى ذلك فان جميع أديان العالم ، على حد معرفتي، تعطي المرأة حق الوراثة ولا تحرمه منها .

اذن لماذا تستثني المرأة الايزيدية من هذا الحق؟ اليست المرأة الايزيدية مثل باقي نساء العالم؟!..أليس لها الحق ان تعيش وان تمارس حقها الشرعي كباقي خلق الله ،ام كتب عليها ان تكون دائما في نهاية الطابور وتنتظر دائما بعين الترحي والامل والحصره الى باقي جنسها في العالم؟!!

لماذا تبقى المرأة الايزيدية عديمة الثقة بنفسها ومغلوب على امرها؟!....

الى متى تبقى هذه الفجوة الحساسة في اعماقها وشخصيتها وكيانها بان تنال حقوقها كباقي نساء العالم في المجتمعات المتحضرة؟!!

اذا وقف الكثيرون، من ضمنهم المجلس الروحاني ومجالس الشيوخ والمخاتير ومراكز ايزيدية تدعي بدفاعها عن المرأة والثقافة ، ضد اعطاء المرأة حق الوراثة سواء من الاب او من الزوج وعارضوا بشدة هذه الفكرة ؛ اذن لماذا يطالب هؤلاء الناس الذين يعتبرون أنفسهم قادة الايزيدية حول مساواتهم مع بقية الاديان والاقليات ؟ لماذا نراهم دائما ينادون ويطلبون مساواتهم مع الاخرين من الحكومة والجهات المسؤولة ؟...الافضل لهم ان يكفوا عن هذه المطالب ، بل الافضل لهم ان ينسوا تماما بتحقيق هذه الامنية لهم ،لان بقية الاديان والاقليات اعطت المرأة حقوقها كاملة أو منقوصة بعض الشيء . يبدو بكل جلاء أنهم يقفون بالصد من حقوق المرأة (الإرث) لأن ذلك يمس مصالحهم الشخصية !. هؤلاء الناس ينظرون فقط الى التشريعات التي تجلب لهم المنفعة الشخصية ، وزيادة قيم (رجولتهم) وتضاف المرأة كأى عقار أو حاجة منزلية الى ممتلكاتهم المسجلة باسمهم!....لهذا نراهم وقفوا مذهولين خائفين مضطربين ، لم يهدا لهم بال ولم يثبت لهم ركيزة امام حق المرأة في الإرث ، الذي يجعل المرأة اكثر عطاء واكثر ثقة بنفسها .ويجعلنا جميعا سواسية مع بقية الاديان والطوائف الاخره التي تواكب مسيرة العصر والتطور .

لماذا ايها الرجال المعارضون وأيتها الجهات المعارضة لحقوق المرأة ؛ هل تجاهدون من أجل مصالحكم الشخصية وتضحون بشريحة حساسة ومهمة في المجتمع الايزيدي؟ لماذا ايها (الذكر)، وايها الاخ والاب تقفون بكل ثقة وبقيمة كبريانكم وتعلنون مزايديتكم في سعر بيع ابنتكم أو اختكم امام الشاري؟! ارجوا المعذرة من هذه الكلمة بحق المرأة ،لكنها المصطلح الوحيد امام مشكلة المهر والتي هي في تزايد مستمر وليس لها حد .واماذا هنا تقف وتقول هي تساوي كذا وكذا آلاف الدولارات أو اليوروات، ربما هنا الجمال يلعب دوره الفعال في تحديد السعر .ولا تسأل الفتاة فيما إذا كانت موافقة ام لا ،هذا ليس مهما بقدر أن المهم هو ما قبضه يد الوالد أو الأخ !! أما حياة الفتاة مع الطرف الثاني ليس مهماً أيضاً للطرف البائع ولا الشاري. وهنا نواجه اليوم أكبر مشكلة بحق المرأة الايزيدية ألا وهو ارتفاع نسبة العنوسة بينهم وحرمان الكثير من شبابنا من حق الزواج بسبب ارتفاع المهر . يعتبر المهر محرم في جميع الاديان الاخرى قانونا .هل يجوز ان نبيع فلذة أكبادنا ونتمتع بالثمن ونصرفها على أنفسنا .

تعتبر البنت مثل الولد فلذة كبد الوالدين ، واذا كان لنا هذا الحق في البنت فاين هو حقها من الوراثة فاذا اخذنا هذا كحق لنا ، يجب ان تعطى حقها ايضا في الميراث .واذا لم يكن حقها مثل الابن فليكن هناك نسبة معينة ومحترمة تثبت حقها في الميراث .

وهنا اطلب من كل امراة ايزيدية ان تطالب بحقها وان لا تبقى مكتوفة الايدي بحجة لاحول ولاقوة لها، أو أنها ضعيفة . يجب على كل امراة ايزيدية ان ترفض بشدة كلمة (ضعيفة) هي ليست ضعيفة اذا وقف القانون معها ، وإذا وقف الخيرين والمتنورين وأصحاب الضمير معها. هنا نطالب من الحكومات والجهات المسؤولة ان تضع حق المرأة الايزيدية في بنودها ويسري عليها القانون كما هو ساري على بقية النساء على الصعيد العام . لا نريد أن يترك أمر المرأة وحقوقها بيد (المجلس الروحاني ومجالس الشيوخ) وفاقد الضمير والمشاعر، لانهم اصلا يرفضون بان تكون للمرأة حق مثل الرجل ،ولتعلم جميع الجهات الرافضة لحقوق المرأة في الميراث وبيع الفتاة مقابل مبلغ من المال (المهر)ان أسماهم كتبت وستكتب في قائمة التخلف والظلمية، ولن ياخذوا حقوقهم يوما كبقية الاديان والاقليات لانهم وقفوا حائرين ومتذبذبين في قراراتهم امام اول حق وامام اول بند من قانون الاحوال الشخصية ،وهذه اصلا لاتحتاج الى جمع الاراء من هو موافق ومن هو رافض لهذه الفكرة .هذا حق مشروع للمرأة ومعمول به دوليا .فلماذا نكون نحن الشواذ .اعطوا هذا الحق للمرأة الايزيدية قانونا .وبعدها هي حرة ما اذا رغبت ان تاخذها او ان تتنازل عنه لغيرها ،ارضوا ضمائرکم اولاً واتركوا الباقي لاختيار المرأة .

ارجوا من كل امراة ايزيدية ان تقف اليوم وتتطالب بحقها هذا وان ترفع صوتها الى الجهات المعنية بهذا الامر ,وان شاء الله سوف تاخذ المرأة الايزيدية حقها بالكامل اجلا ام عاجلا رغم محاولات خفافيش الظلام .والمسالة كلها لاتحتاج الى التفكير والتريث لو سلمنا هذا الامر الى ضمير الاباء اتجاه فلذة اكبادهم سواء كانوا ذكورا ام اناثا .

وفي الختام اقدم شكري وتقديري الى كل من وقف مع المرأة وطالب بحقها .وشكري وتقديري الى كل من كتب وشارك مع المرأة في ان تحصل على حقها والى كل مثقف ادرك اهمية هذا الموضوع لنصف المجتمع الذي يكمل النصف الاخر .

هدية الخالدي

اولدنبورغ في 2007/12/14

مجمع مهد وهي نقطة البداية

حسن قوال رشيد

واخيرا ابناء مجمع مهد يقولون بنعم لحقوق المرأة ونعم لحق المرأة في الميراث ولا للمهر العالي انها لخطوة جبارة وقرار جرى باعادة الحق الى اصحابها ولا بد للقرى والمراكز الاخرى ان تقول كلمتها وليكتب التاريخ قرارهم هذا بأحرف من نور ولتكون بداية لنهج ديمقراطي يعمل بمساواة المرأة مع الرجل نعم لقد كسرت مهد حاجز الصمت الايزيدي بموافقتها على حق المرأة في الميراث واتمنى ان يتنازل الاخرون في القرى الايزيدية عن كبريائهم وتسلطهم ازاء المخلوقة المسكينة التي لا حول لها ولا قوة الابالله ولو نرجع الى تاريخ المرأة وحجم معانيتها في العيش في تلك الظروف القاسية وتحمل المرأة الايزيدية الكثير الكثير من اجل عائلتها فهي التي دوما تسرع لنجدة اهلها وتقف مع عائلتها في كافة الظروف والازمنة فهي الحنونة على والديها وعلى اخوانها واخواتها وتراها بالقرب منا كلما دعت الحاجة الى ذلك فكل اموالنا لو ذهبت لحصتها والله انه قليل بحقها ومهما عملنا ومهما فعلنا لها لا نستطيع ان نرد جزء بسيط لها جزاء ما فعلت وما قدمت المرأة الايزيدية لعائلتها فهي التي تقول المثل(كلما بحثت عني فتجدني تحت نعل حدائك) وكيف لنا ان نغدر بهنّ لقد تقدمت العالم وتقدمت الحضارات ولا بد لنا ان نواكب هذا التقدم ولكي نعيش حالنا حال العالم لا بد من تغييرات على العادات الاجتماعية والقبلية اننا ورثنا الكثير من العادات الاجتماعية القديمة وهي ليست قرارات دينية وعلينا ان نغير هذه العادات وفقا لمتطلبات المرحلة الراهنة لان لكل زمن ولكل مكان خصائصه وقوانينه وعاداته علينا جميعا التفكير بذلك وان نأخذ ما هو مفيد لمتطلبات العصر الحديث ونترك كل ما هو غير صالح في هذا العصر من عاداتنا الاجتماعية

فمرحى لابناء مجمع مهد على قرارهم التاريخي ومرحى لنساء مجمع مهد على اولئك الرجال ونتمنى من بقية القرى والمناطق الايزيدية اتخاذ موقف مهد نموذجا لها لكي تشعر المرأة بأن حقوقها محفوظة وبأيدي امينة ونكسب بذلك مودة وحب المرأة والله الموفق

18-12-2007

نصف الله المعطّل، إيزيدياً

هوشنك بروكا

المقال خاص بموقع بحزاني
2007-12-23

بقراءة سريعة لتاريخ الله، وجغرافيا التحولات في أسمائه، وألقابه، ووظائفه، وقيامه، وعوده، سوف يكتشف القارئ العادي، فضلاً عن القارئ الباحث، أن الأنثى، على المستوى الديني الثيولوجي، والميثولوجي، لم تكن الأنثى (المرأة) على امتداد تلك التواريخ والجغرافيات الإلهية، مجرد أرضٍ مدنّسة، ليكون الذكر (الرجل) "قواماً" عليها، كالسماة "المقدسة".

قطعاً، لا يشير تاريخ الدين الإيزيدي، بإعتباره ديناً كردياً قديماً، ممتداً في التاريخ البعيد (تاريخ الله القمري، والشمسي لاحقاً)، إلى أن الله، إيزيدياً، قد أعطى "ذكوره" (رجاله) كل العقل، وكل الحكمة، وكل الملك، وكل الدين، وكل الدنيا، وكل الحق، فيما لم يعطي ل"إنثائه" (نسائه)، سوى النصف، أو دونه، لتصبح المرأة، من ثم، "شرعياً"، ب"نصف عقل"، و"نصف حكمة"، و"نصف ملك"، و"نصف دين"، و"نصف دنيا"، و"نصف حق"، أو بدون كل شيء، كما أراد لها الرجال القوامون، عليها، هكذا بلا حتى ذاتها، أن تكون.

لو سألت أي إيزيدي عليم بأخبار دينه، أو "لا عليم"، سؤالاً بسيطاً: ما هو دينك، وماذا يعني أن تكون إيزيدياً في هذا الزمان الذي تتصادم فيه تواريخ الله، وثقافته ببعضها البعض، وتتصارع تحت فتوى هذا الشيخ/الظل لله، وصكوك ذلك الخليفة له، أو وليه على الأرض، فسوف يجيبك ما مضمونه: "الإيزيدية، ديانة جداً قديمة... مسالمة بشهادة نصوصها التي تدعو ل72 أمة من أمم الله، أولاً، ثم تدعو لأمة طاوسي ملك (حسب التوصيف الإيزيدي)، بالخير والنعمى والسلام."

إذن، هذا يعني أن الإيزيديين متفقون فيما بينهم، حسب مبادئ دينهم، أن إلههم هو إله تسامح وسلام.

ولكن هل من الممكن، والمعقول، والمنطقي مثلاً، أن يكون الله، إيزيدياً، على مستوى الآخر الخارج، هكذا سمحاً ومسالمًا، فيما يكون بالمقابل على مستوى الداخل الإيزيدي، عكس أو ضد ذلك، أي "متواطئاً"، مع نصف "أمة" (أمة الرجال/ الأمة الذكورية)، على حساب نصفها الآخر (أمة النساء/ الأمة الأنثوية)؟

الدارس للديانة الإيزيدية وميثولوجيتها وطقوسها، يعلم جيداً، أن الألوهية ليست صفةً ذكورية، أو محصورةً في الذكر وحده، وإنما طبيعة الوجدانية العبادوية (أي الإيمان بإله واحد أساس، إلى جانب تقديس آلهة أخرى مكملّة للأدوار الإلهية اللامحدودة)، تكشف عن حقيقة، جداً مهمة، في اللاهوت الإيزيدي، على مستوى مساواة الذكورة مع الأنوثة، ألا وهي وجود عددٍ غير قليلٍ من "الإلهات الموثنات"، "الآلهة الذكور"، في مجموع البانثيون الإلهي الإيزيدي. فضلاً عن وجود عددٍ من النصوص الدينية الصريحة، التي تؤكد على القداسة الإلهية، بطابعها المقدس.

وهذه "الحقيقة" اللاهوتية، برأبي، يمكن اعتمادها، كمدخل إلى دراسة الله الإيزيدي، بإعتباره إلهاً قابلاً للحياة، ومفتوحاً على الإصلاح والتجديد، في هذا الزمان المفتوح. بمعنى، أن توزع تاريخ الله، إيزيدياً، بين تاريخ الذكر وتاريخ الأنثى، هو تاريخٌ يشهد على قوة الله وكماله الكثير، وليس العكس، كما قد يتصوره البعض.

ومن درس فكرة التثليث في المسيحية، والتي تقوم على أساس "الأب/الرب، والكلمة/الإبن، والروح القدس/ مريم"، أي الله الواحد في ثلاثة، سيدرك ما نذهب إليه.

فتاريخ الله، لا يمكن أن يكون تاريخاً مختزلاً في تاريخ الذكر/ الرجل، فحسب.

الله، ماضياً، وحاضراً، ومستقبلاً، بإعتباره، كثيراً كاملاً، وكلياً شاملاً، وفق ما تقوله مبادئ كل الأديان، ظاهراً، لا يعقل أن يسعه تاريخ، أو زمان ومكان الرجل وحده، أو إسمه، وعقله، وحكمته، وذكورته، وقوته، وجبروته، وحده.

كل المحاولات الدينية، على مستوى الأديان المعاكسة للمسيحية، التي بذلت أقصى جهدها لـ"رجم" فكرة التثليث، بإعتبارها "شركاً بالله"، أو تقليداً "للتالوث الوثني"، باءت بالفشل. ليس لأن هناك دين أفضل من دين، وإله أعلى أو أحسن من إله، وإنما بإختصارٍ شديدٍ جداً، وهو، لأن هناك دين يتجدد ويتطور ويسكن الحاضر، مستشرفاً الآتي، فيما آخر يتراجع أو يتراجع (من الرجعية) ويقدم في الماضي الميت، والعاير الغابر من التاريخ.

بالتالي، يمكن القول، أن هناك دين يمشي على الأرض، فيما آخر يطير إلى السماء، أو إله يريد أن يعيش ويترك الآخرين أن يعيشوا، فيما إله آخر يحتضر، ويزحف إلى الموت، كما يريد للآخرين أن يموتوا (لا بل يُقتلوا).

فتاريخ الرب، مسيحياً (إنجيلياً)، مثلاً، كان مثله مثل أي تاريخ تبشيري، يريد فتح المزيد من الجغرافيات والتواريخ والأمم، تاريخاً لثقافة "السيف"، و"غزو الآخر"، تحت شعار "الصليب".

وما جاء في الإنجيل، هو دليل على وجود هذه الثقافة، في تاريخ الرب الإنجيلي السابق: "لا تظنوا أنني جئت لألقي سلاماً على الأرض. ما جئت لألقي سلاماً بل سيفاً" (متى 10: 34-35). والحروب الصليبية التي غزا بها الأوروبيون الشرق، ما بين أواخر القرن الحادي عشر إلى الثلث الأخير من القرن الثالث عشر (1096 - 1291)، كانت ترجمة لهذه الثقافة، و"سيفها" المشروع تاريخياً.

راهناً، لا يوجد "مسيحي" واحد، يشرح "ثقافة غزو الآخر"، تحت شعار الصليب، أو الوفاء لإسم الأب والإبن والروح القدس.

لماذا؟

لأن عقلاء الدين المسيحي استطاعوا تبرئة الرب من "التاريخ الغازي"، و"التاريخ الفاتح"، و"التاريخ الدموي القاتل"، وحروبه الدينية التي امتدت شرقاً حتى بلاد فارس، من خلال الإعتذار الصريح والمفتوح، للشرق المصلوب وأمه المصلوبة زمان الصليبيين، هذا من جهة. وثانياً، لأن العقلاء ذاتهم، الذين أرادوا للرب ألا يخرج من العقل، قاموا بتعقيل "كلام الرب"، ونصوصه الإنجيلية، الخاصة بثقافة السيف (على قتلها)، قائلين: إن السيف، لا يعني في المصطلح الإنجيلي، السيف الحقيقي، وإنما هو "سيف مجازي". فالمقصود به في إنجيل متى، مثلاً (متى 10: 34-35)، هو "سيف الكلمة/الرب، وسيف الرسالة/الإبن، وسيف الروح/الروح القدس". لماذا هذه المجازية، في تفكيك السيف؟

لأن الله/الرب الذي لا يتطور، يندحر ويموت. فليس من المعقول، أن يعيد الناس، اليوم، في هذا الزمان المتطور والمفتوح على حقوق كل البشر، وعلى كل الكلمة، رباً "عدوانياً"، "يلقي بالسيف على الأرض، بدلاً من السلام". من هنا كان لابد للرب، إنجيلياً، أن يفتح على الحاضر، وثقافته، لإستشفاف القادم وثقافته القادمة، فأصبح الرب، على ما هو عليه اليوم، "رباً للكلمة السيف"، و"الرسالة السيف"، و"الروح السيف"، بدلاً مما كان عليه من قبل، كـ"رب للسيف السيف" و"السيف الغزو".

وهذا هو الفرق الكبير الكبير، راهناً، بين "سيف الرب" المجازي في الإنجيل، الذي أول إلى سيف لثقافة الكلام السلام، وبين "سيف الله" الذي بقي، على مستوى النص القرآني، سيفاً لقطع الأعناق والرؤوس، أي "سيفاً لثقافة القتل والإقصاء"، فحسب.

والتثليث، مبسطاً، يعني أن الله واحد، بأفانيم ثلاثة: بعضه حلّ في السماء بإعتباره أباً/رباً للعالم، وبعضه حل في المسيح الإنسان، بإعتباره "إبناً نموذجاً" (أو إبناً طريفاً)، مختاراً، ومثالاً لكل العالم، والبعض الثالث حل في الأنثى/المرأة المقدسة، بإعتبارها روحاً قدساً، مصطفاة، من كل العالم.

ووفقاً لقانون التثليث المسيحي، فإن "الأب غير محدود، والإبن غير محدود، والروح القدس غير محدود، ولكن ليسوا ثلاثة غير محدودين بل واحد غير محدود".

المتتبع لحاضر الله(الرّب)، مسيحياً، مثلاً، فسوف يلاحظ أن الله ليس مجرد فكرة مطلقة في السماء، وإنما هو، شخصٌ حيٌّ، "يتجدد" في السماء، بإستمرار، بذات القدر الذي يتجدد فيه "الإنسان" على الأرض. والعقل، في اعتبار المسيح "ابناً" لله أو بعضاً منه، وكذا "الروح القدس" المتجسد في العذراء مريم(بعض النظر عن معقولية القصة الدينية، أو لا معقوليتها، وكذا بغض الطرف عن الإيمان أو اللاإيمان بها)، هو أن يكون لله الذي في السماء، امتداداً أوهياً له في الأرض(الإنسان)، ومن هنا تحديداً، يمكن فهم المقولة الكنيسية، التي تقول، أن "المسيح"، الإنسان الأعلى، والنموذج، هو الطريق النموذج والأعلى، إلى الله(الرّب).

ولا شك، ان هذا "الإنسان العالي"، هو إنسانٌ "كامل"، حسب المفهوم الكنيسي بالطبع، من ناحيتين: أولاً، لأنه الإنسان الأول، الذي استطاع أن يطير إلى الكمال الإلهي، ليتحد مع الرّب كابن له. وثانياً، لأنه إنسانٌ أكثر من ذكرٍ أو رجل. أي هو إنسانٌ "كامل"، كنيسياً، يساوي الجنسين معاً، لأنه مخلوقٌ في الروح القدس، مريم المقدسة، التي هي أنثى.

ما أريد قوله، هو أن الرّب في المسيحية(هنا كمثال متجدد)، هو إله يتطور، لأنه إلهٌ "عاقِل"، و"كامل"، يستغرق كل السماء وكل الأرض؛ كل الزمان وكل المكان؛ كل ذاته، باعتباره إلهاً عالياً كاملاً، وكل المسيح الإبن، وكل مريم الروح القدس، باعتبارهما إنسانين، عاليين، كاملين: ذكر/ رجلٍ عالٍ كامل+أنثى/ امرأة عالية كاملة).

والصلاة المسيحية التي تبدأ، ب"إسم الأب والإبن والروح القدس"، هو خير ترجمة لهذا "الرّب الكامل"، الفعّال، والمتجدد بأقانيمه الثلاثة، دون أن يعطّل أقنومٌ فيه الأقانيم الأخرى.

إيزيدياً، ليس هناك أدنى شك، بأن الروح القدس، باعتبارها، روحاً للألوهة الأنثوية، هي روح متشاركة، وفعالة، في اللاهوت الإيزيدي وبانثيونه الإلهي، وهي روح ليست معطلة، إلهياً، على مستوى الميثولوجيا، والنصوص الإيزيدية، المندرجة، تحت مايمكن تسميتها ب"ثقافة الذاكرة".

فمثلاً:

1.روح الله على الأرض، إيزيدياً، نُفخت(حسبما يظهر من عبادات الإيزيديين واعتقاداتهم) في ال"خوه دان". وال"خوه دان" لفظة مشتقة من الكلمة الأصل "خوه دي"، التي تعني الله الذي أعطى أو خلق نفسه بنفسه. وهي(خوه دان)، كما يبدو من وظائفها الدينية، تعبر عن بعضٍ من روح الله، التي تتوسط بين البشر (العباد الإيزيديين) والله.

وبناءً على هذه الوساطة "المقدسة"، إيزيدياً، يمكن فهم وظيفة الروحانيين(الروحانيات) الإيزيديين(والإيزيديات)، والمغزى الثيولوجي الديني، من تسميتهم ب"الدونافين". والدوناف، هي لفظة كردية تعني "ذو الإسمين أو الإسم/ اللقب المزدوج". أما في الإصطلاح الديني الإيزيدي، فهي صفةٌ "قدسية"، تُطلق على الروحانيين الإيزيديين، المنحدرين من طبقتي الشيوخ والبيرة.

والسؤال الجوهرى الذي يطرح نفسه، على الإيزيديين "الفوقانيين"، من "المشرعنين الجدد"، ودكاكينهم الدينية، "الفوقانية"، التي تشرّع وتشرعن للرجل، باعتباره قواماً "فوقانياً"، كاملاً" وأكيداً، على النساء "التحتيات"، "الناقصات"، هو،

هل قال الله الإيزيدي، بروحانيةٍ "فوقانيةٍ"، مقدسةٍ، "متفوقةٍ"، "كاملةٍ"، للرجل مقابل روحانيةٍ "تحتانيةٍ"، "مدنسةٍ"، "متنحيةٍ"، ناقصةٍ، للمرأة؟

أليست الصفة الروحانية المطلقة على الرجل، من طبقة الدونافين، هي ذات الصفة المطلقة، روحانياً، على المرأة؟

ألا يُطلق، روحانياً، على الرجل الإيزيدي المنتمي لطبقتي الشيوخ والبيرة، بالشيخ والبير، وعلى المرأة الإيزيدية، بالشيخة والبيرة؟

هل سمع المجلس الروحاني الإيزيدي، الله الإيزيدي، يوماً من الأيام، أو زماناً من الأزمان، بأن وزع روحه(خوه دانه)، على الدونافين من عباده الإيزيديين، فكانت حصة الرجل كلّ الخوه دان، فيما حصة المرأة، كانت نصف الخوه دان أو بعضه، أو لا شيء، كما يريدون للقانون اللاقانوني الأخير، هكذا في الرجل وبالرجل وللرجل أن يكون؟

متى كان الرجل الإيزيدي، روحانياً، شيخاً "كاملاً" أو بيراً "كاملاً" (في التمام والكمال)، فيما المرأة، كانت "نصف شيخة" أو "نصف بييرة"، ب"نصف دين" وب"نصف إله"؟!

إذن، الواضح دينياً، ومن خلال سياق ثيمة ال"خوه دان" هذه، يمكن الوصول إلى استنتاج أنه عاقلاً، مفاده، أن روح الإله الإيزيدي، المتمثلة، هنا في "خوه دانه"، هي من نصيب المرأة "الروحانية"، بقدر ما هي، تماماً، من نصيب الرجل. وهذا يعني أن ما يحق للمرأة، إلهياً، يساوي في التمام والكمال، ما يمكن أن يحق للرجل، دون زيادة أو نقصان.

2. النصوص الإيزيدية، التي وصلت إلينا، حتى الآن، تؤكد دائماً، على "قدسية" الثنائية المؤنثة، المجسدة في "الأم وابنتها" دوت و دابي. وهي الثنائية التي يمكن، فك رموزها، ودلالاتها على أكثر من مستوى.

ورد في سفر(دعاء) المساء، ما ترجمته:

أدعوك بقدس الأم وابنتها

يا رباً فارساً من المشرق إلى المغرب

فيك الخلاص، فانقذنا من شرّ القضاء المقدر والبلاء والغلاء

وارحم بيبتك وارحمنا يارب الشمس

بغض النظر عن رمزية "الأم وابنتها" في النص الإيزيدي وما تبقى منه من ذاكرة، فسواء كان المقصود بحضورهما، كرموزين مقدسين، مجسدين، ل"روح" الشمس والقمر (أو القمر كأم والشمس كبنتها، بإعتبار أن الإثنتين، في الكردية إسمين مؤنثين)، كما ذهب إليه د. خليل جندي(نحو حقيقة الديانة الإيزيدية، منشورات رابون، أوبسالا، 1998، ص147)، أو كان المقصود بالرموزين، في كونهما إشارتين، على تداخل حدود الألوهة القمرية/ الأنثوية(سابقاً)، مع حدود الألوهة الشمسية/ الذكرية(لاحقاً)، فإنهما(أي الأم وابنتها)، في الحالين، تترجمان المكانة القدسية، التي يمكن للأنتى أن تتبوأها، في طقوس وعبادات وميثولوجيا وأزمان المعتقد الإيزيدي، العالية.

إنّ قدس "الأم وابنتها"، في ذاكرة الإيزيديين الجمعية، دينياً، له دلالاته الواضحة، كحضور رمزي، على علو شأن الأنتى ومشاركتها للذكر، في خريطة الإلهيات الإيزيدية.

هذه الثنائية "القدسية"، التي تؤكد، إيزيدياً، على ما كان للأنوثة، وجوداً أو حضوراً مقدساً، في النص الميثي الإيزيدي، توازي ذات القدسية التي تشغلها "الروح القدس/ الأم الأولى مريم العذراء" في اللاهوت المسيحي، رغم ما بين "القدسين"، من اختلاف ميثي، وطقوسي، وإيماني، وعقائدي/ عبادوي .

3. وما تشغله كلّ من "خاتونا فخران" و"ستيا إيس"، من مكانة قدسية، في الطقوس والنصوص الإيزيدية، بإعتبارهما إلهيتين "معظمتين"، الأولى ك"إلهة للولادة" والأخرى ك"إلهة للأمومة"، على التوالي، هي إشارة أخرى صريحة وفصيحة، تؤكد على دور الأنتى، ومساهمتها القدسية الفاعلة، تاريخياً، في صناعة البانثيون الإلهي الإيزيدي، الذي يشكل إلى جانب الله، كلاً إلهياً مقدساً، "واجباً"، وفقاً للمنظور العبادوي، المعتقد به، إيزيدياً.

وبإعتبار أن لكل ما هو سماوي، على مستوى الرمز، هناك مقابله أو مجسده الأرضي، فإننا نرى في الحياة الدينية الإيزيدية(التقشفية، الزاهدة) ماتسمى ب"الفخرا أو الفقرا". و"الفخرا"، هي امرأة زاهدة، هجرت الدنيا وملذاتها، فتقشفت وتزهدت، وتفرغت كلياً، مدى الحياة، لخدمة لالئش، "سرة الأرض"، أو "المكان الأول"، أو "أول الأرض"، أو "جهة الله الأولى"، حسب الإعتقاد الإيزيدي.

وعليه يمكن القول، أن "الفخرا" الزاهدة في "لالش المكان الأول"، هي التجسيد الأرضي، البشري، لروح "خاتونا فخران" المؤهلة، أو التي تألّفت لاحقاً، بإعتبارها "الفخرا السماوية" المقدسة.

والرمزية "العالية" التي يمكن الإشارة إليها، ههنا، في سياق هذه القراءة، هي رمزية فعل "خلق البرات"، بإعتباره فعلاً "رمزياً متفوقاً"، من بين مجموع الأفعال والمسؤوليات التي تقع على كاهل "الفخرا اللالشية"، دينياً.

لا شك، أن "خلق البرات"، هو ليس الفعل "المقدس" الوحيد، ممّا تقوم به "فخرا المكان الأول"، من أفعال، وطقوس، وممارساتٍ قدسية. ولكني أرى في هذا الفعل، رمزيةً عاليةً، من شأنها أن توصل "المكان الأول لله/ المكان الماضي"، أو "المكان الميثي"، أي لالش الأسطورة، بالمكان الراهن، أو "المكان الإلهي/ السماوي" ب"المكان البشري/ الأرضي".

ولكن كيف؟؟؟

بمراجعة النصوص الإيزيدية، سوف يتضح للقارئ العادي(ناهيك عن القارئ الباحث)، أن:

- في البدء كان الكون عماءً وفوضى.

- من الدرة البيضاء(الدرة الكونية الأولى)، خلق الله الأرض والسماوات ووضع النجوم والكواكب في مداراتها ومساراتها المنتظمة.

- أول الأرض ابتدأ ب"لالش"، بإعتبارها "خميرة للأرض"، أو "مكاناً أولاً"، سكن فيه الله/ طاوسي ملك، كأول خالق، هبط على الأول من المكان، في الأول من الزمان(الأربعاء الأول من نيسان).

- من لالش، بدأ الأول من الحياة، ومنها بدأت العناصر الأربعة الأولى(التراب+ الماء+ النار+الهواء) والجهات الأربعة الأولى، وأول البشر؛ أي الآباء الأولين(يُنظر سفر/ قول الخليفة).

ما يهمني من إسطورة الخلق الإيزيدية هذه، في سياق الكلام والبحث عن قدسية الفعل المؤنث، واليد الخالقة المؤنثة، في اعتقادات الإيزيديين بالخليفة، هو رمزية فعل "خلق البرات"، عبر فعل أنثوي "مقدس؛ أي عبر فعل "الخلق المقدس" الذي تقوم به "الفخرا اللالشية"، وذلك بإعادتها ومحركاتها لفعل "الخلق الأول" ل"الأرض الأولى"، أو الأول من التراب، كمستقرّ أول.

إيزيدياً، يُعتقد أن "أول الأرض" بدء ب"لالش الخميرة"، وذلك على مستوى الرمز، يعني، أن لالش هي "الأرض الأولى"، التي هبط عليها الله في بعضه(كطاوسي ملك)، للمباشرة والبدء، بفعل الخلق الأول، ل"أول الحياة"؛ أي "أول الإنسان"، و"أول النبات"، و"أول الحيوان"، و"أول العناصر الأربعة"، و"أول الجهات"... إلخ.

وخلق "البرات" على شكل كريات صغيرة مدوّرة، رمزياً، يعني برأيي، تكرار "الفخرا"، لفعل خلق الأرض الكروية، وبالتالي محاكاتها للفعل الإلهي الأول، الذي قام الله من خلاله، ب"ولادة الأرض"، بدءاً من لالش، في كونها "مكاناً أولاً"، وبدءاً من الأربعاء، كيووم "مقدس" معلوم، بإعتباره "زماناً أولاً".

أما الإعتقاد بوجوب حمل كل إيزيدي ل"البرات"، في حله وترحاله، بإعتباره "هويةً دينيةً"، أو "دليلاً" يدل صاحبها إلى "الطريق القويم" الذاهب لله القويم، على المستوى الرمزي، فيعني، استحضر الإيزيدي، في كل "زمانه الديني الطقوسي"، لذلك الفعل الذي قامت به الآلهة منذ البدء، أي استنكار فعل "خلق الأرض"، كأولٍ للأرض، وأولٍ للحياة عليها.

والحال، فإن "البرات" في حوزة الإيزيدي الدائمة، تعني في مظنتي، حيازة الإيزيدي الدائمة، لذاكرة الفعل الإلهي الأول، وتالياً، حيازته ل"أول المكان"، الذي يتجسد، رمزياً، في تلك "الكريات المقدسة"، التي تُخلق، عبر فعل "الفخرا" المتزهدة، من تراب لالش، اعتقاداً من الإيزيديين، بأنه "أول التراب"، الذي به اختمرت الأرض، ك"أول مستقرّ"، وسط هيولى العماء اللامحدود وفوضاه الأزلية.

من خلال ثنائية "الخالق - المخلوق" في رمزية البرات، يتبين لنا كيف أن "الفخرا اللالشية" ك"خالقة لاحقة"، تقلّد وتحاكي "الخالق الأول، السابق"، أي الله/ طاوسي ملك، في فعله الأول، وكيف أن "البرات"/ المخلوقة عبر فعل "الخالق الثاني"،

إن هي إلا عبارة عن "الأرض الثانية" أو مجسدها، المحاكية والمصنوعة، على صورة "المخلوقة الأولى"، أو "الأرض الأولى" / "الألش الأولى".

فالإنسان، وما في حياته من أفعال وممارسات، وما حواليه من زمان ومكان، كل ذلك، يشكل في المنتهى، صورة دنيوية، مصغرة، عن كون الله وحياته الميتافيزيقية، وما حواليه من زمان ومكانٍ ميتافيزيقيين. وكل ذلك يمكن اختزاله، دينياً، في النص(المختزل لكل الدين) "المؤمن" الآتي: "خلق الله الإنسان على صورته"، أو في ذات النص(المختزل لوجودين: وجود الإنسان ووجود الله) معكوساً، فلسفياً، أي "خلق الإنسان الله على صورته".

4. بالتوازي مع ما سبق، من تشارك "الألوهة المؤنثة"، في فعل "الخلق الثاني" ل"الأرض

الثانية"، هناك في الإيزيدية اعتقادٌ مماثل، ب"كانيا سبي" أي "النبع البيضاء"، كإلهة للينابيع والمياه العذبة.

فالمياه المتدفقة من "كانيا سبي"، تُعتبر وفقاً للإعتقاد الإيزيدي، "مياهاً مقدسة"، لأنها امتدادٌ ل"أول الماء"، و"أول جريانه"، و"أول النقاء"، حيث به وفيه ابتداءً "أول الحياة".

أما إعتبار "كانيا سبي"، "موهراً" أو علامةً فارقةً على "تعميد" الإيزيدي، واغتساله الروحي "المقدس" بها، فيعني، رمزياً، إعادة الإنسان، إلى زمان "الماء الأول"، وبالتالي وضعه في "أول الحياة"، وتحيينه في التاريخ "المقدس" للماء؛ ذلك التاريخ "النقي" الذي منه امتدت كل حيوات "المقديسين الأولين"، وأفعالهم "الأولى"، التي بها وعبرها، أدخلوا العباد إلى "أول الحياة".

مما تقدم، تبين، إيزيدياً(نصوص+عبادات+طقوس)، أن للأنثى وأفعالها، رهنأً وتاريخاً، نصيبٌ في الله وفي تاريخه المقدس.

إن، الأنثى هي شريكٌ للذكر، في تاريخ الله، وصناعته، وعبادته.

هي، شريكٌ له في التحيين "المقدس" لأفعاله وأزمانه وجهاته.

فالأزمان العالية(زمان الأعياد)، إيزيدياً مثلاً، باعتبارها أزماناً "نقية" لتحيين التواريخ المقدسة، "الصادقة"(حسب اعتقاد العابد الإيزيدي)، التي حفظت أفعال الفاعلين "الأولين المقديسين"، هي أزمانٌ تستغرق وتتماهى فيها الأنثى/ المرأة الإيزيدية، أكثر من الذكر/ الرجل.

وهي، إذ تدخل هذه الأزمان، فإنما تعبرها بفاعليةٍ تفوق فاعلية الرجل بكثير، عند تحيينها لأفعال الله و"المقديسين الأولين"، على مدى زمان العيد.

ويمكن ملاحظة هذا الإستغراق الأنثوي في أفعال الأولين المقديسين، في أي زمان عالٍ، يتخذ منه الإيزيدي، عيداً لألهته(رأس السنة/ أربعاء نيسان أو الأربعاء الأحمر، بيلندا، عيد إيزي، باتزمي، جمايي...الخ).

على الرغم من كل هذا الحضور الأنثوي "المقدس"، في النصوص الإيزيدية وطقوسها، فإننا نرى المرأة، اليوم، إيزيدياً، تُزج في عادات "القبيلة"، قبل "عادات الله"، وتُشرع "حقوقها"، وفقاً ل"شرع" شيوخها، بدلاً من تشريعها وفقاً ل"شريعة الله".

والحال، فإن القبيلة بشيوخها ورجعية عاداتها، تحاول، إيزيدياً أيضاً(كحال أي دين أسير)، اختزال كل "عادات الله" وقوانينه، وشرعه، في عادات وقوانين وشرع "خيمة" مختزلة في نصفها، وفي عمودها وربّها الذي يساوي رجل.

القبيلة، تحاول جاهدةً، عبر "تعطيلها لنصف الله"، تعطيل نصف الأرض، ونصف المجتمع، ونصف الثقافة، ونصف السياسة، ونصف الإنسان. وهذا ما لا يمكن أن يقبله أي "إله عاقل"، رهنأً.

ليس من مهمتي، كقارئ للدين ولتاريخ الله فيه، أن أكتب ل"حدود الله"، بقدر ما يجب أن أكتب ل"حدود الإنسان" الممكنة، في الزمان والمكان الممكنين.

الإنسان/ كل الإنسان، حرٌّ في إقامته "المفترضة"، في "دولة الله الفاضلة"، كيف وأنى ومتى يشاء، بشرط ألا يتناول ويتعدى في دعوته ل"المواطنة السماوية"، على حدود "دولة الإنسان الوضعية"، وحقوق مواطنيها(متفقين أو مختلفين)، وألا ينتهك حقوق الإنسان(كل الإنسان)، بحجة الجهاد من أجل "حقوق الله".

فحدود الإنسان الراهنة، في الزمكان، الممكن، الراهن، هي:

- الإنسان واحد، يساوي إمراة ورجل.

- حق الإنسان مقدسٌ واحدٌ، يساوي حقوق الأنثى/ المرأة، المساوية تماماً، لحقوق الذكر/ الرجل.

- حق عبادة الله واحد، للأنثى حصّةٌ فيه، بذات القدر الذي يمكن أن يكون للذكر فيه.

- حدود الإنسان، هي دولته الوضعية المنفصلة، إدارياً، عن "دولة الله" البعيدة، كبعد السماء عن الأرض.

الدين، ليس مجرد تاريخ مضى، كما قد يُظن ويُعتقد. كما أن الله، لا يمكن له أن يكون ماضٍ فحسب.

فالله، الذي لا يستطيع الدخول إلى الحاضر، والنفاذ إلى المستقبل، هو إلهٌ ميت. ومن يعبد "إلهاً ميتاً"، لا يمكن له، أن يتجاوز صفة "العابد الميت"، كما أن الدين الذي يدعو إلى عبادة هكذا "إلهٍ ماضٍ"، و"عادته الماضوية"، لن يستحق أكثر من أن يكون "ديناً للماضي وفي الماضي"، أو "ديناً ماضياً"، راقداً، في التاريخ الراقد، للأسلاف المقيمين في مقابرهم الماضوية.

فالله "العاقل"، برأبي، "هو أكثر من أن يكون ماضياً فسحب"، كما كتبت ذات يوم، وما على الإنسان(الديني)، إلا أن يكتشف هذا الإله، ويبحث عنه، في الحاضر من المكان والزمان، واستشفافه في المستقبل منهما أيضاً.

أما العالم، فهو كائن كثير، اسمه إمراة ورجل.

hoshengbroka@hotmail.com

حملتنا (9) اشهر ونقف في طريق حقوقها وأسفاه !!!

اكرم ابو كوست

2007-12-18

احني قامتي امام كل أم وكل اخت وكل شي اسمها المرأة ,, المرأة التي ضحت في العراق بالاخص والمرأة الايزيدية كباقي اخواتها لم تسلم من الظلم والاضطهاد والاهمال والنسيان من الذين يسمون انفسهم برامبو الزمان (الرجل) . نحن الان بصدد الاستفتاء اقول ياللساسة وهنا عندما اقول استفتاء لايد انا ان اعتذر من المرأة الايزيدية لان هذا الاستفتاء يعد حسب وجهة نظري تقليل من شأن المرأة واللعب بمشاعرها واعتذرمرة اخرى لاني سوف اقول الضحك عليها وخيانتها من الرجل , والا كيف نقف في طريقها وهي التي حملتنا تسعة اشهر بنهارها ولياليها بالامها وعذابها وخوفها على ذلك الذي بداخل احشائها من اصابته بشئ وهذا ابسط شي اذكره للذين يعاملون المرأة وكأنها ليست انسانة مع احترامي الشديد لهن ,, لقد ضحت المرأة الايزيدية بكثير الكثير من حياتها في سبيل ان تعيش عائلتها بسعادة وحرينا مع ايران خير شاهد على شجاعتها في تصدي كل شي يقف في طريق ابناؤها لانها كانت الام والاب في نفس الوقت , حملتنا تسعة اشهر ولم تكن تعلم بانها تحمل في احشائها شخصاً سيقف في طريق حقوقها يوماً , ليست هذه اكبر اهانة لهن اليس من الخزي ان نذكر حقوقها ونعمل استفتاء بهذا الصدد ماذا سيقولون عنا الاخرين عندما يسمعون ذلك ,,وكيف سيوصفون هم المرأة الايزيدية ؟؟؟!!! لذا على الذين يسمون انفسهم برامبو التفكير بعمق عن هذه المخلوقة الجميلة والحنونة , وترك كبريائه والتفكير بنفسه فقط لكون رجل وعلى المرأة ان تخدمه فقط , لذا كان المفروض دون اللجوء الى الاستفتاء اعطاء المرأة حقوقها دون اللجوء الى اهانتها وكأنها سلعة يمكن للرجل ان تستعمله وقت مايشاء ورميها بعد ذلك , على المرأة الايزيدية رفع صوتها عالياً وعدم ابقاتها سجيناً للرجل وتطالب بحقوقها كما يطالب الرجل برجولته . ودعونا نتذكر الحليب الذي رضعناها من تلك الصدر الدافئ .

لا يحق للمرأة الايزيدية ان تكون لها حصة من الميراث !!

خضر دولي

2007-12-19

لاشك ان الجهود التي استمرت اكثر من ست سنوات للخروج لاول مرة بقانون للمواد الشخصية الايزيدية رافقته الكثير من المعوقات وازداد اهميته في الوقت الحاضر ليخرج الى النور بسبب الحاجة الماسة للمجتمع الايزيدي اليه .

ولكن يبدو ان الكتابات الكثيرة والاخيرة في مواقع الانترنت الايزيدية والاحاديث التي يتداولها ابناء الايزيدية في المجالس الخاصة حول هذا الموضوع ، اظهرت مدى تأخرنا في هذا العمل الذي يعد اول شيء مكتوب مسند الى العرف والاسس والنصوص الدينية لدى الايزيدية ، اذا علمنا ان كل شيء يخص الايزيدية من ناحية الشرع كانت تحكمه فيما مضى التفسيرات الدينية وفتاوى المجلس الروحاني والشيوخ والبيرة .

فالديانة الايزيدية على هذا الاساس مرت بالكثير من التغيرات وبرأي لا يوجد مثلها من الاديان تقبل التغيير او التجدد ، فلماذا لانكون السابقين الى هذا التغيير من خلال قانون يعتمد في اساسه على التحضر والمساواة بين الرجل والمرأة ووفق الاعراف ومبادئ القوانين المدنية لتسيير على ضوءه جميع الشعوب المتحضرة وكان السبب في تقدمه وتطوره ، خاصة اذا علمنا انه لا يوجد اي نص ديني يحرم هذا التساوي .

فالتفسيرات الكثيرة لبعض الاقوال والنصوص الدينية من انه لا يحق للمرأة مثل الرجل من حق في الميراث غير صحيحة ، خاصة انه لا توجد لدينا الى الان اية تفسيرات للنصوص الدينية او كتاب فيه جميع او اغلب الاقوال الدينية غير كتاب (Perin ji adbe dina ezdiyan) للدكتور خليل جندي بجزييه ، وما ورد من نصوص دينية لاتضع المرأة بمنزلة الرجل يجب الوقوف عنده كثيرا لأنها لم تورد كنصوص خاصة بالارث ابدأ ، بل لمواضيع اخرى واللييب يفهم الى ماذا تشير .

هنا اذا كنت لا اضيف شيئا الى الكثير الذي كتب حول الموضوع لابد ان نتوقف ايضا حول دعوة اشخاص للبدء من جديد بالموضوع مشيرين ان المشروع او المسودة قد تم انجازه وفق اهواء عدد محدد من الاشخاص ، وهذا ايضا لا يجب الاخذ به كما لا يجب الاخذ باي مسودة تكون محط انظار العالم من الايزيدية لا يعطون للمرأة الحق مثل الرجل ، لان جهود كثيرة بذلها مختصون في القانون من جميع مناطق الايزيدية ومن لهم باع طويل في هذا المجال .

فوفق التطور الحضاري للبشرية ووفق الجهود التي ساهمت في اخراج هذه المسودة لاشيء يقترب من الكمال ولكن دائما الاخذ بأراء عديدة يعني التوسع والاقتراب من الافضل اكثر فاكثراً .

قبل ايام جالست شخصية قانونية وضليع في قانون الاحوال الشخصية وبعد ان طرحت عليه الموضوع حول مسودة لقانون المواد الشخصية للايزيدية ، ابدأ اهتمامه الكبير بالموضوع وعبر عن فرحته ، وقال يجب التفكير اكثر من مرة في ان يكون قانون المواد الشخصية للايزيدية له سمته الحضارية ويعطي للمرأة الحق كما للرجل خاصة ، ان تشكيل محاكم للاحوال الشخصية للايزيدية اصبح وفق القانون والدستور امر مفرغ منه ، وازداد لا يجب الاستعجال فان لم تفلح الجهود في ان يكون التساوي مقبولاً او ترفضه بعض الجهات ، ترك الامر للمزيد من النقاش والعمل والدعوة لافهام من يعارض افضل من تمرير قانون من المؤكد انه لا يتم المصادقة عليه لا يعطي للمرأة الحق في الميراث مثل الرجل .

ووفق هذا الرأي القانوني ورأي شخصيات سائدة لحقوق المرأة ان جميع التوجهات تمضي في هذا السبيل فلماذا نتخلف عن الركب ؟ ، لماذا وسط هذا التشويه الكثير الذي يعم الايزيدية تاريخياً نزيد بلوة في التفريق بين الرجل والمرأة ؟ هل يحق لاي كان ان يضع نفسه موضوع السلطان للتفكير بهذا الامر ويعطي الحق للرجل اكثر من المرأة ؟ ابدأ لا يجب العمل وفق هذا المنظور الذي ترفض الاعراف ومنطق الحياة .

صحيح ان الامر ليس بالسهولة التي نتصور وفق الاعتراضات الكثيرة واقلها ما ورد في عنوان هذا المقال على لسان شخص فاجنتي به وكنت اتصور انه نصير المرأة خاصة انه يمتلك مستوى دراسي وشخصية تعتبر مرموقة بل زادها سوءا اذ قال " لماذا تفكرون ان تعطوا للمرأة الحق كما للرجل هذا اجحاف !!!!!" للاسف هناك الكثير من العقول تفكر هكذا بهذه الصورة المشوهة دون ان تعرف لما ولاي سبب فقط يتصورون ان الرجولة يجب ان تسود ويبيدها كل الامر .

من هنا بات الاستفتاء الذي جرى ويجري حول وضع قانون للمواد الشخصية للايزيدية يجب ان ينتهي وفق المنظور الحضاري ومبادئ حقوق الانسان فلسنا في موضوع وضع نص قانوني يكون من الصعوبة تغييره فيما بعد .

ألم يلاحظ الايزيدية ومن يتوصر انه يفهم كل شيء ان اي نص قانوني يفرق بين الانثى والذكر اللذين خلقهما الرب وليس غيره ، يعني انه قابل للتغيير في اي وقت قريب ، اذا لماذا لانضعه الان بما يتلائم العصر الحالي والمستقبلي .

فلم تكن المرأة قليلة المكانة في الديانة الايزيدية فلماذا نضعها هكذا الان ، ألم تكون هناك نساء ايزيديات شهيرات في التاريخ تبوؤوا المناصب مثل (بيبرا فات - خاتونا فخرا - ستيا ايس وميان خاتون وغيرهن كثيرات) فلماذا نجعلها تخجل الان في عصر اقتحمت المرأة الايزيدية جميع مجالات الحياة .

ان التفكير بالعكس من التيار يلحق الضرر بالايديوية بشكل كبير والعمل ضد التوجه في ان يكون للايزيدية لاول مرة في تاريخهم قانون سمته المساواة مكتوب ومصدق عليه ، امر يجب ان يفرح له الجميع لانه لايعترض حق اي كان كما يتصور من يفكر بعقلية العصور قبل الوسطى .

أليس عيبا ان يفكر البعض عكس ذلك عندما يقولون – كيف نجعل من امرأة غريبة شريكة لاموالنا دون ان يفكروا ان ابنته ايضا ستكون شريكة بيت اخر – أليس هكذا تتكاتف الشعوب وتتماسك فكيف نكون بهذا المستوى من التفكير !!! .
اخيرا لم يكن هذا الذي ورد اعلاه كما هو حيث انتظرت كثيرا لارى عدة اراء حول الموضوع الذي اغناه زملائي كثيرا واعتقد انه ليس بحاجة الى الكثير سوى الوقوف صفا واحدا واصدار بيان يتم على اساسه اعتراض ومقاطعة اية جهة واي شخص يقف بالصد من العمل على اصدار قانون حضاري اساسه المساواة والعدالة ، في الحقوق في كل شيء ، ولن يكون بعده عمل او تفكير الى حين وضع قانون عام لجميع شؤون الايزيدية لاحواله الدنيوية والدينية خاصة في ظل انتظار صدور دستور اقليم كردستان حيث الكثير من الحقوق للايزيدية ستتحقق في العراق بصورة عامة واطليم كردستان بصورة خاصة اذا ماكان لنا اساس تنظيمي اداري ولن يكون هناك اي عائق سوى ان يكون البيت الايزيدي منظما مرتبا وما احلى ان يكون لدينا ذلك ، فلماذا ليس اليوم قبل الغد ؟ لأن اساس تطور وتقدم اي شعب وديانة لن يتحقق الا ان يكون له قوانين تنظم شؤونه والموضوع ليس بحاجة الى اطالة .

التخلف يتوسع ويتحدى .. والأفكار التقدمية تنكمش !!..

ناظم ختاري

2007-12-20

لا يسعني في بداية هذه السطور إلا أن أعبر عن سخطي الشديد لما يقترفه نفر لا شعور ولا ضمير لهم من جرائم بحق أبناء مجتمع بحاجة إلى من يعمل على تدوير عجلته لتمكينه مواصلة الحياة واللاحق بالتمدن والحضارة ، فبدل أن يخفى هؤلاء هذه الوجهة التي تتطابق مع روح العصر ، تواصلوا وهم يشرعون التخلف دستوريا عبر ما يسمى بقانون الأحوال الشخصية الخاص بالايديوية الذي طرح بعض مواده في استفتاء عام أي تلك المتعلقة بقضية المرأة وحقوقها في جانب الميراث والمهر اللذان يحددان مكانتها في المجتمع من جديد ، فإذا كانت المرأة الأيزيدية في ظل عدم وجود قانون خاص للدولة العراقية تشرعن للمرأة مساواتها الكاملة مع الرجل ، تتمتع أحيانا بشيء من الاحترام لهذا السبب أو ذاك وارتباطا بتغلغل الأفكار التقدمية بين أبناءها وتزايد تأثيرها في مرحلة نهاية الستينيات وبداية السبعينيات وقبولهم لما كان يطرحة أصحاب هذه الأفكار من حلول بصد الأوضاع الاجتماعية وخصوصا حقوق المرأة ومساواتها بالرجل والتي بدأ يتقبلها الرجل الأيزيدي في تلك المرحلة ، فإنها تتعرض اليوم وعلى يد مرجعية دينية غارقة في التخلف حاولت شرعة استمراريتها باستحداث هيئة استشارية في خطة شاذة ، إلى أكبر عملية سلب حقوق في ظل تراجع تأثير تلك الأفكار التقدمية في صفوف أبناء المجتمع لأسباب لست بصددها هنا . عبرت عن موقفي بشأن هذه الهيئة في مقالتيين سابقتين ، لم ولن يكون باستطاعة أحد في العراق القيام بمثل هذه الشرعة إلا عندما يتصور إنه يعيش في أفغانستان طالبان . وهذا ما يزيدني اندفاعا لتجريم هذه العملية التي يقف وراءها عدد من الرعاء في هذه الهيئة الاستشارية ، ينتمون إلى جيل من مثقفي التخندق في حفرة التخلف الذكوري، الذين يعاكسون التطور والحضارة ويطلبون ويزمرون ليس لشيء إلا للكذب والنفاق والتخلف ، إلى جانب عددا من ما يسمى بمنظمات مجتمع مدني تتخذ من الوضع الحالي في كردستان وعملية تسييس النفس سندا لنشاطها الذي يساهم في قهر أبناء المجتمع والذي يئن تحت وطأة مفاهيم مغلوطة يروج لها هؤلاء دون وازع من ضمير.

هنا لابد من العودة قليلا إلى الوراء . أقصد سنوات قليلة ، ولا أقصد عقودا أو قرونا ، عندما بدأ الحديث يكثر حول ضرورة البحث في المرجعية المبهمة والمسؤوليات ، التي تشد قبضتها على الشؤون الدينية والدنيوية وهي لا تجيد تركيب جملة لغوية واحدة في العربية أو الكوردية ، ولكنها تجيد بتفوق كل فنون التخلف ولا تأبه بحاجات الناس ومشاكلهم ، لتأكد لنا بشكل جلي إن هذه المرجعية وضعت نفسها في مازق حاد عندما وجدت إنها أمام تحديات إجتماعية وأسئلة كبيرة تتعلق بمستقبل أبناء هذا المجتمع ، وراحت تتخطب هنا وهناك دون أن تجد سبيلا لحل مشاكلهم ، فتارة لجأت إلى إشراك البعض المثقف

المتخندق في حفرة الذكورية المتخلفة لقيادة تغييرات لم تتحقق أبداً ، وأخرى عملت على تفويض كل جهد يستهدف إصلاحات جذرية تتطلبها المرحلة الحالية لكي يستطيع أبناء هذا المجتمع مواكبة المتغيرات الاجتماعية الحاصلة والتي تتسارع وتيرتها ويزداد تأثيراتها عليهم بحكم احتكاكهم المباشر بكل تلك المتغيرات سواء تلك التي تحصل على أرض الوطن أو تلك التي قطعت أشواطاً متقدمة في العالم الغربي الذي أصبح الملاذ الأكثر أمناً لهم والأكثر قبولا ليس فقط بسبب قدرته على توفير حماية أرواحهم من شرور إرهاب طالهم منذ قرون ، أو توفير ظروف اقتصادية مستقرة فحسب ، بل بسبب قدرته على إحتضانهم ورغباتهم في التعبير عن شخصيتهم الاجتماعية الحرة . التي لم تتوفر شروط ظهورها في ظل مجتمع أقتيد أبداً نحو التخلف المزمّن من قبل مرجعيته المتمثلة بالإمارة التي لا شأن لها غير سحق كرامة أبناء هذا المجتمع .

وآخر ما ابتدعه هذه المرجعية في السنة الماضية هو تعيينها لفرقة من أناس في ما يسمى بالهيئة الاستشارية لا يحتكمون إلى العقل حتى في قبولهم لهذه الوظيفة فكيف بهم وهم يقررون بشأن قضايا مجتمع يبلغ تعداد ما يقارب الـ 700000 وخصوصاً في جوانبها القانونية ، ومما لا شك فيه كان الغرض من هذه الخطوة تحقيق عدة مسائل ، ومن بين أهمها ، وكما أشرت في أعلاه ، هو شرعنة استمرارية بقاءها وعدم المساس بصلاحياتها و هيكلتها وشكل قيادتها لهذا المجتمع الذي يعد أفسد نموذج من نماذج القيادة والتي تحصر بين يديها الأمور الدينية والدنيوية وكأننا لما نزل في العصور البدائية ، وغائبين عن عصر تتحقق فيه القوانين المدنية ويجري فيها فصل الدين عن الدولة أي فصل الدين عن السياسة أيزيديا ، فحتى في ظل الدولة الدينية هناك فيها من السياسة يرسمون توجهات شعوبهم ، وأنا هنا لا أقصد أن أنفي بأن الدين لا يتدخل في شئون الدولة في ظل هذه الأنظمة بل أريد أن أقول إنه يقف عقبة كداء أمام تطورها ، ولكنه في كل الأحوال يعد النموذج الأيزيدي هو الأفسخ والأكثر غرابة وشذوذاً . هذا من جانب ، ومن جانب آخر كان الهدف من وراء الخطوة أيضا هو امتصاص نقمة الشيبية المتحمسة للإصلاحات وغلقت الطريق أمام الحلول الموضوعية التي أصبح العديد من شرائح المجتمع الأيزيدي يتطلع إليها بفضل جهود نخبة مثقفة بذلتها بإخلاص خلال طرحها لحلول تقدمية من أجل مستقبل أفضل لأبناء مجتمعهم .

والأكثر خطورة من هذين الجانبين ، هو وجود رغبة شديدة لدى الطرفين أي المرجعية من طرف والهيئة الإستشارية من الطرف الآخر ، الدمج بين الدين والسياسة ولكل من الطرفين مقاصد في ذلك ، فأعضاء الهيئة الإستشارية ما كانوا في أي وقت إلا باحثين عن جاه ونفوذ ومنافع .

فإذا كانت المرجعية أبان الأنظمة القمعية المتعاقبة غير قادرة على التعبير عن تخلفها قانونيا بحكم قوانينها (الأنظمة) القمعية وعدم فسح المجال للخصوصيات الدينية فإنها اليوم وللأسف الشديد تتوغل في ممارسة هذا الشكل من التخلف عندما تمنع في سن قانونا خاصا بالأيزيدية تحت مسمى قانون الأحوال الشخصية الأكثر سلبا لحقوق المرأة والأكثر تخلفا حتى من المشاريع التي كانت تقدمها الأحزاب الشيعية العراقية في نشوة انتصاراتها ، وأمام أنظار حكومة الأقليم التي تتدعي العلمانية والدفاع عن حقوق الإنسان بنصفه "المرأة" و"الرجل" .

وبعد هذا لا بد من التأكيد على إن هناك عدة عوامل ساعدت على تدهور الوضع الاجتماعي بين الأيزيدية بشكل حاد وتراجع الفكر التقدمي بين أبناءه ، ومن هنا دعونا أن نخوض سريعا في أهمها .

- عملت المرجعية على توسيع مصدر قراراتها بشأن المرأة ، إذ كانت القضية الوحيدة المطروحة على بساط إجتماعاتها ومؤتمراتها والتي كانت تصطدم بعقبات ناتجة من عدم موضوعية وجدية هذه القرارات ، فإذا كان الأمير في السابق يصر على وحدانيته في كل أمور الدين والدنيا والبيت فيها ، فإنه عمل في الفترات الأخيرة على بناء قاعدة عريضة يضع عليها قراراته المؤجلة الغير المنتفذة عن طريق أشراك وجهاء ومتنفذين ومخاتير ورؤساء العشائر في اجتماعاته التي كانت تتمخض عنها هذه القرارات وهذا ما كان يزيدها (القرارات) عدم انسجامها مع تطلعات المجتمع الأيزيدي ، ولا بد من القول كان هناك عددا من المثقفين أكثر أمية من هؤلاء مع مرجعيتهم يجري زجهم في عملية اتخاذ مثل هذه القرارات .

- الأوضاع التي استجدت في كردستان أثر الانتفاضة الأذارية وفرت إلى حدود معينة حرية قيام منظمات مجتمع مدني ، التي لعبت دورا سلبيا عبر هذه السنين الطويلة ، و لم تتجرأ أن تطرح نفسها بديلا ثقافيا ديمقراطيا تقدما عن ثقافة اجتماعية متخلفة نمت وتوسعت على يد هذه المرجعية الأمية مع هيئتها الاستشارية حتى قبل تعيينها ، بل ساهمت إلى حد بعيد على ترسيخ التخلف الديني بين أبناء المجتمع من خلال فتح المدارس الدينية الغير خاضعة لإدارة تدريسية علمية وصحيحة ، إلى جانب طرح قضايا اجتماعية في نفس الاتجاه في المناسبات المختلفة ، كالا اجتماعات الموسعة والندوات الجماهيرية والاحتفالات التي يطغى عليها الطابع الديني ، بشكل مثير ، علاوة على أنشطة ثقافية وعلاقاتية تنصب في هذا الاتجاه أيضا ، وهي تتناقض بشكل حادا مع مبادئ الديمقراطية بحكم قدرتها على قطع أشواط في إخضاع الفرد الأيزيدي للروحانيات وربطه بالفكر الديني وما إلى ذلك من الخرافات .

- مساحة حرية النشر الواسعة بعد سقوط النظام الدكتاتوري وخصوصا بعد انتشار الاعلام الالكتروني خصصت إمكانيات إضافية لقوى التخلف على نشر أفكارها وتغلب على طابعها العام التشنج الديني والدعوة إلى العنف بشكل عام وضد المرأة بشكل خاص ، كما ظهر عند جماعة سمت نفسها بسرايا (طاووسي ملك) التي خونت الكثيرين وتوعدتهم وشكلت تهديدا حقيقيا ضد المرأة عندما وقفت بوجه حريتها تحت هذا الاسم المقدس .

- ظهور حركات وتنظيمات سياسية بين الأيزيدية اعتمدت الدين بالدرجة الأساسية ، شأنها شأن الأحزاب الإسلامية بدأت تقود المجتمع نحو التشدد والعنف والتخلف والخرافات .

- تراجع حاد في نسبة المؤيدين للأفكار التقدمية والأحزاب التي تتبناها والمدافعة عن حقوق المرأة ومساواتها ، وأعبر هنا عن استغرابي وأسفي الشديدين لعدم قيام لجنة محلية ده شت الموصل للحزب الشيوعي الكوردستاني بفعاليات تحد من هذا التخلف الإجتماعي من خلال وقوفه إلى جانب حقوق المرأة وغيرها من القضايا المرتبطة بهموم الناس التي ينبغي عليها أن تصدرها والنضال في سبيل تحقيقها .

- إذا كان الوضع هكذا بالنسبة إلى مصادر القرار الأيزيدي والمؤثرة فيه ، فإن الحكومة الكوردستانية تتحمل مسؤوليتها إزاء هذا التخلف الذي برز بشكل واضح في الاستفتاء الأخير بشأن ميراث المرأة ومهر الفتيات في القرى والمجمعات الخاضعة لإدارتها منذ انطلاقة الانتفاضة الأذارية (خانك ، شاريا ، باعذرة) فقد كانت النتائج الذكورية المريعة هناك دليلا واضحا وفق ما هو منشور على عمق التخلف الاجتماعي الذي يعانیه الأيزيديون ومنظمات المجتمع المدني الفحولية الناشطة في هذه المجمعات السكنية ، وهذا ما يزيدني إلحاحا لدعوة برلمان كوردستان إلى إقرار دستور مدني علماني هدفه الأول والأخير الإنسان الكوردستاني ، قادرا على حمايته وخلق الطريق على كل من يريد العبث بحقوقه وخصوصا نصفه الحيوي (المرأة).

ولا شك كان لكل هذا التراجع والتدهور المريعان في الفكر الاجتماعي بين أبناء المجتمع الأيزيدي الذين يتعرضون إلى ضغوط شديدة للشعوذة الدينية وظهور العشرات من الأشخاص رجالا ونساء يمارسونها تحت مسمى أصحاب الكرامات (كوجه ك وفه قرا) والعديد من قراء قصائد وأبيات دينية والأسفار دون أي فهم لمقاصدها في المآثم والدواوين أثره السلبي العميق على الشخصية الأيزيدية وشكل تكوينها الناشئ بعد التغييرات السياسية في العراق حيث ترافق كل هذا مع الاستفتاء الأخير الرجعي النتائج والذي يشكل صدمة قوية لأصدقاء الأيزيدية من كل ناحية بسبب نتائجه الحزينة و إذ تؤكد الحياة إن الجرائم التي ترتكب من قبل قطعان تنتمي إلى هذا التخلف الاجتماعي ، هو ذاته التخلف الذي يقف وراء جريمة قتل دعاء بتلك الطريقة الوحشية والتي كانت أحدى نتائجه الصارخة ، ولا بد من التأكيد بأنها تعتبر امتدادا لجرائم كانت ولما تزل ترتكب على الدوام بحق المرأة في المجتمع الأيزيدي كما في مجموع المجتمع الكوردستاني ، أفضعها جرائم حرق النساء التي تقيد في الغالب ضد (البريموس) رغم اختفائه لفترة ما ، أو قنينة الغاز بديلا عنه .

إذن هذه الجرائم هي نتيجة لكل ما ذكرناه ولكنها لازالت القوانين تعتبر مرتكبيها أشخاصا ، لا يمكن معها محاسبة النظام الاجتماعي أو السياسي . ولكن ألا يعد الاستفتاء على قانون الأحوال الشخصية الخاص بالأيزيدية ولاسيما بندان منه خاصان بحق المرأة بالميراث وقضية المهر بشكل استفزازي واستثناءا والنتائج المتمخضة عنه جريمة اجتماعية تتحمل مسؤوليتها المرجعية زائدا هيئتها الاستشارية وكذلك كل المجتمع وبكل شرائحه مع منظمات المجتمع الفحولي التي تنشر تخلفا ، وفي حالة إقراره في برلمان كوردستان وفق نتائج هذا الاستفتاء يعد جريمة سياسية يتحمل ممثلو الشعب في البرلمان والمسؤولين في السلطات الإدارية والحزبية مسؤولية تشريعها وتنفيذها ، وجريمة قانونية تتحملها سلطات القضاء عواقبها؟؟؟

إذن نحن أمام تدهور مريع في العلاقات الاجتماعية ، وأمام أكبر حملة سلب حقوق للمرأة في المجتمع الأيزيدي . وليس على من تعز عليه كرامة مجتمعه وكرامة أفراد هذا المجتمع وكرامة المرأة فيه إلا أن يقف في وجه نتائج هذا الاستفتاء الذي نجم عن تخلف اجتماعي شديد وذلك من خلال .

1- الدعوة الصريحة لإلغاء المهر تماما في جانب النقد والإبقاء على رمزيته ، ولا يمكن أن يتعدى هذا الرمز اصغر فئة نقد ورقية سواء كان في العراق أو في المهجر .

2- الدعوة الصريحة لإلغاء التمييز في توزيع تركة المتوفى بين ذويه نساء ورجالا .

مجتمع لا يستحق الحياة!!

حجبي حسو حسين

2007-12-19

في الوقت الذي تفر فيه كل الأعراف الإنسانية والقوانين الدولية حقوق الفرد ، ونحن في القرن الحادي والعشرين بيتكر جهاذة الأيزيدية (قادة الأيزيدية) الدينيين والديويين مسخرة القرن عن جدارة، لا يضاهاها سخرية تتعلق بنصف المجتمع ألا وهي المرأة ،

حيث تم استفتاء على قانون الأحوال الشخصية الخاصة بالمرأة الأيزيدية (استفتاء المهزلة) وهو الأكثر تخلفا في عالمنا المعاصر حيث كانت النتيجة تحريم المرأة من أبسط حقوقها ، أي بعبارة أدق سلب كل حقوقها وكأنها سلعة تباع وتشتري وتحديد مهر يصعب على أكثرية الشباب دفعه وثم الزواج وبالتالي لابد أن تزداد حالات العنوسة بين المرأة الأيزيدية وهذا سيؤدي بالتالي إلى الإنحراف لابل أدى إلى الإنحراف في كثير من الأحيان ، وهذا ما نلمسه هنا بأن تنهزم فتيات أيزيديات مع أناس غير ايزيديين ، وذلك بسبب طلب أولياء امورهن مبالغ خيالية بالنسبة إلى إكمانيات الشباب عندما يتقدمون للخطوبة ، والشباب غير قادرين على دفع هكذا مبالغ وأنتم يا جهاذة الأيزيدية تعرفون العواقب .

بالتأكيد المجلس الروحاني !!! للديانة يتحمل المسؤولية الأخلاقية والإجتماعية لمثل هذه العواقب ، ولكن أكثر صراحة هذه التصرفات لا تليق بمجلس يحمل اسم الروحانية وهو في هذه الحالة يسلب الروح من نصف المجتمع ، لا بل من المجتمع بأكمله ، حيث يستحيل وجود مجتمع دون المرأة .

يمكننا أن نصف هذه الحالة العودة إلى عهود وأد المرأة وإذا دل هذا على شيء فإنه يدل على خشية قادتنا من منح حقوق الآخرين وخاصة المرأة .

حيث كان الأيزيديون ينفردون بوجود إمامات دين منذ قرون وخير دليل على ذلك (خاتونا فه خران) وكاتب هذه السطور أحد مريديها ، عندما كانت بعض الشعوب تقوم بواد المرأة .

يبدو أن واضعي فكرة الاستفتاء ، لم يفكروا أبدا بردود الأفعال ، وكان الأجدر بهم وخاصة سمو الأمير وهو رئيس المجلس الروحاني أن يفكر مليا بمثل هذه التصرفات وخاصة لإحدى النساء الأيزيديات فضل كبير عليه حيث كان لها دور كبير في تنصيبه أميراً وهو لما كان غضا كما كان لها دور في تنصيب والده ، وهذه المرأة هي المرحومة ميان خاتون . وهي غنية عن التعريف حيث جاء ذكرها في روايات الروائية العالمية أجاثا كريستي .

فبعد قرون من دور المرأة ومكانتها في المجتمع الأيزيدي ، مجلسنا المؤقر يحاول انتزاع كل تلك الحقوق دفعة واحدة ، حيث لم يقدم أحد في تاريخ الإنسانية المعاصر بهكذا خطوة رجعية ، لا بل أحد لم يتجرأ إلا " سباع الأيزيدية " وبالتأكيد ضد بني جلدتهم ، أعتقد لابل اجزم أن صانعي الفكر يفكرون "بمسالتين" :

المسألة الأولى والأهم بالنسبة لهم عبودية المرأة ، واعتبارها أداة للمتعة الذكورية في عقولهم المريضة ، وليست مربية المجتمع ، حيث تكثير الكثير منهم الزواج بفتيات بعمر بناتهم ، إن لم أقل في بعض الأحيان بعمر حفيداتهم ، لتحقيق شهواتهم المريضة على حساب مستقبل هذه الفتيات ، هذه من جانب ومن جانب آخر جني أموال من وراء المهور وبقاء المجتمع أسير العادات والتقاليد البالية لأجل السيطرة عليه ، وهذا ما نشاهده هنا في أوروبا عندما يذهب شيخ كهل إلى العراق ويدفع مبلغا محترما !!! أي احترام يقدم الأب الجشع عن طيب خاطر بنته المسكينة دون التفكير بعواقب هكذا زواج وما سينتج منه ، بالتأكيد سيكون لهذه الزيجات عواقب وخيمة ، عاجلا أم آجلا ،انتم يا صانعي الفكرة ضعوا لها تسمية (....) لأنني غير قادر أن اضع تسمية لهذه العواقب وكلنا نعلم إن بعض النساء اقدمن على قتل أزواجهن وأخريات تركن أزواجهن ، وبعضهن قتلن على أيدي أزواجهن .

بالتأكيد عندما تكون المرأة حرة ولن يكون التعامل معها على اساس بيعها أو شراءها لن تقبل بزواج غير متكافئ وحتى العائلة لن تجبر بناتها على مثل هذه الزيجات لو كان المهر ملغيا .

كان الأجدر بمجلسنا المؤقر أن يصدر قرارا تقديما بإلغاء المهر بين أبناء الديانة الأيزيدية وبالتالي إفساح المجال لحرية الاختيار لشركاء الحياة المستقبلين ، بدلا من هذا القرار الرجعي .

والله عنوان مقالة الدكتور خليل جندي إلى الوراثة دور قليل بحكم ، وهو متساهل بهذا العنوان ، أنا أقول ليذهب إلى الجحيم هكذا مجتمع مسلوب الإرادة .. عديم الفائدة .. لا يستحق الحياة . والله بهذه العقليات لانستحق إلا الفناء .. ولأنني على ثقة بأن نهايتنا ستكون الإنقراض كما انقرضت الديناصورات وكائنات أخرى ، لأننا غير قادرين لمجارات التطور الحاصل في العالم وخاصة ما يتعلق بحقوق الإنسان ، وفي النهاية تنطبق علينا مقولة كارل ماركس ، عندما قال " إن البرجوازية تحفر قبرها بيدها " ، فقيادة الأيزيدية يدفعون بهم إلى مصيرهم المحتوم بالفناء والإنقراض.

وإلى مزيد من الكوارث .. يا مفخرة القرن .. فوالله طأطأتم رؤوسنا.

عزرائيل يبكي لاجل امرأة!

سمكو درويش

المانيا في 2007.12.21

اليكم هذه القصة العاطفية عن المرأة والتي بكى ملك الموت عندما قبض روحها..

ورد في بعض الآثار أن الله عز وجل أرسل ملك الموت ليقبض روح امرأة من الناس

فلما أتاه ملك الموت ليقبض روحها وجدها وحيدة مع رضيعاً لها ترضعه وهما في صحراء قاحلة ليس حولهما أحد ، وعندما رأى ملك الموت* عزرائيل* مشهدها ومعها رضيعها وليس حولهما أحد وهو قد أتى لقبض روحها ، هنا لم يتمالك نفسه فدمعت عيناه من ذلك المشهد رحمة بذلك الرضيع ، غير أنه مأمور للمضي لما أرسل له ، فقبض روح الأم والتي كانت في عز شبابها ومضى ، كما أمره ربه: (لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون) بعد هذا الموقف - لملك الموت - بسنوات طويلة أرسله الله ليقبض روح رجل من الناس

فلما أتى ملك الموت إلى الرجل المأمور بقبض روحه وجدته شيخاً طاعناً في السن متوكناً على عصاه عند حداد ويطلب من الحداد أن يصنع له قاعدة من الحديد يضعها في أسفل العصي حتى لا تحته الأرض ويوصي الحداد بأن تكون قوية لتبقى عصاه سنين طويلة عند ذلك لم يتمالك ملك الموت نفسه ضاحكاً ومتعجباً من شدة تمسك وحرص هذا الشيخ وطول أمهه بالعيش بعد هذا العمر المديد ، ولم يعلم بأنه لم يتبقى من عمره إلا لحظات فأوحى الله إلى ملك الموت قائلاً

إنّ الذي أبكاك هو الذي أضحكك!!!

نعم ذلك الطفل الرضيع الذي بكى ملك الموت عندما قبض روح أمه!!!

هو ذلك الشيخ الذي ضحك ملك الموت من شدة حرصه وطول أمهه

بأن يعيش عمر أطول!!!

العطف قليلاً بحق أمهاتنا؟؟؟

ولم تبيك!

أن ماتعاني المرأة من دكتاتورية وعبودية الرجل في الأنظمة والمجتمعات الشرقية قد وجدت تغيرات ملحوظة بحق المرأة ولكن في نظامنا الاجتماعي الأيزيدي لازالت المرأة محرومة من أبسط حقوقها

أما نحن الأيزيديون قد لاحقتنا الأنظمة المتعاقبة في وطننا من فرماتات وحملات إبادة بحق أبناء الأيزيدية منذ الفتوحات الإسلامية ، وكان حصة الانتقام تحصدتها المرأة المسكية من المعتدي ومن المفتدي!! عندما يقتل أبناها ياولي كيدها!!! وعندما يقتل أباه أو أخاه كان نور عينيها وعندما يقتل زوجها ياولي أنه حبيبها وشريك حياتها ، ومن ناحيتها كانت فريسة للمعتدين من أختصاب وأجبارها على تركها ديانتها أما يقتل أطفالها أو كانت ترمي نفسها في النهر أو تباع في سوق النحاسة في الموصل

وعندما تهدء الأوضاع كانت أيضاً مضطهدة من قبل زوجها أو أبيها أو أخيها ، ناسين كل ذلك العذاب التي كانت تعاني المرأة في أيام الغزوات والحملات المتلاحقة.

وفي هذه الأيام حديث جديد وهو إعلان المزايدة بحقوق المرأة الأيزيدية ليس من قبل المعتدين ! بل من قبل المفتدين!!! والأعلان على الأستفتاء!!!!

ولماذا لم تعلن الأستفتاء على قيادتكم لهذا الشعب المظلوم؟؟؟

هل هناك من خوف على خسارتكم من ذلك الأستفتاء؟؟؟

طال الله عمركم سمو أميرنا والبابا شيخ والمجلس الروحاني الأعلى الذين يتمنون العمر الطويل مثل ذلك الشيخ!!! ولم يفكروا بأن يقوموا بأجراء إصلاحات جذرية اجتماعية للايزيدية وخاصة حقوق المرأة ,وحول حقها في الوراثة والمشاكل المتركمة منذ القدم بحق المرأة المسكينة {الأم} التي كانت ترضعهم مثل ذلك الطفل الذي كان مع أمه في الصحراء الجرداء وماتعانيها الأم في البرد والجوع والألم التي تحمل الطفل في أحشائها مدة 9 أشهر وسهرت الليالي وحرمانها من نومها, من أجل أن لايبكي الطفل ,وهل هي هذه عواطفكم تجاه الأمهات حتى تعلن الأستفتاء بحقها وأهانتها ؟ ,وأخيراً جعلت الأم ملك الموت *عزرائيل* أن يبكي وسلمت روحها الطاهرة له وهي في عز شبابها...

المجلس الروحاني لجهة القانون

ابراهيم سمو

محام سوري مقيم في ألمانيا

19/12/2007

ibrahimsimo@hotmail.de

بعد التحية

تتملكني في الواقع حيرة و لست أدري كيف ،بما أو من أين أبدأ إذ يضطرب التفكير والتذكر لا بل ويتحرج الواقع تجاه ما بنا أو يغترب بأعماقنا وسط خواء من التفاؤل ؛ فناهيكم عن عسف الآخر- فيما مضى- بالايديدي و عن زحف هذا الأخير- سابقاً و راهناً- الى التلاشي عن عزلته ... لا .لا .عزله، بل النحو الى فصله عن الأرجاء تشكلت الايزيدية في إطار طاع من الثقافة الصدرية/ الشفاهية و تلونت بالعديد من الأعراف و القيم و العصبية المغلوطة التي تجافي العقلانية و الأخلاق و مبادئ العدالة أو حتى منطق الانسان السوي ؛كما وتشربت الذهنية الجمعية المتواترة لدينا نحن الايزيديين الكثير من الكدر و استقت مراراً من الخاطي و المبتور و الفج عبر تقاطعات الدين حيناً و القبلية القاسمة أحياناً حيث اندفع أصحاب النفوذ-على مر التاريخ من عندنا- و حسب الأمزجة و الأهواء و المنافع الأنبية إلى رسم التخوم القدسية وخط الإشارات الفازعة الرادعة بوسائل من التحريم و التكفير و التزمت توسلاً بالحشود إلى تبعية المستلب - بفتح اللام - إزاء النواهي و الجوارم عوض التركيز إلى الله أو المعقول أو المنفعة العامة.وتلكم الحاكمة - ان كانت قبلية أم دينية - أجمت التبتصر - دام ظلكم - عن البصيرة و صيرت الرعية المستكينة في المقار و الأزمان المختلفة - أسرى لاملاءات الأوصياء المقدسين وكذلك الأوصياء المستلبين- بكسر اللام- حتى التوى التوازن عن الموازين و تعثرت السبل - ايزيدياً - إلى الحقيقة .ذلك كان أو لايزال . لكن حتماً يُبقي على قذى الفائت للزمن الراهن أو القادم لا سيما و ان الواقع من حولنا" يتعولم" " يتماسس"مدنية بعد مدنية و يتحرك على قوائم من الفاعلية و التفاعل و القدرة على التحول و المواءمة و السؤال - أجلكم الله - مرةً أخرى ... هل نبقي ما كان على ما كان ... أم نرتقي ؛وخشية التقول أوضح مسبقاً ان القصد من "نرتقي" ليس أن نخترق "هيكالية الطبقات"ولا أن نتجاوز على التراثية السارية انما أن ننظم و ننفذ بكم و معكم - عن أذهاننا تعب الماضي و غبار التشنج فهذي الحياة المنفتحة و المتصلة بأن تستدعي السير و المواكبة و التلاحم و الانتظام و تدعوننا- كما سوانا - بعصرنة . لذا ومن هذا المقام ، مقام دعوة الحياة المعاصرة لنا كأدبيين أتشرف بدعوتكم الى تحمل المسؤوليات التاريخية في التمثيل و بمنأى عن القوامة و التنازع و التجاوز و العصبية الذكورية أو الفئوية خاصة و ان الظروف تسير مؤاتية الى الانفراج من ذلك مثلاً مسؤولية التحضير لقانون الأحوال الشخصية أو الشؤون اليزيدية؛ و من موقع الدارس و الممارس للقانون و الحقوق أدرك و بتواضع - ان المسؤولية شاقة و ان المسالك و عرة ذلك ان أي مدخل الى التدوين ،التشريع ،التقنين يستلزم أمانة ،كفاءة ،خبرة و دقة فائقين في الحياة و الفقه و الحقوق خلا العدل و الضوابط الأخرى لدى البت بالمسح ،الفرز و الاصطفاء أو الموازنة بين أعرافنا الموروثة ذاتها من ناحية و ملائمتها للواقع المعاش من ناحية أخرى بلا تهميش طبعاً للنصوص المقدسة أو المصالح المستنبطة .وهنا تحضرني مقولة "لو كلفتنني نقل جبل لكان أهون "من التاريخ الاسلامي أن بوشر بجمع الآيات القرآنية من صدور الصحابة و تدوينها لأشير إلى جسامه المهمة و تشعبها ثم و بالعودة الى موضوعه"الواقع المعاش" أشير الى دور كل من الزمان و المكان اذ ان أحكام فيما مضى لا يصلح للحالي أو ل"فيما يأتي". كما ان اليزيدي الذي يتوطن - لجهة المكان - العراق ليس من حيث الواقع و الظروف كالذي في تركيا و كذا الذي في سورية ليس كمن في أرمينية و كل أولاء الذين شذبهم الشرق المحافظ ليس كأولئك الذين غمرهم الغرب المباح كألمانيا أو السويد مثلاً ، اذاً تتغايير الأعراف و من ثم الأحكام بتغايير الأزمنة و الأمكنة و الظروف و بعبارة أخرى فالإيزيدي ليس واحداً انما يتعدد بتعدد المواطن و الأحوال و الظروف و الزمان. لكل ذلك و لكون هذا القانون المزمع اقراره في العراق لن ينحصر مكانياً على اليزيدي العراقي

وحسب بل لسوف يسري - شئنا أم لا - على كل ايزيدي أنى و أينما حل أو ارتحل أو استقر أستميحك في الالتماس عذراً بالتأني لاستطلاع الواقع والحال والحاجة "للمخاطب بالقانون" المتعدد حسب الجنس أو المكان أو الأحوال و ذلك منعاً لاهدار وجود أو دفعاً لأي التباس أو تجاوز أو تعسف كما انتهب الفرصة السانحة هذه فأطلب أن يشتمل القانون على تلك المسائل العالقة كآلية اختيار شاغلي الدرجات والرتب الدينية العليا كالأمير وبابا شيخ وأعضاء المجلس الروحاني... الخ ثم الخوض في الوقف الأيزيدي وميزانيته. وأخيراً لم يبق سوى أن يتسع حلمكم بنشر مواد وفصول و أبواب مشروع القانون على صفحات الانترنت الخاصة بالايديين مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر كيما يصار الى دراسته و تقليب وجوهه ووجهاته ايزدياً قبل الاقرار...وإلا- عفواً من العبارة - قنعت القصور او التقصير . بكل تقدير

الايديون الى الوراااااا دور!!

د. خليل جندي

" المصيبة ليست في ظلم الأشرار وإنما في صمت الأخير " – مارتين لوثر كنج-

منذ فترة ليست بالقصيرة كنت عازفاً تقريباً عن مراجعة الصحف الالكترونية الايزيدية لرداءة الكثير من العناوين والمضامين المنشورة فيهم، وخطورة التوجه لدى البعض الآخر الذي يريد جرّ الايزيدية، بدراية أو دونها، الى المهالك والتطرف الديني والانعزالية. وحينما كنت أطلع على الكثير من المنشور في تلك الصحف كنت أشعر وكأنني أمام ماء بركة ماء عكرة تغطيها الطحالب وتسمع منها أصوات غريبة عجيبة!! لكن مع ذلك دفعني الفضول مرة أخرى أن أفتح بعض المواقع (يكفي أن تفتح موقع واحد حيث ان الجميع ينشرون نفس المادة تقريباً) ، وإذا ب " عرس ايزيدي" جديد ، أو بالأصح مهزلة جديدة تحت أسماء " قانون الأحوال الشخصية" ومناقشة قضية "إرث المرأة" و " مهر الفتاة"!! وهذه المرة أيضاً بتباهي يصدر كدعوة "إستفتاء" من رئيس المجلس الروحاني الأعلى، لكن الدعوة لم يحمل أي رقم، لا (17) ولا غيره؟!!

أيها الايزيديون لماذا تتباكون وتشتكون باستمرار من قيادتكم الدينية والديوية، هذه هي قيادتكم و"مجلسكم الروحاني الأعلى" الديمقراطي للفتش يستشيركم في كل شاردة وواردة؟! قبل عام تقريباً شكلت لكم تلك القيادة "مجلساً إستشارياً" بقرار رقم (16) واليوم يأخذ رأيكم حول "إرث المرأة ومهر الفتاة"، والحقيقة أنتم أيها الايزيديون الغياري أهل لها ولم تقصروا وكشفتهم عن معدن " مجتمعكم الذكوري" وعن أصالة " فحولتكم" بحيث جاءت نتائج إجتماعاتكم تلبية لدعوة "مجلسكم الروحاني" الموقر بالضد من حقوق المرأة وإرثها وإبقائها عبدة وسبية تباع وتشتري في سوق النخاسة تحت المصطلح القذر " المهر"!!.

مع أن صحتي جيدة على العموم، إلا أنني وبمجرد قراءة تلك الخزعات ونتائج الاستفتاء/الإهانة بحقوق المرأة، أصبت بدوران الرأس وإرتفاع في الضغط وحالة غثيان. هل أصدق ما أقرأه من مهزلة الاستفتاء والأسئلة المطروحة فيه، ودعوة المخاتير ورؤساء العشائر و"الوجهاء والمثقفين" ونتائج إجتماعات مجتمعات خانك وباعذرة وشاريا وإجتماع رؤساء ووجهاء عشيرة الهسكان وغيرها، والغريب من كل تلك التغطية و "الخلاصات الإعلامية" الجيدة لمركز لالش (الثقافي) جداً دون أي تعليق أو إتخاذ موقف، ربما إعتقاداً منه أنه لا يتخلف عن الركب ويمشي مع رأي " الجمهور" الذي يجيد التصفيق!. أذكر لكم فقط أربعة من تلك التغطيات الاعلامية حتى لا أظلم أحداً: (مركز لالش في باعذرة ، 50 طالبة، الاستفتاء على مشروع قانون الأحوال الشخصية للايزيدية في باعذرة . الخبر منشور بتاريخ 10.12.2007 / إجتماع رئيس ووجهاء عشيرة الهسكان في سنوني حول بيان المجلس الروحاني، الخبر منشور بتاريخ 10.12.2007 من قبل مندوب شبكة لالش في سنوني./ جلسة مركز لالش في شاريا لمناقشة اقتراحات المجلس الروحاني بخصوص المهر وحصّة المرأة من الميراث. تقرير الصحفي خدر دولي 8.12.2007/ جلسات مفتوحة في باعذرة وخانك وشاريا حول حصّة المرأة الايزيدية من الميراث ومسألة مهر الفتاة، بعنوان: أغلبيتهم رفضوا أن تكون للمرأة حصّة في الميراث، تقرير هفال ناصر بتاريخ 8.12.2007.) طبعاً لا أعلق على مضمين التقارير.

جمعت قواي، وراجعت خزينة ذاكرتي فيما قرأته، وفتشت بين أوراق ودفاتري التي سجلت عليهم ملاحظاتي اليومية، حيث وقع نظري على مجموعة من أقوال المفكرين والمصلحين الاجتماعيين العظام، دفعني أن لا أبقى ساكناً أو متفرجاً على قضية بهذا الحجم الكبير والخطير، قضية إسمها المرأة الإلهة منذ بدء التكوين، المرأة الخالقة!. لم أبق ساكناً على مهزلة " المجتمع الذكوري" ومجاميع تائهة في القرن الحادي والعشرين تقودها نفر من المتخلفين دينياً ودنيوياً. هرعت في تلك الساعة المتأخرة من الليل (حوالي الخامسة صباحاً) لأستهل من مكتبتي ورقة وقلماً أسجل ما يدور في ذاكرتي لعدم نسيانهم، فجاء تثنييت قول المصلح الكبير " مارتن لوثر كنج" الذي يقول: (المصيبة ليست في ظلم الأشرار وإنما في صمت

(الأخبار)! أين أخبار الايزيدية في الداخل من هذه المهزلة وأين أصواتهم؟ أين مركز لالش في دهوك وفروعها، الذي يدعي بـ "الثقافي" وقوة الايزيديين في التحرر والاعتناق والدفاع عن حقوق المرأة؟! أما (فولتير، فرنسوا ماري أرواي 1694-1778) المولود في باريس والذي كان من نوابغ زمانه، تزعّم حركة الفلسفة المادية وقاوم رجال السلطة الدينية والمدنية ونقدهم بقلمه الرشيق اللاذع، وله في الشعر والتاريخ والفلسفة والمسرح كتب عديدة، قال هو الآخر في نفس مضمون مارتن لوتر، وربما بنفس المعنى قوله: (أينما وجد الظلم فالكتاب مسؤولون عنه). أحيي هنا الأخوة والأخوات الكتاب في الخارج الذين وقفوا مع حقوق المرأة وسخروا من مهزلة الاستفتاء ونتائج إجتماعات بعض الايزيديين المغفلين. وأدعوا بقية الكتاب والكاتبات أن يرفعوا صوت الإدانة لما يجري من مناقشات مخجلة بشأن إرث المرأة ومهر الفتاة وإيقاف هذه المسرحية الهزيلة.

ويقول الشاعر الايراني سعدي شيرازي (1189-1291) " شيطان يقودان الحكيم الى الخطأ: البقاء صامتاً حينما يكون الكلام مستوجباً، والتكلم حينما يلزمه الصمت". أما العالم النفساني الاجتماعي الفرنسي فانون (فرانتس) (1925-1961) يقول هو أيضاً: " كل متفرج خائن أو جبان". كعالم نفساني، ربما يقصد أولئك الذين يرون الجرائم بأعينهم. أعتقد أن ما تجري من مناقشات حول إغتصاب حقوق المرأة في الإرث وبيعها كأية سلعة هي جريمة بعينها وينطبق عليه قول فانون فرانتس. عندما يطلع أي متتور على أقوال الكبار أعلاه، ويرى أمامه حوادث بخطورة ما نراه اليوم، حتماً يكون له موقف إما في السكوت عنه أو إتخاذ موقف ما بهذا الشكل أو ذلك. وأرى أيضاً أن صمت الكتاب والمتقنين الايزيديين في هكذا قضية حساسة تخص حياة ومستقبل أكثر من نصف المجتمع (المرأة)، لا بل أساس إستمرار وصوررة الجنس البشري، هي خيانة وجبن في أن واحد إذا تم الاصرار على تحريم المرأة من الإرث وعدم إلغاء المهر ومسواتها الكاملة مع الرجل.

نعرف ونقدر تماماً مدى قوة ومثانة الكثير من التقاليد والعادات الاجتماعية والدينية التي تقيد الانسان، وتقلل نوافذ عقله، وتشل حركته وبركته، وتعمي عيونه وتحط من إنسانيته دون أن يعي. تلك التقاليد والعادات الاجتماعية/ الدينية التي تلف حول الفرد كشبكة العنكبوت هي من صنع أفكار وتصرفات البشر، وقد أضفى، ويضفي، هو عليها الشرعية لمصلحة الكاهن أو الشيخ أو السلطان أو الأمير أو الأغا أو رئيس العشيرة...الخ.

من من البشر وأنبياؤه ورسله الذين ظهروا على سطح الأرض منذ ملايين السنين، رأوا الله وتكلموا معه، وبأية لغة حدثهم كي يأتون ويجعلون من أنفسهم أولياء الله وظله على الأرض، ويفرضون شريعتهم وورغباتهم على الآخرين؟! ان الفكر الديني ليس إلا مجرد عادات وتقاليد بشرية البسته المخيلة الجماعية المتوارثة من جيل الى آخر طابع القداسة. الكثير من العادات الاجتماعية، إن لم نقل جلها، تكون في فترة من الفترات التاريخية ممارسات إجتماعية عادية، إلا أنه بمرور الزمن وبالتكرار تصبح ذات طابع قدسي وتغدو جزءاً من الدين. وفي كثير من الأحيان عندما يعجز الانسان عن تفسير ما يجري حوله من حوادث وتغييرات الطبيعة والمجتمع بشكل علمي وعن طريق عقله يلجأ الى الخرافة والى قوى غيبية ويخترع لنفسه آلهة كي يفسر بواسطتهم الوجود وظواهر المجتمع والطبيعة.

ماهي القوة التي فضلت الرجال على النساء، وبماذا يختلف الرجال عن النساء ما عدا الجانب الفيزيولوجي؟ ألم يخرج الاثنان من بطن واحد؟ أم ما زال الايزيديون الذين شاركوا في إجتماعات خانك وشاريا وباعذرة وسنوني عند نفس مقولتهم القديمة عندما كانت تخطب بناتهم (من كره بيلافه ك و د لنكى ته كرا!) بمعنى (جعلتها حذاءً وألبستها في قدميك!) (ألف حاشى للفتاة على هذا التحقير). هل يقبل أحد في الكون أن يتزوج حذائه، تكون شريكته ويعاشرها طوال حياته؟! هل يقبل أحد منا أن تكون أمه حذاءة، أو أن يكون قد خرج من بطن حذاءة؟! . يجب أن تتبدل نظرة مجتمعنا تماماً للمرأة، كما يجب علينا أن نتحول من مجتمع ذكوري الى مجتمع إنساني. ولا نأخذ من إسطورة (آدم وحواء) التي إخترعها العقل السامي (يظهر أول مرة في كتاب العهد القديم/ التوراة) الذي يهين ولادة المرأة من الإبط الأيسر لآدم، ويضع بعد ذلك كل الذنوب والخطايا عليها!! . وإذا كان الايزيديون يعتبرون أنفسهم أقدم ديانة في الشرق وبقايا ديانات وادي الرافدين (السومريين) أو بقايا الديانات الهندو-ايرانية، لماذا لا يأخذون من إلهة الأم (عشتار وأناهيتا وفارونا) الخالقات نموذجاً لهم؟

أسمع في الكثير من المجالس، وأقرأ للكثير من الكتاب، عندما تتعلق بوجود عادة سيئة ك (مهر الفتاة) مثلاً، يقولون أنها عادة دخيلة من الجيران (يقصدون غالباً الاسلام) على الايزيدية. إذا كانت فعلاً عادة دخيلة من الجيران وتدركون أنها سيئة ومتخلفة، لماذا إذن تلتزمون بها وتستمررون عليها؟ . هل يوجد (المهر) في الإسلام؟ على حد علمي لا يوجد ذلك وإنما يسجل في عقد الزواج الذي يكتب في المحكمة أو عند الشيخ، المبلغ المقدم والمبلغ المؤخر، الأول شئ رمزي وتافه، أما المؤخر فيتم تسجيل مبلغ كبير سواء بعملة البلد أو بالذهب. ويعتبر هذا ضمان وحق من حقوق المرأة في حال طلاقها من قبل زوجها. أعتقد في هذا مزايا عديدة الى جانب قليل من السلبيات طبعاً، من بين المزايا: تشجيع الزواج بين جيل الشباب، ضمان حقوق المرأة عند الطلاق من قبل الرجل، وبالتالي التكاثر وزيادة النسل، التقليل من حالات الطلاق...وهذه كلها تسهيلات أمام معتنقي تلك الديانة وحصر في المشاكل. أما بالنسبة للديانة المسيحية فليس لديهم مهر الفتاة وإنما والد الفتاة هو الذي يصرف من ماله على زواج إبنته. إذا كان الايزيديون لا يقتنون بحسنة الديانة المسيحية في تحريم بيع بناتهم، ولا يتنازلون بسهولة عن كبرياتهم الرجولي/ الذكوري، فليس من العيب في قضية المهر تحديداً أن يراعوا ما هو جاري لدى الاسلام بحيث يسجل على عقد الزواج مقدمة عشرة دنائير مثلاً ومبلغ مؤخر كبير ومحترم. علماً اني مع إلغاء المهر تماماً ومن الداعين الى المساواة الكاملة بين المرأة والرجل. (للعلم زوجت كلا بناتي بدون مهر بتاتاً)

ان مسألة مهر الفتاة وإرث المرأة مسألتان مترابطتان، فعند إلغاء المهر ومنع بيع الفتاة كأية سلعة في سوق الرجال (أهلها وأهل الخطيب) نكون قد خطونا خطوة كبيرة الى الأمام في مساواة الرجل مع المرأة، وتم ضمان حصتها من الإرث. أي أننا بحاجة الى كسر عقدة (الرجولة) في نفسية الفرد الشرقي عامة؛ لأن الإرث مرتبط تاريخياً بسيطرة الرجال على العائلة

والعشيرة والدين، وأصبح رب العائلة (الأب البطريركي) هو الأمر والناهي في كل شيء، وهو مالك كل الثروات والأموال، ويسجل بإسمه جميع المواليد ذكوراً وإناثاً، حتى الحيوانات والمواشي والأموال تسجل باسمه، وتدخل المرأة كأية حاجة من حاجيات البيت ضمن أملاك الرجل. وتسقط حق المرأة من الاحتفاظ بلقب عائلتها (إلا في حالات نادرة تكون هي ميسورة ومن عائلة متنفذة وربما زوجها أقل منها شأنًا في المرتبة الاجتماعية). نعم يفترض، بل يجب حل هذه الاشكالية عبر سن قوانين وضعية وليست حسب التشريعات الدينية التي تفرق بين الجنسين.

الايديون ليسوا بحاجة الى (قانون الأحوال الشخصية) التي في حال تسريعها سوف يستند الى التوجهات الدينية، أو الى العادات والتقاليد الاجتماعية التي ستكون متخلفة في كل الأحوال. وليس من المعقول ولا من الصحيح أن يقر أو يتضمن دستور إقليم كردستان قوانين أحول شخصية لكل دين أو مذهب سواء الاسلامي أو المسيحي أو الايزيدي. وسنكون (قوانين الأحوال الشخصية) تلك بسامير صدئة في جسم دستور كردستان الذي نرجو ونطالب أن يكون دستوراً يفصل الدين عن الدولة، دستوراً علمانياً إنسانياً، يساوي بين المواطنين كافة بغض النظر عن قوميته وجنسه وعقيدته، يراعي المعايير الدولية في حقوق الانسان ويعتمد على القوانين الوضعية وليس الدينية.

نعم يتم فصل الدين عن الدولة، ويترك الدين والآخرة والسماء للرجال من معارضي حقوق المرأة في الميراث ، وجميع الملنزمين بقيم الذكورة والغرائر الهائجة. ويتركون الدنيا والأرض والابداع للمرأة ومن يؤمن بإنسانيتها ومسواتها بأخيها الرجل.

هل يعرف المجلس الروحاني والايديون المتدينون الرافضون لمساواة المرأة بالرجل: ماهو السبب الرئيسي لهجرة آلاف الشيبية الى الغرب الكافر بنظرهم؟ دعني أتفق معكم مقدماً أن أسباب الهجرة هو الوضع الأمني والاقتصادي والسياسي... لكنكم تجهلون السبب الرئيسي الذي يكمن في عقلم الباطن، وأحياناً في عقلم الظاهر، ألا وهو التمرد الداخلي الخفي على قيود الدين وبعض عاداته وتقاليدته المقيدة لحرية الانسان ورغباته؛ بمعنى أنها " مظاهرات سلمية " مفتوحة على مصراعها ضد القيود الدينية، وهروب الى الفضاء الأوسع بحثاً عن الحرية المفقودة في بلدانهم التي يسيطر الدين فيه على المجتمع والدولة.

تبقى نتائج وتداعيات الهجرة على المجموعات الدينية الصغيرة (كالأيزيدية) هي الأخطر على عدة مستويات؛ مستوى إقليم كردستان ومستوى المجتمع الايزيدي، على المدى المنظور والبعيد. وما يتعلق بموضوعي هي التداعيات التي سترتب عاجلاً أم آجلاً على الوضع الداخلي الايزيدي في زيادة المشاكل الاجتماعية، لأن آلاف الشباب الذين يهاجرون للخارج/ الغرب يتركون ورائهم أعداد مضاعفة من الشابات، وهن في أحسن الأحوال يبحثن في يوم ما عن شريك عمر لهن، فيصطدمن بساحة فارغة من الشباب وبالمهر الغالي وبعض القيود الاجتماعية- الدينية الأخرى، فلن يبق أمامهن غير الاستسلام للقدر والقبول بالعنوسة في أحسن الأحوال، أو الزواج من رجل عانس يكبرها سناً أو من رجل متزوج قادم إليها من أوربا لقاء مهر "مغري" يدفع لوالدها!. وإما زيادة نسبة إقامة المرأة/ الفتاة العلاقات غير الشرعية مع الايزيديين أو غيرهم (الجنس أممي لا يعرف الحدود والانتساب الديني!). فلن يكون مصيرهن أفضل من مصير " دعاء" ورفيقاتها الأخرى اللواتي قتلن ويقتلن باستمرار على يد الرجال الفحول!. ويعرف الجميع تقريباً ماذا كانت نتائج وتداعيات مقتل الفتيات في الشيوخان وبحزاني وغيرها من المناطق وماذا حلت بالاييزيدية!؟.

منذ تلك الحوادث المؤلمة، خاصة مقتل "دعاء" والطريقة التي قتلت بها، بدفع وعلم أناس معروفين، يدرك الجميع كيف تمرغت سمعة الايزيديين على المستوى المحلي والعالمي في الوحل! بدأنا نخجل من إنتمائنا الى نفس جنس تلك المجموعة البشرية القادمة من دهاليز الظلام، كائنات غريبة في هيئة بشر! لكننا قررنا عدم ترك الساحة لطيور الجثث المتعمفة. قررنا أن نبقى في الساحة لتتوير الجيل الجديد، ولهزعروش الذين يعيشون على الكذب والدجل، يعيشون على ترهيب الناس وإسكات أي صوت معارض لهم بشئ الوسائل.

إذا كان قتل "دعاء" جريمة فردية أرتكبت بحق المرأة الايزيدية خاصة والكوردية عامة، فإن تمرير مشروع حرمان المرأة من الإرث ، وبيع الفتاة تحت مسمى " المهر" تعتبر جريمة جماعية بحق المرأة وقتل وإهانة لعموم النساء، وعليه ندعو: - البرلمان الكوردستاني أن يرفض هذا المشروع الرجعي رفضاً قاطعاً، ويساوي بين الرجل والمرأة في جميع المجالات عبر قوانين وضعية تراعي المقاييس العالمية. كما نطالب رئيس إقليم كردستان السيد مسعود البارزاني ورئيس الحكومة أن لا يوافقوا على هكذا تشريعات تهين المرأة وتهضم حقوقها، ويجعلوا من دستور إقليم كردستان دستوراً علمانياً يكون محل إعجاب دول العالم الديمقراطية؛

- أن تقوم المراكز والجمعيات وجميع النشاطات الايزيدية في الداخل والخارج بحملة تضامنية إعلامية قوية مع حقوق المرأة ومسواتها مع أخيها الرجل، وفضح صيغة وعملية الاستفتاء التي أقدم عليها قيادة "المجلس الروحاني" لتشغيل الناس بقضايا جانبية ، ورفع رصيدهم المنهار، ولحرمان المرأة من الإرث والإبقاء على مهر الفتاة؛ - جميع الكتاب الايزيديين وأصدقائهم كتاب مقالات تندد بالاسلوب المتخلف الذي تجري عليه نقاشات التجمعات الايزيدية (المعلنة عنها على أقل تقدير) والتي تحرم المرأة من الإرث وتصر على الإبقاء على المهر؛ - أن تقوم المرأة الايزيدية نفسها وكل المتتورين الذين يقفون الى جانبها بالتنديد بما يجري من تشويه لسمعتها وهضم حقوقها، سواء عبر عقد إجتماعات، أو إقامة مظاهرات إحتجاجية، أو كتابة مقالات أو تحرير مذكرات وجمع توقيعات وإرسالها الى الجهات المسؤولة ذات الصلة؛

- دعوة جميع أخيار وعقلاء ومتنوري الايزيدية إتخاذ موقف شجاع من هذه المهزلة التي إسمها إعداء " قانون الأحوال الشخصية" وتثبيت مواد رجعية فيه بما تخص الزواج والطلاق والميراث والتبني...الخ. ان شعوب العالم تتسابق من أجل

الوصول الى قمة الحضارة، وغالبية الأديان تصلح حياتها الداخلية نحو الأفضل وبما يتلائم متطلبات العصر، أما الايزيدية "بقيادتها الحكيمة" يرفع شعار: الايزيدية الى الوراااااااا دور!!؛

بإختصار، الايزيدية هي في أزمة حقيقية، ليس الآن وبعد سقوط النظام البعثي في العراق مثلما يصوره البعض، وإنما بدأت عشية الحرب العالمية الأولى (1913)، وتم تكريس تلك الأزمة تحت غطاء ديني مقنن عام 1928 بتشكيل مجلس "ديني" أطلق عليه " المجلس الروحاني الأعلى" يحصد الايزيديون اليوم العاصفة التي خلفها لنا ذلك المجلس المزيف. إذا كان الايزيديون جادين فعلاً في ترميم بيتهم الديني والحفاظ على هويتهم، وزيادة التقارب فيما بينهم، والمشي قدماً نحو العالم المتحضر وبالتالي الخروج من أزمتهم، يفترض بهم في الوقت الحاضر النضال على الجبهات التالية:

- 1- معالجة " المجلس الروحاني الأعلى" الأمي جداً بأمور الدين والدنيا، سواء بتغييره أو حله أو إيجاد شكل بديل له يختار أعضائه من رجال دين متنورين، يختارون فيما بعد من بينهم رئيساً لهم، لأنه مع الأسف الشديد، غدت الايزيدية ماركة مسجلة لشخصين وعائلتين فقط، وهما المستفيديان الوحيدان؛
- 2- المطالبة برفع كلمة " الثقافي" والثقافة من مركز لالش الذي لم يتخذ موقف من قضية الاستفتاء حول إرث المرأة ومهر الفتاة، وكذلك من نتائج المناقشات في أربع مجتمعات ايزيدية، ان الأنكى من كل ذلك قام المركز من خلال مراسليها وعبر شبكتها الاعلامية التغطية على اللعبة المتخلفة أصلاً؛
- 3- تحريم قتل النساء وإلغاء المهر ومنع المتجارة بهن تحت غطاء " مهر الفتاة" والاصرار على حق المرأة في الميراث ومساواتها مع الرجل؛
- 4- المطالبة من برلمان كوردستان والجهات ذات العلاقة عدم الأخذ بأي مشروع "قانون الأحوال الشخصية" وعدم تشريع قانون بشأنه لأن هذه التحركات من معتنقي أية ديانة كانت تقود الى التخندق الديني وضد العلمانية شئنا أم أبينا؛
- 5- التوعية المستمرة من الكتاب والمتنورين الايزيديين عبر كتاباتهم ونشاطاتهم الثقافية بحقوق ومساواة المرأة الكاملة مع الرجل للبرهنة فعلاً أن المرأة هي نصف المجتمع، كما يطلب من أختيار الايزيدية دعم هذا التوجه لسد الطريق أمام المتلاعبين بمصير الايزيدية عامة ونصف المجتمع (المرأة) خاصة.

خليل جندي

كوتنكن في 2007/12/12

الأيزيديين إلى الأمام ... سر

اللواء حسين مرعان :

عذراً يا جلالة المير البادي أظلم

عذراً للأخ الدكتور خليل الشيخ جندي، لأنني أقتبست عنوان مقالي من مقاله الموسومة " الأيزيديين إلى الورااء دور"، كوني منذ طرح موضوع المهر والميراث الأنثوي من قبل مولانا الأمير ومجلسه الاستشاري المستقل الشخصية " فوق العادة"، كنت أبحث عن عنوان يليق بالدخول لمناقشة جدية للحالة الايزيدية الراهنة،

وإن هذا الطرح وبهذا الأسلوب على المجتمع الايزيدي وفي هذا الوقت بالذات يثير الشكوك ويولد الخوف على مستقبل الوجود الايزيدي، فرأيت من الواجب على كل الغياري والمخلصين من الكتاب ورجال دين ومستقلين والقادة الايزيديين التصدي وبكل الوسائل المتاحة لهذه المؤامرة المكشوفة النوايا على ديانة طاووس ملك وأتباعه من عباد الله الصالحين، ونحن من موقع المسؤولية التاريخية والأخلاقية لا بد وأن نشارك الشرفاء للدفاع عن أنفسنا أولاً وعن ديننا ثانياً وعن قوميتنا ولغتنا الكوردية الأصيلة التي لا شائبة عليها ثالثاً.

بدايةً نقول إن الأمير " المُنصف حتى العظم" قد تولى منصبه الحالي قبل 64 عاماً وكان حينها في الحادية عشر من العمر، وكان للمرحوم درويش المجبور " عم كاتب المقال" دوراً رئيسياً في عملية تنصيبه لهذا المقام وسط مناقشات مستميتة من قبل الطامعين في نيل ذلك الشرف من أبناء عمومته وأفراد عائلته، وبحكم علاقات المجبور الحسنة في ذلك الزمان مع المسؤولين في الحكومة العراقية في بغداد والموصل وتواصله وعلاقاته الجيدة مع رؤساء العشائر والمتنفذين في جبل سنجار وكذلك عشائر الهويرية والدنايية والقاندية وفي مناطق " البن كه ند" والباسك وبعشيقية وبحزاني، أستطاع المجبور أن يحصل على موافقاتهم لانتخاب الأمير اليافع في ذلك الوقت لهذا المنصب، لأن ذلك يتطلب موافقة جميع أبناء الايزيدية أو الغالبية العظمى منهم، وذلك وفق تشريع ديني موروث، ولا بد أن نشير بأن الغالبية الايزيدية يحق لهم عزل الأمير متى أرادوا ذلك، لذا لا بد من القول أيضاً بأننا في هذه المرحلة بحاجة إلى " ثورة داخلية"، هذا بالطبع إذا لم يكن الأمير كفوياً أو تصرفاته تلحق الضرر بالديانة أو بأتباع الديانة، كما حدث ذلك مع الأمير ميرزا بك، لأن عزل الأمير وتنصيبه لا يمت بصلة إلى قدسية الدين أو المساس به، وإن ذلك من صلب صلاحيات المجتمع الايزيدي، وبقي المجبور وصياً على

رابعاً : تجاوزهم العلني والصريح على نصوص الدين في مجال حقوق المرأة من " أرث ومهر " ، أفقدهم شرعيتهم للتكلم بأسم هذا الدين والذي أوجد هذه القوانين .
وأختتم مقالتي هذه بهذا القدر من الوقائع والحقائق آملين من الجميع أن يلتزم كل منّا حدوده ضمن ما أمرنا الله به ، وأن لا نتجاوز على حقوق الأكثرية الساحقة من أتباع الدين الأيزيدي الحنيف .
ومن الله التوفيق
ألمانيا في 2007 / 12 / 21

حقوق المرأة الأيزيدية

أبو حربي الختاري

2007-12-22

يبدأ الإنسان تاريخه الحقيقي , حيث تتطابق أحلامه الخيرة مع الواقع , وهذا لا يتم إلا بإزالة كافة أشكال الاستغلال الاقتصادي –الاجتماعي أولا وثانياً بتحقيق الديمقراطية السياسية .ماركس

لنأتي ونحلل قول ماركس بشكل مبسط جدا أي بمعنى لا يوجد أنسان على وجه الأرض من الولادة الى الوفاة بدون أحلام خيرة وهذا يعني عندما تتحقق أمنائه وطموحاته ويصل الى ما كان يصبوا اليه على مستوى حياته الشخصية ربما المعيشية السياسية الاجتماعية أو ربما على مستوى مجتمعه ككل , ولكن هل تتطابق كل هذه الأحلام مع الواقع ؟ أشك في ذلك ! إلا اذا تم إزالة العوائق الموجودة أما تحقيق هذه الأحلام ألا وهو إزالة الاستغلال الاقتصادي –الاجتماعي عن كاهل هذا الإنسان في تقديري متى ما تخلصت المرأة من تبعيتها الاقتصادية للذكر أي الرجل سوف تتخلص من الكثير من هذه المعانات ومتى ما تخلصت من البطالة أيضا سوف تجد نفسها أكثر قدرة على الدفاع عن حقوقها وبالتالي عن مجتمعها وهذا لا يأتي على طبق من ذهب وإنما يأتي بتظافر كل الجهود الخيرة من الرجال والنساء معا والنضال المثابر لتحقيق الديمقراطية السياسية . وهذا لا يأتي أيضا عن طريق العواطف والتمنيات والعنتريات .

أن حرية الرأي وحرية المرأة بشكل عام والمرأة الأيزيدية جزء منها هم تومنان لا يمكن فصلهما عن الآخر , فهما دائما من أولويات كل أنسان تقدمي ديمقراطي لبريالي يؤمن بحرية المرأة المغلوبة على أمرها والدفاع عن حقوقها قولا وفعلا .فالنرجع الى العقود الماضية من نضال الشبيوعيين العراقيين وفيما بعد الكوردستانيين منذوا الثلاثينيات من القرن الماضي وحتى آخر مؤتمر لهم عام 2007 , أذ لا يخلوا برامجهم من حقوق المرأة وأستكمال تحرير المرأة ومساواتها بالرجل في الحقوق المدنية –السياسية والأقتصادية والاجتماعية , وحماية الأمومة والطفولة وألغاء كل القيود التي تحد من ممارسة هذه الحقوق .

و تعديل قانون الأحوال الشخصية بما يتناسب وحقوق المرأة وألغاء التمييز بين الرجل والمرأة في الحقوق السياسية والمدنية والشخصية ومعالجة أثار التخلف الاجتماعي والأثار المدمرة الاجتماعية والنفسية على المرأة جراء ما لحق بها ووو.....الخ ولكن

لا نريد الرجوع بالنمصاعب التي واجهتهم في تلك الفترة والتي لازالت بقاياها لحد هذا التاريخ باقية في ذهنية الكثيرين من العقول العفنة جراء دفاعهم عن حقوق المرأة بشكل عام وكانوا يشيرون بأصبع الأتهام الى كل من يدافع عن حقوق هذه المخلوقة ولا نريد أن ننبش التهم التي كانت تُلصق بالشخص الذي كان ينادي بحقوقها .

أما نحن في محلية ده شت الموصل للحزب الشيوعي الكوردستاني لا ندعي أننا قد قمنا بما يرضي من ناحية المرأة ولكن لم نكن مكتوفي الأيدي تجاه ما تعانیه المرأة الأيزيدية من ظلم وأجحاف بحقها سواء في التجمعات النسوية الحزبية أو الندوات العامة حيث عقدت ثلاث ندوات موسعة خلال الفترة المنصرمة , هل تريدون أن ننباها بما قمنا بها لا بأس : وتم تشكيل رابطة المرأة الكوردستانية في محافظة الموصل وأنتخبت مسؤولة الرابطة عضوة سكرتارية الرابطة في أربيل هذا العام وهن يقمن بواجباتهن تجاه المرأة والدفاع عن حقوقها وقدمت مسؤولة الرابطة ورقة تتضمن كل يخص المرأة أولا (تثبيت حقوقها في الدستور الكوردستاني) حق العمل ,أختار الزوج بناء مستشفيات للولادة وووو.هل تريدون المزيد من النشاطات؟!أعتقد لا داعي الى المزيد .

الله كم هو جميل عندما ترتفع أصوات نخبة من بني جلدتها وتنادي بحقوقها وأنصاف المراة ليس لكونها أنسانة ضعيفة لا بل بكل قناعة أنها أنسانة كاملة التكوين ولها الحق في العيش الكريم مثلها مثل أخيها الرجل وأحينا تتفوق قدرتها على التحمل أكثر من أخيها الرجل لأنها الأم والأخت والحببية والبنيت

دعونا نتصفح عناوين ومقالات الصحف الألكترونية الخاصة بالأيزديين والأهتمام المفاجيء بشؤون المراة الأيزدية حصرا سواء من ناحية المهر أو الميراث ومساواتها مع الرجل ضمن قانون الأحوال الشخصية , يرى المتتبع أن هناك ثورة بلشفية على الماضي البغيض بخصوص المراة وحقوقها والهجوم الكاسح على اللذين ولكن الغريب في الأمر هو فجائية هذه الثورة المباركة دون مقدمات ذاتية وموضوعية والمعروف بالثورات عندما تنضج الظروف الذاتية والموضوعية يمكن التسلق أو القفز أو بالطريقة الديمقراطية الى سدة الحكم والأنقلاب على الماضي البغيض وأحداث تغيرات جوهرية في كل المجالات الحياتية وأنهاء الأستغلال الأقتصادي الأجماعي وتحقيق الديمقراطية السياسية .

أعزائي الكتاب المحترمون أن القضية في تقديري الشخصي لا يحل مشكلة حقوق المراة في كتابة السطور والتهمج على الآخرين إذا لم تتناظر الجهود الفعلية والعملية وتشكيل أداة ضغط لكي تجلب ثمارها .

ومن هذه المساهمات

1- توعية المراة نفسها كي لا تنتازل عن حقها في المساواة والعيش الكريم بمعناها الصحيح . وأختيار شريك الحياة المناسب دون أكرام .

2- دعوة الناس للتضامن مع حقوق المراة الأيزدية بالمساواة مع الرجل وألغاء المهر كاملا دون مساومات ونواقص أخرى بمشاركة أختها بميراث الوالدين بحصة كاملة أسوتا بالذكر .

3- الضغط على أصحاب القرار وعزلهم عن الشارع الأيزيدي بأسلوب ديمقراطي أي القيام بحملة جمع التواقيع لرفع الحيف عن المراة .

4- إطلاق حملة عالمية للتضامن مع حقوق المراة الأيزدية وجمع التواقيع لهذا الغرض , وليكن يوم 8 آذار(يوم المراة العالمي) يوم التضامن مع المراة الأيزدية في هذا العام 2008.

5- أدعوا الناشطات والمتفتات الأيزديات في مجال حقوق الأنسان وحقوق المراة القيام بواجباتهن وأخذ المبادرة للقيام بهذه النشاطات

رجاءي الأخوي وندائي الى كل ألعزاء من الكتاب والمتفتين والسياسيين والأكاديميين الأيزديين وأصدقائهم في العالم وكل الخيرين في العالم أن يقفوا مع حقوق المراة الأيزدية .

أما بخصوص الميراث :

موضوع الميراث في تقديري الشخصي هو موضوع شائك جدا والخوض في هذا المضمار يحتاج الى مستلزمات أهمها التوعية لا القرارات الفوقية أو بالفتاوي من هذا الشخص أو ذاك وتذهب أدراج الرياح مثلما حدث بالنسبة الى تحديد المهر في السنوات الماضية أي بمعنى توعية الرجل والمراة وأفهامهم أن البنيت كالولد لأفرق بينهم الكل بشر , ومن الضروري أيضا توعية جيل الشباب من الجنسين وحتى الأطفال وأذا مادخلت مادة حقوق الأنسان الى المدارس ويتم تدرسها الى التلاميذ سوف نجد الأجيال القادمة أكثر تفاعلا من جيلنا هذا ,

لأقصد بتاتا أن لا يكون للمراة حق الميراث (علما لا يوجد لدي بنات ..) وأنما حدوث أستفتاء وبهذا الشكل السريع ودون مقدمات سوف يؤدي الى الكثير من المساومات الرمزية , وأقصد بها مساومة الخطيب مع والد الفتاة بالتنازل عن حق الميراث لزوجته المستقبلية مقابل موافقة الوالد أو ربما العكس أغراء والد الفتاة بعدم أخذ حق الميراث مقابل موافقته . أو ربما يؤدي حق الميراث الى عائق أما زواج الفتاة

والأخطر من هذا كله سوف تزداد مصيبة العنوسة أكثر مما هو موجود لأن بسبب عزوف الشباب عن الزواج وأفضلية الهجرة الى الخارج على الزواج

أما المهر: الذي يقدمه الخطيب الى والد الفتاة . الكل متفق على أن المهر والمهر الغالي ظاهرة خطيرة تهدد كيان الأسرة المستقبلية , فهي مشكلة كبيرة ليس فقط بالنسبة للأيزيديين وإنما في كثير من المجتمعات الشرق أوسطية , لذا من الضروري لا بل من الواجب التصدي لهذه الظاهرة الخطرة خاصة ونحن نعرف أكثر من غيرنا كم نحن بحاجة الى الوجود والتكاثر بالنسبة الى العرق الأيزيدي , وألا سوف يختلط الحابل بالنابل .

سبقوني الكثير من الأخوة الكتاب حول خطورة وجود المهر الذي يعيق تأسيس أسرة وعزوف الشباب عن الزواج وتفضيل الهجرة الى الخارج

لا أريد ما ذكره الأخوة الأعزاء حول إلغاء المهر وأن الفتاة ليست سلعة تباع وتشتري في مزادات , وكون البنت ليس ملك الوالد و....ألى آخره .

وكان مشاكلنا أنتهت جميعا....ولن يبقى لنا إلا موضوع ميراث المرأة

كريم شرو

ايسن

24-12-2007

في البداية اقدم شكري الى بيرنا العزيز اللواء حسين مرعان على مقالته القيمة (الايديديين الى الامام)..... واسبوع كامل اشغلت هذه الفكرة تفكيري وبعد أن جمعت ماأستطعت من جمعه من الكلمات التي كانت تخرج وبنفس الفكرة وقبل نشرها على صفحات الانترنت قرأت مقالة بيرنا الغالي, لذا شعرت بنوع من الراحة... وقلت الحمد لله فلتكن مقالتي هذه مكملة لمقالة بيرنا اللواء حسينو بعد ان حذف ما هو فعلا مطابق لعدم التكرار ولكون فكرة البير شجعتني اكثر..... لذا استطعت اضافة شي اخر من الكلماتهذه لكي اقول واوجه كلماتي هذه الى المجلس الروحاني والى الوجهاء والمثقفين وكل هوؤلاء الذين يعزفون هذه الايام وباعصابهم المتوترة على وتر المرأة فاقول لحضراتكم ماذا اصابكم....و افتحو عيونكم جيداوحتى كأن مشاكلنا انتهت جميعا... ولم تكن هناك اية مشكلة ولم يبقى لنا الا موضوع ميراث المرأة....فكان من الافضل علينا جميعا عند وصولنا الى نقطة الموقف من الميراث ان نتجاوزها وباسرع وقت ونحن في هذه الظروف التي نحن جميعا نعرفها وعلينا ان نبذل كل جهدنا على ما هو أهم قياسا بما نحن نمر فيه من مشاكل وضغوطات ولا أعني في كل كلماتي هذه تحريم المرأة من الميراث.... هذا المخلوق الجميل التي اصبحت فريسة بيننا في هذه الايام ونحن جميعنا على علم بان المرأة في مجتمعنا الايزيدي مارست دورا بارزا في مقاومة الظروف التي مرت علينا....لذا كان من المفروض ان لا نسمح لهذه المخلوقة العاملة في كل مجالات حياتنا ان تمر بمرحلة الاستفتاء وبنعم....اولا.... وعلى العكس كان علينا أن نتجاوز هذه النقطة....وبعدة مرات... نعم...ونعم لحقوقها الكاملة واكثر... ونتجاوز هذه النقطة وباسرع وقت... وتصريف طاقاتنا الذهنية والفكرية على ما هو أهم ونحن في هذه الظروف لان لايمكن لمشكلة المرأة الايزيدية ان تحل قبل أن يخرج المجتمع الايزيدي من هذا المازق لذا علينا ان نقاوم الحية من راسها ولا من ذيلها... ونواجه كل من يشوه سمعة هذا المجتمع البريئ ويكشرأنياب الارهاب علينا ... ونحن ان شئنا وان ابينا نعيش في وسطهم...لذا هنا اقول ماذا تفعل المرأة الايزيدية بميراثها وهي في كل يوم تموت.... الم تتأثر هي اكثر من الرجل باحداث الشيخان؟ وهل نسينا ضحايا بعشيقه وبحزاني بهذه السهولة...؟واليست شنكال سميت بالمنطقة المنكوبة ؟ ولا يزال مصير العشرات من الاشلاء مفقودة....؟ وماذاتوقعون عندما تسمعون وبكل سهولة قتل عائلة ايزيدية وهي بريئة....ولا من متابع ... ولا من شاف ولا من دري....؟ اما ما هو بين وبين.....؟ حيث هنا واحد.... أو هناك اثنان... وبين قتلى ومخطوفين او مطرودين أو مطاردين... كانهم يعتبرون عند قتلهم لشخص واحد او اثنان...و كأنما شيء من المتبيلات على وجباتهم الدسمة ..(بحزاني... وشنكال).....

انتم تفكرون بميراث المرأة الايزيدية ونسيتم بان المئات منهم حاليا بدون مأوى في سنجار ويعانون من الجوع والعطش والمرض....

كيف نعطي قيمة للمرأة قبل ان نستطيع ان نوفر لها ابسط متطلبات الحياة.....حيث منها لا تملك مسكن... وان تملك مسكنا حتى ولو خرابا... فاين متطلبات الحياة الاخرى التي كان من المفروض علينا ان نوفرها للام والزوجة والاخت قبل الميراث ,لكي نستطيع ان نقلل من معاناتهافعندما تضع هي راسها على وسادتها وهي تفكر وفي ديمومة...وكيف ستدبر امورها صباحا وتحضر لقمة الاكل لاولادها التي مهما تكون بسيطة فهي تتكون من عدة ارغفة من الخبز مع ما هو مقسوم من

الفتور.... ولكن المصيبة من اين هذا الرغيف ان لم تملك حطباً او وقوداً.... وماذا تفعل هي بميراثها وهي تعاني من شحة في كل شئ في حياتها.....؟ اليس كان من المفروض علينا جميعاً وكل من حسب موقعه ان ندفع عجلتنا الى الامام...وان نضغط على الجهات المسؤولة لمعالجة النواقص الجمة في مجتمعنا وخاصة في سنكال.... والاهم من كل شئ هو توفير الحماية اللازمة للحد من ارتكاب الجرائم بحقنا ونحن في عقر دارنا... والحد من المضايقات اليومية وتوفير فرص العمل , ومحاربة ومحاسبة الاقلام الشاذة التي تشوه من سمعة الايزيدية وتحرض الارهاب على ارسال الفتاوي بقتلنا....وعلىنا اعلام الجهات المسؤولة وبتكرار على معانات هذا المجتمع وخاصة في سنجار.. حيث توفير الحماية التي تكون ومن الافضل منهم وبهم ... وتزويدهم بالارزاق وتوفير مياه الشرب , والمدارس والمراكز الصحية التي هي من ابسط متطلبات الحياة ومهما تكون الظروف....اضافة الى حرقتها المسلوبة..... وعندما تتوفر هذه المتطلبات لامهاتنا و اخواتنا وزوجاتنا وبناتنا....عندها قداطيناها ولو جزء بسيط من حقوقها.... وعندها نقول وبدون استفتاء نعم لمساواتها الكاملة مع الرجل...واهلا في كل حقوقها... وفي كل شيء.... وربما اكثر....وليس فقط الميراث, وعلىنا ان نعرف جميعاً بان موضوع الميراث موضوع شائك فعلا كما قال الاخ ابو حربي في مقالته (حقوق المرأة).... حيث الخوض في هذا المسمار يحتاج الى الكثير من المستلزمات وعند دخولنا بهذه السرعة وفي هذه الظروف حيث انعدام القانون , والثأر , وتصفية الحسابات , والقتل , والفقر , والقوي ياكل الضعيف , ووووووالخ , عندها سوف نتعرض الى عواقب نحن في غنى عنها .

اما بخصوص مشكلة المهر فانها جرثومة خطيرة تصيب المجتمع...فبارك الله بالمجتمع وبالجهود الخيرة التي تكافح هذه الافة التي تؤدي الى تفكيك المجتمع من عدة نواحي اهمها ابقاء الشاب عازبا رغم كبر سنه...او يفكر بالهجرة بدلا من ان يفكر بتكوين عائلة.... وهذا يؤثر سلبا على سكان المجتمع..... وكذلك تكثر نسبة العنوسة بين المجتمع وهذا أيضا يؤدي الى مشاكل أخرى لاداعي لذكرها وتكرارها....فبارك الله بالمجتمع الذي يعمل وباسرع وقت من اجل الغاء المهور نهائيا او معالجتها بما هو لا يؤثر سلبا على المجتمع....لذا علينا ان نقول اهلا بالغاء المهر نهائيا ليتنفسوا شبابنا صعداء.

اللجنة القانونية لن تمرر مسودة قانون

خضر دولي:

عادل ناصر اللجنة القانونية لن تمرر مسودة قانون لا تتحقق فيها المساواة بين المرأة الايزيدية والرجل دهوك: قال السيد عادل ناصر عضو اللجنة القانونية في الهيئة الاستشارية للمجلس الروحاني الاعلى للايزيدية ان اللجنة لن تمرر اي مسودة قانون للاحوال الشخصية الايزيدية دون ان تتحقق فيها المساواة بين المرأة والرجل الايزيدي .

وقال عادل ناصر موضحا مجريات اعداد مسودة قانون الاحوال الشخصية الايزيدية " تعد مسألة اعداد مسودة قانون الاحوال الشخصية الايزيدية مسألة مهمة بالنسبة للهيئة الاستشارية للمجلس الروحاني واللجنة القانونية فيها ، حيث عقدنا عشرات الاجتماعات لأعداد مشروع على اساس المساواة التامة وهي ليست جهود اللجنة القانونية وحدها ولسنا نريد تمريرها كما يتصور البعض بسهولة بل هي جهود افراد ومؤسسات ومراكز ثقافية وشخصيات وكتاب وقانونيين وجهود 30 سنة للعديد من الشخصيات الايزيدية واصدقائهم القانونيين والكتاب و من السوابق القضائية في محاكم المواد الشخصية العراقية الى ان وردت بصيغة شبه نهائية سوى بعض النقاط المستعصية "

هذه النقاط التي اعتبرها السيد عادل هي التي كان هناك اتفاق واجماع للمجلس الروحاني عليه وكان هناك اجماع على اعداد مشروع على اساس المساواة ولكن يقول عادل " بموافقة المرجع الديني في جلسة 9-2-2007 كان هناك اجماع على اعداد مشروع قانون الاحوال الشخصية على اساس المساواة وذلك بالاعتماد على مصدرين رأي المرجع الديني في جانب الشرع وكذلك على اساس مبادئ القانون المدني وحقوق الانسان التي تدعو الى المساواة بين الرجل والمرأة "

واضاف ناصر بعد مشاورات وجهود والعمل باخراج مسودة متفق عليه بقت بعض النقاط المستعصية لذلك رأت اللجنة القانونية عرض المسودة على لمرجع الديني وكانت النقاط التالية 1- زواج الايزيدي – الايزيدية من اديان اخرى وتم حسمه بالرجوع الى المرجع الديني .

2- محرمات الزواج وهذا ايضا تم حسمه 3- من له الحق في ابرام عقد الزواج الديني وهذه النقطة ايضا تم حسمها من خلال منح شيوخ - ملك شيخ سن – للقيام بابرام عقد الزواج الديني اما النقطة الرابعة وهي الاهم 4 – المساواة بين المرأة والرجل في الميراث والوصية الكرامة الانسانية وجمي "

لكن يقول السيد عادل ناصر للأسف في اجتماع 22 - 11 - 2007 للمجلس الروحاني والهيئة الاستشارية اختلف الامر موضحا " في هذا الاجتماع اختلف رأي المرجع الديني على ما كان عليه اجماع في اجتماع 9-2-2007 فقامت اللجنة بعد جهود مضنية لقانونيين ومناقشات عديدة وازاء قانونيين وحقوقيين بايقاف العمل لاننا لن نمرر مشروع قانون الاحوال الشخصية لايتحقق فيه المساواة "

وبعد هذه المحاولة يقول السيد عادل الذي شارك في اعداد هذه المسودة مع اللجنة القانونية عدد من الحقوقيين والقانونيين منذ سنوات من مختلف المناطق الايزيدية " بعد هذه الاختلافات امر الامير تحسين بك بنشر الاستفتاء ولحسن الحظ ان رأي جميع المثقفين في جانب المساواة بين المرأة والرجل الايزيدي "

لذلك كان رأي اللجنة القانونية التي تضم الى جانب عادل السيد عيبدو باباشيخ ومجيد سلو والسيدة مريم شيخ حسن باعتبارها المرأة في الهيئة الاستشارية وعضو لجنة حقوق المرأة في برلمان كردستان " كان رائنا بعد اعداد المسودة التي يتحقق فيها المساواة عليه يتم نشره من جديد حتى يتم اغناؤه مجددا بالاراء حتى لايقول من يقول ان المسودة هي جهود عدد من الاشخاص لانه كان مقررا ايضا ان يتم عرضه على ضليعين في القانون واللغة ثم مرة اخرى على مختصين قانونيين حتى يتم رفعه الى برلمان اقليم كردستان من خلال اعضاء البرلمان من الايزيديين للتشريع والمصادقة عليه لأنه مشروع مهم وبحاجة الى الكثير من الجهود بل يعتبر نقطة الصراع بين المتتورين والذين يحتكموا الى عقول للأسف نقول انهم اميين فكيف نسمح لهم باقرار مصير قانون لايتحقق فيه المساواة "

مشروع قانون الاحوال الشخصية الذي ان خرج لي النور وتم المصادقة عليه سيكون اول مشروع اصلاحي ضمن الاصلاحات القانونية لن يتم المصادقة النهائية عليه الا بعد ان يتم المصادقة على دستور اقليم كردستان يعني الموضوع بحاجة الى وقت ثم بعدها يتم رفعه الى مجلس النواب العراقي ايضا حسبما يقول السيد عادل " نريد المصادقة عهليه اولا في اقليم كردستان لانه مهم بالنسبة للايزيدية ثم لمجلس النواب العراقي وهذه ستحقق لنا الكثير مع الذي نأمل تحقيقه من خلال الهيئة الاستشارية للمجلس الروحاني "

الهيئة التي قال عادل انها من الضرورة بمكان ان يتم الاستشارة اليها لانها ايضا نتيجة جهود الكثير من الجهات حيث يقول عادل " قبلنا ان نكون اعضاء في الهيئة الاستشارية على خلفية المستجدات الكثيرة التي حدثت في العراق بعد المصادقة على الدستور العراقي وجرت العديد من النقاشات حول هذه الهيئة كيف تكون وما هي مهامها "

عادل اوضح " كانت هناك العديد من الاراء من تشكيل هيئة استشارية او لجنة ثقافية او مكتب لشؤون المجلس الروحاني فتم الاتفاق في 21 - 4 - 2006 في اجتماع في بيت الامير لتشكيل هيئة استشارية استجابة لمتطلبات المرحلة الراهنة "

هذه الهيئة يقول عادل كانت ولا تزال تنتظرنا الكثير من المهام من خلال وبعد ان تم القبول بالعمل فيها مع عدد من الشخصيات الايزيدية من الذين يسكنون في خارج العراق وداخله ايضا للعمل بشكل طوعي و للعمل على اعداد مطالب الايزيدية و رأي المرجع الديني في مشروع دستور اقليم كردستان واعتقد ما قدمناه من مطالب اقصى ما يمكن ان تتحقق حيث طالبنا ان يكون للايزيدية مفوضية او للايزيدية ثم كان هناك مشروع قانون الاحوال الشخصية وما يترتب عليها من قوانين للوقوف وادارة المراقد الدينية والاعباد الايزيدية هذه جميعا بحاجة الى عمل ولكن الشيء المهم و الاساس هو قانون الاحوال الشخصية "

لكن في نفس الوقت يقول السيد عادل ناصر " في الوقت الذي اوقف الايزيدية في بغداد مديرية بسيطة طالبنا بهيئة وهذا حق اقره الدستور العراقي وسبق ان طالبنا (اللجنة القانونية في الهيئة الاستشارية للمجلس الروحاني الاعلى للايزيدية) الامير اكثر من مرة للعمل بمفاتيحة الحكومة العراقية تحويل مديرية اوقاف الايزيدية الى هيئة لانه حقنا وفق الدستور وسنعمل من اجل تحقيق هذا المطلب المهم "

هنا قال عادل ناصر " أود الإشارة ان ابتعاد المثقفين عن المرجعية الدينية له خطورة كبيرة على مستقبل الايزيدية لانه ليس باستطاعتها اعداد قوانين ومشاريع تخص الايزيدية ومستقبلهم بسبب مستواها العلمي والثقافي لذلك من الضروري ان تتكاتف الجهود جميعا للخروج بقانون ذا سمة حضارية تسوده المساواة و اود الإشارة ان مسودة قانون الاحوال الشخصية التي نظمتها اللجنة القانونية في الهيئة الاستشارية للمجلس الروحاني لم ينشر بعد وما نشر بهذا الاسم ليس لنا اية صلة به كذلك تمت الاستفادة من قانون الاحوال الشخصية للصابئة و المسيحيين في اعداد هذا المشروع والعديد من النصوص القانونية للاحوال الشخصية التي يتم الاخذ بها في المحاكم العراقية

يجب مراعاة مبادئ حقوق الإنسان في قانون الأحوال الشخصية الأيزيدية

المحامي ديندار شيخاني

كاتب وناشط في مجال حقوق الإنسان والمجتمع المدني

2007 - 12 - 24

سبق أن اشرنا في مقالة سابقة لنا بأنه (في عام 1947 صدر قانون تنظيم المحاكم المدنية رقم 32 الذي اوجب على الأديان و الطوائف الدينية غير الإسلامية الموجودة في العراق وهي اليهودية والمسيحية والاييزيدية والصابئة، أن تدون الأحكام والقواعد الفقهية الخاصة بها وان تقوم بنشرها تحت إشراف وزارة العدل خلال مدة ستة أشهر من تاريخ نفاذ القانون، وبناءً عليه فقد قامت بعض الطوائف المسيحية بنشر أحكامها في الوقائع العراقية بالعدد (2855) في 1950/7/6 كذلك بالنسبة لليهودية حيث تم نشر أحكامها بالعدد (2698) في 1949 /1/31 وأودعت الأحكام الفقهية للصابئة المندائيين لدى وزارة العدل، أما الأيزيدية فلم يقوموا بنشر أو تدوين أحكام الأحوال الشخصية الخاصة بهم).

نظراً لعدم وجود قانون للأحوال الشخصية خاص بالاييزيدية، ولحاجتنا الماسة إلى هذا القانون ولحدوث العديد من المشاكل التي ترافق تطبيق قانون الأحوال الشخصية العراقي على الأيزيديين، ونظراً لخصوصية الديانة الأيزيدية خاصة من ناحية المحرمات الدينية والزواج والطلاق والميراث، ولوجود بعض العادات والتقاليد القديمة التي يستند عليها الأيزيدية في قضايا الأحوال الشخصية، لكل هذه الأسباب فقد عملنا منذ عام 2001، ومعنا العديد من رجال القانون الأيزيديين، على إعداد وكتابة مسودة لمشروع هذا القانون. وبالفعل تم الانتهاء من المسودة وتم تقديمها للهيئة الإدارية لمركز لالش \ دهوك، وتم مناقشتها في عدة جلسات بمقر المركز وبحضور مجموعة من الحقوقيين الأيزيديين بالإضافة إلى أعضاء الهيئة الإدارية وأعضاء لجنة إعداد المشروع، كما تم نشر المسودة في العدد (13 و 14) من جريدة (صوت لالش) ومن ثم شارك العديد من الزملاء المحامين والحقوقيين في طرح آرائهم وملاحظاتهم من خلال مقالات نشرها في جريدة صوت لالش أو من خلال المواقع الأيزيدية على شبكة الانترنت وغيرها من وسائل الإعلام. وفيما بعد طالبنا بضرورة إعادة الحياة لهذا المشروع الذي تم إهماله. وقامت الهيئة العليا لمركز لالش بتوجيه نداء إلى السادة: سمو الأمير تحسين بك - فضيلة بابا شيخ - السادة أعضاء المجلس الروحاني ورجال الدين الأفاضل والسادة الأعضاء الإيزيديين في الجمعية الوطنية العراقية السابقة والبرلمان الكردستاني و كافة المراكز و الجمعيات والثقافية الإيزيدية الموقرة في داخل العراق و خارجه والسادة الحقوقيين والمحامين الأيزيديين والسادة الباحثين والكتاب من الإيزيديين وغير الإيزيديين والى كافة السادة المهتمين بالشأن الإيزيدي لإغناء المسودة بأرائهم وملاحظاتهم، كما قامت هذه الهيئة مشكورة بإعادة نشر مشروع القانون في العدد (46) من جريدة صوت لالش.

وقد استبشرنا خيراً عندما سمعنا بان اللجنة الاستشارية للمجلس الروحاني تعمل على إعداد مسودة للقانون، وبتاريخ 23-11-2007 اصدر (مكتب المجلس الروحاني الأعلى) إعلاناً أو بياناً تحت عنوان استفتاء موجه إلى رؤساء ووجهاء و مختاري ومتقفي العشائر الأيزيدية، حول قيام المكتب بإعداد مشروع قانون الأحوال الشخصية للأيزيدية وان هناك بعض المواد التي تحتاج إلى استفتاء الرأي حولها. ونود هنا أن نبين ملاحظتنا على الموضوع:

أولاً - وردت في (الاستفتاء) عبارة (أوشكنا إكمال مشروع قانون الأحوال الشخصية للأيزيدية).

لا نعرف ما المقصود بالضبط من ذكر تلك العبارة؟ فإذا كان المقصود من نشر هذا الإعلان هو استفتاء الآراء، فإنها بالتأكيد تعتبر حالة ايجابية وديمقراطية عندما يتم الاستفتاء على هذا المشروع قبل إقراره، ولكننا نعتقد بان الآلية التي اتبعت في استفتاء آراء المجتمع حول المشروع لم تكن آلية موقفة، فهذا موضوع مهم وحساس، وكان من الأفضل اتباع آلية أخرى أكثر دقة يتم من خلالها جمع آراء اكبر قدر ممكن من الأشخاص وخاصة المهتمين بهذا الموضوع، عليه نقترح أن يتم نشر المشروع في وسائل الإعلام لكي يطلع عليها الجميع ولكي يتمكنوا أن يدلوا بأرائهم حولها وبعدها يتم عقد مؤتمر لمناقشة الموضوع من قبل الاختصاصيين والمهتمين. وذلك لإبعاد الشكوك بان هناك محاولة لتمرير المشروع دون اخذ رأي المجتمع حوله، وبالتأكيد فان العديد من مواد المشروع تحتاج إلى المناقشة واستفتاء الآراء حولها، وليس فقط موضوعي الميراث والمهر.

ثانياً - إن البيان أو الإعلان موجه إلى (رؤساء ووجهاء ومختاري ومتقفي العشائر الأيزيدية). فمن سوف يقوم بعملية الاستفتاء وعقد الندوات؟

ومع احترامنا وتقديرنا للجميع نقول: إن هذه المهمة هي ليست مهمة (رؤساء ووجهاء و مختاري العشائر الأيزيدية) بل هي مهمة جهات أخرى لعل من أبرزها رجال القانون ومنظمات المجتمع المدني، حيث إن رجال القانون هم ذوي الاختصاص في هذا المجال، وان أول من طالب بضرورة أعداد قانون للأحوال الشخصية الأيزيدية هم الحقوقيين ورجال القانون كونهم هم الذين يدركون ويقدرون أهمية وضرورة القيام بهذا العمل، ولم نسمع يوماً أن شخصاً آخر بادر أو فكر بهذا الموضوع. وإلا لماذا لم يتم الأيزيدية طوال السنين الماضية بإعداد قانون خاص بهم؟؟ رغم إن الأديان الأخرى في العراق قد قامت بإعداد ونشر أحكام الأحوال الشخصية الخاصة بهم.

ثالثاً - ورد في الإعلان بان تاريخ صدوره هو 23-11-2007 في حين تم نشر الإعلان في بعض مواقع الانترنت في 28 من الشهر نفسه, وورد في نهاية الإعلان ما يلي (يرجى إجراء استفتاء أو عقد ندوة موسعة في قراكم أو مجتمعاتكم وإرسال الإجابة إلى مكتب المجلس الروحاني/ الشيخان في موعد أقصاه 2007/12/14 أي عيد الصوم).

والسؤال الذي يطرح نفسه, هل إن الفترة من تاريخ نشر الإعلان إلى يوم 2007/12/14 هي فترة كافية لإجراء الاستفتاء أو عقد ندوات في القرى والمجمعات اليزيدية؟؟ نعتقد جازمين بان الفترة المذكورة هي فترة قصيرة ولا تتناسب مع أهمية هذا الموضوع المهم والمصيري بالنسبة لكافة اليزيدية.

رابعاً - موضوع الميراث :

لقد ذكرنا في بداية موضوعنا هذا بان احد الأسباب التي دفعتنا إلى المطالبة بضرورة إعداد مسودة لقانون الأحوال الشخصية هو وجود بعض الأعراف والتقاليد البالية في مجتمعنا, لعل من أبرزها هو العرف القاضي بعدم استحقاق البنت حصة من الميراث.. ولكن, وللأسف الشديد, فاننا نسمع ونقرأ بانه في وقتنا الحاضر لا يزال هناك أناس مؤيدين لهذا العرف. لذلك نقول : إننا نعيش الآن في القرن الحادي والعشرين ويجب أن يكون تفكيرنا منسجماً مع مبادئ العصر الحالي, فليس من العدالة والإنصاف أن نحرم نصف المجتمع من حقوقه خاصة وان كافة إعلانات ومعاهدات ومواثيق حقوق الإنسان تنص وتؤكد على المساواة بين الجنسين وتحرم التمييز لأي سبب كان, كما إن قانون الأحوال الشخصية العراقي يعطي للبنت حصة من الميراث. لذلك لا بد أن نعمل على إزالة هذه الأعراف والتقاليد البالية والتي تعتبر تمييزاً ضد المرأة وتعتبر إجحافاً صارخاً بحقها, وتعتبر مخالفة لكافة معاهدات حقوق الإنسان.

وأخيراً نقول بان تطور الشعوب يقاس بتطور قوانينها, ويجب أن لا ننسى بأنه عندما يسن قانون ما فانه يجب دراسة كافة أبعاده والتفكير بالآثار والنتائج التي تترتب على تطبيقه, وعندما أمضينا سنينا طوال في المطالبة بضرورة إعداد هذا القانون فلم يكن الهدف هو مجرد كتابة القانون بل كان الهدف أن يكون قانوناً تراعى فيه مبادئ حقوق الإنسان, فليست العبرة في أن يكون لنا قانون خاص للأحوال الشخصية بل العبرة أن يكون قانوناً عصرياً.

ملاحظات على مسودة مشروع نظام الأحوال الشخصية اليزيدية

عالية بايزيد اسما عيل بك

لقد جاءت مسودة نظام الأحوال الشخصية لليزيدية المقترح من قبل مركز لالش بعد طول انتظار وبوقت متأخر عما كان مؤملاً إنجازاه وتقديمه للجهات ذات العلاقة, وبعد ان سبقتنا المكونات الدينية المسيحية والصابئة في تقديم لوائح أنظمتها الشخصية إلى جانب قانون الأحوال الشخصية العراقي المرقم 188 لسنة 1959 النافذ. فقبل صدور هذا القانون كان بيان المحاكم المدنية هو الذي يفصل في قضايا الأحوال الشخصية لغير المسلمين. وفق أحكام المواد 11 و13 و16 و17 منه و أناط تلك الاختصاصات بالمحاكم المدنية {محكمة المواد الشخصية} إلى جانب النظر في القضايا المدنية والتجارية الأخرى, حتى صدور قانون الأحوال الشخصية العراقي النافذ والذي يعد القانون العام بما احتواه من مبادئ واحكام عامة وفق قاعدة سريان الأحكام على العراقيين كافة إلا ما استثنى منهم بقانون خاص, فكان على الأديان والمذاهب الأخرى المسيحية والصابئة واليهودية واليزيدية أن تنظم قوانينها الخاصة وتقديمها إلى وزارة العدل والى مديرية الشؤون الدينية, على اعتبار إن القواعد الخاصة بمسائل الأسرة من زواج وطلاق ونفقة وارث هي من الأمور ذات الصلة بالعقيدة الدينية بما يميزها عن غيرها من الأديان والمذاهب وقد تم تقديم قانون الأحوال الشخصية الخاص بالمسيحية والصابئة ما عدا اليزيدية التي لم تنظم قانونها إلى حد الآن, لذلك جاءت مسودة مشروع النظام هذه كخطوة إيجابية أولى نحو تثبيت الاعتراف بالديانة اليزيدية وبنظام أحوالها الخاص. وحتى تكون مسودة هذا المشروع متكاملة ارتأيت أن اقدم الملاحظات التالية لعلها تغني عن أي نقص أو إرباك محتمل.

ولو تفحصنا مواد المسودة المقترحة والمنشورة في جريدة صوت لالش بالعدد 46 في 2005/10/12 لاستشفينا منه أن اغلب أحكامه ومبادئه إنما قد استمدت من قانون الأحوال الشخصية العراقي باعتباره القانون العام مع بعض المبادئ ذات الخصوصية الدينية.

أولاً - ففي باب الأحكام العامة وردت في المادة الأولى - فقرة أولاً - أن سريان أحكام هذا النظام يسري على اليزيديين العراقيين الفاطنيين في إقليم كردستان حصراً, بينما المفروض أن سريان أحكام هذا النظام يكون على جميع اليزيديين داخل العراق وخارجه لان هذا النظام يتعلق بالأحوال الشخصية لكل شخص يزيدى أينما وجد.

ثانياً - في باب الزواج والخطبة والمهر : فمن المتعارف عليه أن مسائل الزواج ومتعلقا ته هي التي تميز أي شريعة دينية عن غيرها من الشرائع الأخرى لان الزواج والطلاق والمهر والنفقة وحقوق الزوجين والأولاد كلها تعد من المسائل العائلية

ذات صلة بالأمور الدينية لذلك كان يفضل تقديم المحرمات من الزواج الواردة بالمادة (14) لتكون محل المادة (7) من المشروع .

المادة (13) لم تبين ولم توضح محرمات الزواج , لذا كان ينبغي تفصيل هذه المادة لتكون على الشكل التالي :
أولا - المحرمات بسبب القرابة (النسب) وتشمل الرجل وفروعه وفروع أبويه وفروع أجداده وتشمل البنت والام والجدة والحفيدة والأخوات والعمات والخالات .

ثانيا - المحرمات بسبب الزواج (المصاهرة) وتشمل زوجة الاب وزوجة الجد وزوجة الحفيد وزوجة الأخ وزوجة العم وزوجة الخال , وأم زوجته وبننت زوجته وأخت زوجته .

ثالثا - المحرمات من الرضاع وهي كل من تحرم بالنسب والمصاهرة فأنها تحرم أيضا بالرضاع .
رابعا تحرم على الرجل نساء شيوخه ونساء بیره ونساء مربيه ونساء كريفه إلى حد الجيل الثالث وأخت الأخرة أو أخت أخ الأخرة .

المادة (7) - فقرة (ج) هي زائدة لان المساواة لا يمكن أن تتحقق بتعدد الزوجات مهما بذل في سبيل ذلك من جهد وبالتالي فان هذه الفقرة زائدة .

لم يشر مشروع المسودة إلى زواج الخطف (الرفان) واحكامه وهي حالة كما نعرفها موجودة رغم تضيق وتقلص نطاقها إلا إنها لازالت موجودة ومقبولة اجتماعيا إذا ما تمت وفق شروط وقواعد محددة .

كما لم يشر المشروع إلى زواج المتعة المحرم دينيا لان غاية الزواج هو إنجاب الأطفال وتكوين أسرة فان خلا الزواج من هذا الهدف عد الزواج باطلا ومحرم كما هو زواج المتعة , فكان ينبغي أن يشار إلى هذا التحريم .

أما المهر فقد استمدت أحكامه في هذا المشروع من العادات والأعراف الاجتماعية السائدة المتوارثة , أما النصوص الدينية عندنا فلا يوجب المهر . كما إن تحديد المهر لا يعتبر من شروط انعقاد الزواج . لذلك فلا يعدو المهر كونه مسألة اجتماعية أكثر منها دينية . وسواء نص عليه المشروع أم لم ينص فهي ليست ذات تأثير طالما هي عرف اجتماعي .

الفقرتان (4) و (5) من المادة (20) فهي غير واردة لانه لا يمكن حبس من يطلب مهرا مغالى فيه طالما هو يتبع العرف السائد كما أن الفقرة (5) فأنها تشجع الوشاية وتفتح باب المنازعات والخلافات نحن في غنى عنها , لذا فان هاتين الفقرتين غير فعاليتين .

المادة (11) - فقرة (2) في إثبات الزواج بالإقرار والتصديق من الطرف الآخر جاءت مخالفة لأحكام وقواعد الإثبات , لان إثبات الزواج لا يكون بالإقرار وحده بل يمكن إثباته عند الإنكار بالشهادة على أن لا تقل عن شهادة شاهدين عدليين .

المادة (27) تحذف العبارة الأخيرة (غير المدخول بها) وتكون النفقة واجبة على الزوج من حين العقد الصحيح . لان المدة قد تطول بين العقد والدخول وبالتالي قد تؤثر على الزوجة المعقود عليها وتفتح باب الخلاف بينهما .

المادتان (33) و (34) يصعب تطبيقهما في الواقع العملي لان الواقع المادية واليومية تؤكد إن الزوجة التي يتركها زوجها بدون نفقة ولا دخل لها تعاني الأمرين إلى حد الإهانة والإذلال , لانه لا يوجد من يقرضها مالا على اسم زوجها الغائب , لذلك فهي تكون عالية على أهلها بما يتفضلون في الانفاق عليها وتدير معيشتها لكن لا أحد يجروء على إقراضها دينا لا يعلم متى يستردها , كما لم نسمع لحد الآن أن الدولة أو أية جهة حكومية قامت بالانفاق على زوجة تركها زوجها بدون نفقة , وما أكثر هذه الحالات في مجتمعنا , لذلك فان هاتين المادتين فيهما شيء من الفنتازيا ولا تنطبق مع واقع الحال ومثل هؤلاء النساء كان الله في عونهن ولا حول ولا قوة إلا بالله .

ثالثا - في باب الطلاق والتفريق : فقد جاء المشروع بمقترح يعد بحق مكسبا للمرأة اليزيدية حين أباح لها حق إيقاع الطلاق وإنهاء العلاقة الزوجية دون انتظار ذلك من الزوج إضافة إلى حقها في طلب التفريق القضائي والذي يأخذ وقتا طويلا وإجراءات شكلية وموضوعية معقدة وقد لا ينصفها القضاء في طلبها في اكثر الاحيان , لذلك فان حق المرأة في طلاق نفسها إذا ما استحالت حياتها إلى جحيم لا يطاق يعد مكسبا وامتيازاً للمرأة المقهورة .

رابعا- في باب الميراث : كانت مسائل الإرث منطوية تحت أحكام القانون المدني بالمواد من 1187- 1199 الخاصة بالانتقال وجاء هذا الأجراء بعد إن كانت أحكام الإرث تخضع للمراجع الدينية . وقد أول تعديل على أحكام المواريث في قانون الأحوال الشخصية في عهد عبد الكريم قاسم الذي عدل أحكام المواريث الشرعية واستبدلها بأحكام الانتقال في الأراضي الأميرية والتي ساوى فيها بين حصة الذكر والأنثى مما أثار في حينه موجة من الجدل الواسع حتى جاءت حكومة 14 رمضان /8 شباط فألغت ذلك التعديل أرجعته إلى القانون المدني وجعلت للذكر فيه مثل حظ الانثيين . وما اقترحته مسودة النظام في باب الميراث جاء منسجما مع ذلك التعديل الأول ومع مبدأ المساواة الدستوري بين الذكر والانثى في الحقوق والواجبات .

المادة (78)- الفقرة (2) تعدل إلى : الذي يتوفى قبل وفاة أحد والديه يعتبر بحكم الحي عند وفاة أحدهما أو كلاهما وتوزع حصته على أولاده بالتساوي .

المادة (79) يفضل استبدال كلمة الحمل الى جنين وتختصر الفقرات الثلاث بما يلي : يستحق الجنين في بطن أمه الإرث وتودع حصته لدى شخص أمين لحين ولادته .

المادة (82) الفقرة (2) تحذف كلمة الجنسية لتصبح : لا توارث مع اختلاف الدين . وهذا مبدأ اعتمده اغلب الشرائع والقوانين . أما اختلاف الجنسية فلا يمنع الإرث لان الكثير من أبنائنا وأهلنا يعيشون في بلاد المهجر واغلبهم قد اكتسب جنسية بلد المهجر فكيف نمنعهم من الإرث بسبب جنسيتهم الجديدة تلك .

المدة (83) فقرة (2) ساوت بين الذكر والأنثى في الحصة الارثية وحسنا فعل المشروع لانه طبق مبدأ المساواة وجاء منسجما مع مبادئ العدالة والحق .
الملاحظة الأخيرة على هذا الباب هي أن أحكام المفقود الواردة في المادة (80) تبدو كأنما قد أقحمت في هذا الباب الذي يبحث في المواريث وانتقال الملكية للميت حصرا . لذلك يفضل نقل هذه المادة إلى مكان آخر ويفضل أن تكون محل المادة (58) من مسودة النظام .
واخيرا أرجو أن تكون هذه الملاحظات مفيدة ويغني مسودة المشروع بالمفيد . والله من وراء القصد

09-12-2007

العنوسة كارثة اجتماعية تقود المجتمعات الى الهاوية !!

سندس سالم النجار

- ما مفهوم العنوسة ؟
 - ماهي اخطارها البارزة ؟
 - ماهو دور كل من : الحكومات ، المجتمع ، وسائل الاعلام ، منظمات المجتمع المدني ، المنظمات الخيرية ، رجال الدين والوجهاء والمثقفين الذي يمكن ان تلعبه في تحجيم هذه الظاهرة ؟
 - لماذا يقتصر مصطلح العنوسة على الفتيات دون الشباب ؟
 - ما العنوسة كظاهرة ؟
 - ما العلاقة بين ارتفاع المهور والعنوسة ؟
- دعونا نقف وقفة جدية مع احدي ابرز مشكلاتنا الاجتماعية المتعلقة بالزواج والتي لها آثارها واطارها البارزة على الفتاة خاصة والمجتمعات عامة ، وخصّصّ منها المجتمعات الضيقة والصغيرة منها كالأقليات الدينية نظرا لقلة الكثافة العددية للأفراد ومنها المجتمع الأيزيدي.
- ظاهرة العنوسة ! ان مفهوم العنوسة من وجهة النظر العلمية يعني (البايرة) ويقصد به الفتاة التي تاخرت عن فترة الزواج الذي حدده العرف الاجتماعي والمجتمع . ومصطلح البايرة مأخوذ من (بارت) الارض ، كأن نقول بارت الارض ، اي لم تعدّ صالحة للزراعة ، وهذه اشارة واضحة الى ان الفتاة التي بلغت السن المحددة من قبل المجتمع ولم تتزوج ، تكون خصوبتها ضعيفة اولا ، ولا تصلح للانجاب كغيرها ممن تزوجن في سنّ مقرر او يتبرّم الشباب من الزواج منها.
- وهذا المصطلح في حد ذاته مستهجن ومهين وغير لائق لفتياتنا اللواتي وقعن ضحية اسباب ودوافع كثيرة يتحمل الآباء جزءا منها ويتحمل المجتمع جزءا آخر وهنّ أنفسهن يتحملن جزءا كبيرا في بعض الاحيان ، والحكومات ايضا لها دور كبير في تفشيها واستمرارها..
- انّ ظاهرة العنوسة هي الظاهرة التي ابتلى بها الشعب العراقي عامة بسبب الحروب المتعاقبة منذ بداية استلام النظام الدكتاتوري المقيور للسلطة في العراق والوضع المعاشي المتردي زائدا الاوضاع الامنية المندھورة اضافة الى بعض الحالات الفردية الغربية والعشائرية التي لازالت تطغي وتهيمن على المجتمع الايزيدي خاصة..
- ان النسيج الاجتماعي المترابط لأية امة يعتبر الدعامة الاولى لانجاحها واستقرارها ، وقاعدة متينة في ارساء حضارتها وبناء امجادها ومستقبلها ، واي خلل اجتماعي يهدد كيانها ويؤثر على بنيتها التحتية بشكل مباشر..
- مما تجدر به الإشارة ان نفق اولا على مجمل الاسباب التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بتفشي هذا الطاعون المزري في المجتمعات الكبيرة والصغيرة:
- 1- المهور الخيالية وطلبات الاهل التعجيزية المستشرية وتكاليف الزواج الباهضة وعدم قدرة الشباب عليها في المجتمع العراقي عامة والايزيدي خاصة مما اصبحت حديث الساعة لاقلام الكتاب وعالم الصحافة واللقاءات والمجالس الاجتماعية والثقافية . ومنذ فترة ليست بقليلة حتى تحولت هذه الظاهرة الى هاجس حقيقي يؤرق الشباب واهله والفتاة نفسها.
 - 2- بعض العادات والتقاليد الاجتماعية التي تبرز افرازاتها على المجتمع والتي جعلها الناس اسباب متوارثة من الأجداد وتقاليدهم مثل النخوة وغيرها . فيأمر من ابن العم تبقى الفتاة عانسا وحسب مزاجه لا يمكن لها ان تتزوج غيره فيما اذا رفضته او ليس لديها الرغبة بالزواج منه.
 - وكما ان بعض العوائل لا يمكن لابنتهم ان تتزوج الا من شاب ينتمي الى نفس العشيرة اضافة الى عدم اعطاء اي حق او شرع للفتاة بالحب او حتى ابداء رايها كإسنانة لها مشاعر وقلب وحقها في اختيار شريك روحها وحياتها.
 - 3- طمع بعض الآباء في مرتبات بناتهم او ابنائهم وتأخير فكرة الزواج مما يؤدي الى ضياع فرص منهم قد لا تأتيهم ابدا.

4- لا زالت بعض الاسر تبحث عن العريس الذي يمتلك ثروة وجاها دون الالتفات الى خلفيته الاخلاقية والثقافية واصوله الاجتماعية والتاريخية.

5- المشاكل النفسية والعاطفية والمشاعر المكبوتة الجمة داخل الفتاة حيث انها لا تلقى الصدر الرحب من الابوين او الاخوة والاخوات الكبار او المتزوجين لفسح المجال لها للبوح بما لديها من تلك المشاكل لعلهم يكونوا السبب في مساعدتها وعلاج الكثير منها وحل العقدة المتأزمة لديها والموافقة على الفرصة المناسبة التي جاءت بها.

وهذا يقود الى التدهور الصحي والنفسي والعقلي عند الفتاة والرفض الدائم الغير مبرر احيانا للعريس المتقدم لها رغم الخصال الايجابية المنشودة التي تتوافر في شخصيته.

6- هناك بعض الفتيات ينهمكن في عالم العمل فلا يستعجلن الزواج اما لانهن يرغبن بالاستقلال المادي او هناك بعض الاسر التي تريد استغلال بناتهن ماديا فتعمل على عرقلة الزواج بحجة او باخرى لانها ترى فيها المصدر الوحيد لرزقها.

7- يجب ان يدرك جيدا كل شاب وكل فتاة ، بان لا يوجد انسان كامل الاوصاف والخصال وعلى جميع الاصعدة كما تقودهم احلام وخيالات الشباب الوردية اللامتناهية . فعليه ان لا يكون هدف الشاب الاول جمال الفتاة وهدف الفتاة الاول وسامة الشاب فالجمال جمال الروح كما يقال والاخلاق وحسن سيرة وسمعة العائلة هو الاساس المتين للحصول على السعادة الزوجية وبناء اسرة ناجحة.

8-البطالة وعدم توفر فرص العمل والدراسة للشباب مما يجبرهم على مغادرة الوطن الى بلدان تتوفر فيها تلك الفرص.

9-تردي الاوضاع الامنية في البلاد وخاصة وضع الأيزيدية المأساوي في ظل تلك الاوضاع السيئة والقتل العشوائي الذي تعرض ويتعرض له العمال والكسبة والطلبة الجامعيين وهم في طريقهم لمناطق عملهم او دراستهم ، لذا ان الاستقرار النفسي والامني هو احد اساسيات الزواج .

هذه الامور بمجملها مورا خطيرة جدا يترتب عليها مشاكل جمة للفتاة واهلها والمجتمع ولعلنا نضع بعض الحلول الناجعة لها ، ومنها :-

1- الحد من غلاء المهور لعدم اقبال كاهل الشباب بالمصاريف التي تضطره للهرب من تلك الفتاة وذلك بتحديد المهور بالاتفاق بالاجماع بما يتناسب والايضاغ الأنية المفروضة ، وذلك بعقد مؤتمر يضم كل من المجلس الروحاني الايزيدي ، الرئيس الروحاني سماحة البابا شيخ ، وسمو الامير تحسين بك وبعض المثقفين ، واتخاذ الاجراءات الصارمة بحق كل من يخالف القرار المعين داخل وخارج الوطن وعلى ان يشمل هذا جميع ايزيديوا العالم.

2- منح الشباب او الفتاة حرية الاختيار في حدود وضوابط معينة وعدم الافراط في تدليلهم او تدليل البنات خاصة مما يؤدي بهم الى التمرد والعصيان.

3- وصل ببعض اولياء الامور الجشع والطمع ان يعرض ابنته كسلعة للمساومة والمزايدة وما يدري هؤلاء الآباء ان ذلك ظلم وخيانة لضميرة ولا بنته والله وللانسانية ولكيانه في المجتمع.

الم يسمع هؤلاء المناشادات المؤلمة والرسائل المفجعة التي وجهتها فتيات كثيرات لآباءهن لفشلهن في زواج غير متكافئ فرض عليهن بالقوة.

الا يفكر هؤلاء الآباء بالعواقب ؟

يا سبحان الله !! كيف يجروء اب له من الرحمة وعاطفة الابوة وعلم كامن بفطرة المرأة والزواج وغريزتها الربانية ثم يمنعها منه ليستفيد هو من مالها ؟

فهي تكدح وتعمل وهو يتلذذ بمالها ويتفكه به ، وقد حكّم عليها بالسجن المؤبد الى ان يأذن الله بالفرج!

حيا الله اصحاب النفوس الضعيفة والهمم الجشعة!

وماذا تساوري كنوز العالم كلها لدى الاب عندما تعنس ابنته فتدعو عليه دعاء مستجابة ، دعوة مظلوم علنظالم او قد تقع في الرذيلة فتخدش كرامته وتطأ راسه الى تحت قدميه وان كان قد قتلها بحجة غسل العار كالمعتاد !! ما الفائدة بعد خراب الديار ؟؟

4- معالجة هذه الازمات والعواصف عن طريق المؤسسات الخيرية الكبرى وهيئات خيرية عليا بدعم مادي من قبل الحكومات وتخفيف كاهل المصاريف عن الشباب المقبل على الزواج.

5- فتح باب التعيينات وزيادة رواتب الموظفين واتاحة الفرص امام الطلبة لاكمال دراستهم في منطقة كوردستان وتوفير الجو الامني الازم لهم من قبل الحكومة الكوردستانية.

6- تقوية البناء العقدي كعلامة لتكثيف القيم الاخلاقية عن طريق التوعية داخل الاسرة وترسيخ المعايير الشرعية لاختيار الزوجين وتجنب الاعراف والتقاليد الموروثة والدخيلة.

7- قيام وسائل الاعلام بواجباتها التربوية والتوجيهية لحث الجهات المعنية على التحرك الفعلي والتنفيذي.

8- كثير من الفتيات تتقدم بهن السنون والعراقيل امامهم تزداد ولا تنقص والمشكلات تتفاقم في وجوههم يوما بعد يوم ، فعلى الفتاة ان تعي جيدا اذا تقدمت بها السن وبلغت من الكبر عتياً ، فان نظارتها ستذهب واشراقتها تتلاشى وتذبل زهرة شبابها الغضة ويعزف عنها حتى من ارادها من قبل . وعليها ان لا تتخذ المرأة الاوروبية التي تعيش وحيدة مدى الحياة نموذجا تقتدي به فالفوارق كبيرة ولا تحصى بين المرأة الغربية والمرأة الشرقية لاسباب ساسردها لاحقا.

9- القيام بحملات توعية شاملة بالتنسيق مع المؤسسات الاجتماعية النسوية ومنظمات المجتمع المدني من اجل اطلاق الفتيات والشباب على مخاطر هذه الظاهرة وتفاقم آثارها وانعكاسها على المجتمع عامة والفتاة خاصة ، وان اية عقبة امام

الزواج تعمل على عرقلته الفتاة ستدفع الثمن ! وذلك لان الشاب لديه الف باب وباب فربما يتزوج خارج البلاد او الانتظار لسنوات طويلة حتى تتاح الفرصة المناسبة له.
لذا ادعو الى حملة قوية تقوم بها مراكزنا ومؤسساتنا لمحاربة تلك الاسباب المذكورة والتركيز على خطورة ذلك على الفتيات بالدرجة الاولى وانعكاسه سلبا على حياتها اكثر من جميع الجهات...